

المجلة العربية للتيار الماركسي الأثمي



الحرية و الشيوعية

العصب والانتفاضات يجتاحان الولايات المتحدة

افتتاحية العمال الخامس

بيان التيار الماركسي الأممي

قلنا، في عام 2019، إن موجة ثورية أخذت في النمو منذرة بثورة عالمية، وذلك بعدما هزت حركات جماهيرية العالم بأسره، من "السترات الصفراء" في فرنسا واحتجاجات كتالونيا في إسبانيا إلى "الإضرابات المناخية" في أوروبا، واحتجاجات ومظاهرات حاشدة في السودان ولبنان والجزائر وإيران والعراق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وثورات هزت أمريكا اللاتينية، كما في الإكوادور وكولومبيا وتشيلي وهاتي، إضافة إلى الاحتجاجات المتواصلة في هونغ كونغ في آسيا.

الآن نرى مرة أخرى ملامح هذه الموجة التي تظهر في الأفق، مع المظاهرات المناهضة للعصرية التي هزت أركان الدولة البرجوازية في الولايات المتحدة الأمريكية - القوة الإمبريالية الرئيسية في العالم - والتي بدأت تنتشر حول العالم. وصلت المظاهرات إلى أوروبا، فخرجت الجماهير في فرنسا وبريطانيا وبلدان أخرى إلى الشوارع رغم مخاطر انتشار وباء كورونا، واستأنفت احتجاجات السنة السابقة في لبنان وتشيلي وهونغ كونغ. ودخلت بلدان أخرى إلى مسرح الثورة، حيث عمت الاحتجاجات المناهضة للعصرية والمضادة لبولسونارو مدن البرازيل.

الفيروس والأرباح

لقد عرّضت جائحة كورونا حياة ملايين العمال والكادحين في جميع أنحاء العالم للخطر. فمن جهة، هناك نقص حاد في المستشفيات والمرافق والتجهيزات الصحية بسبب تعرض قطاع الصحة لسنوات من الانقطاعات وخصخصة وتدميره لدرجة أنه صار غير قادر على التعامل مع أي تغييرات مفاجئة. وكذلك تم تأخير عمليات الإغلاق في كل البلدان تقريباً، من أجل حماية مصالح الرأسماليين في جميع أنحاء العالم، مما سمح بانتشار هذا الوباء القاتل وتسبب في موت مئات الآلاف من العمال. ومن جهة أخرى، فبمجرد إعلان الإغلاق الشامل، ضخت الدول مليارات الدولارات واليوروبات في شرايين الاقتصاد، في شكل حزم مساعدات للرأسماليين، وأعلنوا عن إعفاءات ضريبية وحوافز، بينما دفعوا العمال إلى مزيد من الجوع والمرض والبطالة.

في الوقت الحاضر، تجاوز عدد العاطلين عن العمل في العالم عشرات الملايين. وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منظمة العمل الدولية، و1,6 مليار عامل في القطاع غير الرسمي سيخسرون 60% من دخلهم بعد شهر واحد من الأزمة. وفي البلدان الأكثر تضرراً سترتفع معدلات الفقر بين العمال غير الرسميين إلى 84%. ومع تفاقم الأزمة فإن المشتغلين في الأعمال غير الآمنة سيواجهون الكارثة. بالإضافة إلى ذلك، حول وباء كورونا الأزمة المالية العالمية الجارية بالفعل إلى ركود عالمي، مما منحها قفزة قياسية وهي الآن تتحدر إلى الهاوية. تنتشر مخاطر إفلاس البنوك والمؤسسات المالية والشركات والمستثمرين على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وقد دخل النظام بأكمله في أزمة لم يسبق لها مثيل. ويعكس الانخفاض التاريخي في أسعار النفط العالمية إلى حد ما وضعاً سيستمر في الانخفاض في السنوات القادمة.

أدى هذا الوضع إلى تقريب حياة العمال من الموت. وبحسب تقرير لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن 820 مليون شخص (واحد من كل تسعة) لم يجدوا ما يكفيهم من الطعام في عام 2018. هذا قبل أكثر من سنة عن الجائحة، منهم أزيد من

18 مليون شخص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من بين هؤلاء أعداد ضخمة يتحملون الجوع الشديد لدرجة أنه يشكل تهديداً مباشراً على حياتهم وسبل عيشهم. إن التأثير الاقتصادي للجائحة سيؤدي إلى ارتفاع هذه الأرقام. إن الفئات الأكثر معاناة هم الفقراء في المناطق الحضرية وسكان المناطق النائية والمهاجرون والعمال الذين يعملون بشكل غير رسمي والناس في مناطق الصراع وغيرها من الفئات الضعيفة.

ظلت الطبقة العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت القمع المستمر منذ عقود، وساعات عملها في تزايد مستمر بينما كانت الأجور تنخفض باطراد بسبب التضخم. وقد أصبح عدم دفع الأجور هو القاعدة، وأصبح تشكيل نقابة أو المطالبة بحقوق العمال أخطر الجرائم. إن جميع التدابير القمعية التي اتخذتها جميع هذه الأنظمة على مدى العقود الماضية ليست، في نهاية المطاف، سوى لخدمة رأس المال.

في الضفة الأخرى تراكمت الأرباح الطائلة للرأسماليين نتيجة رفع وتيرة الاستغلال والغلاء والنهب، لقد أثبتت الطبقة السائدة، وخدمها في الحكومات في جميع أنحاء العالم، أنهم غير أكفاء مطلقاً فيما يتعلق بالكفاح ضد المرض. فعند كل محطة حاسمة تسبب رفضهم التضحية بأي قسط من أرباحهم في السماح للوباء بالانتشار أكثر.

وفي سياق الاستجابة للجائحة سيحاولون رمي تكاليف الحرب ضدها وتكاليف الأزمة الاقتصادية على عاتق الطبقة العاملة. وسيفرضون تدابير طارئة من أجل ضمان استقرار الوضع، لكن من الممكن أن يتم استخدام تدابير الطوارئ هذه كوسيلة للسيطرة على الطبقة العاملة، إنها تحتوي على عناصر قوية مناهضة للديمقراطية، تهدف إلى تعزيز قوة الدولة وسلطانها القمعية.

الحاجة إلى حزب عالمي للثورة!

في سنة 2019 ظهرت الحاجة إلى حزب ثوري للاستيلاء على السلطة، في عدة بلدان في العالم. في السودان كان من الممكن حسم السلطة في عدة مناسبات، وأولها في الفترة التي سبقت إقالة عمر البشير في شهر أبريل، ثم خلال الإضراب العام في ماي ويونيو، وخلال المسيرة المليونية لشهر يوليو. في الإكوادور، هربت الحكومة على العاصمة كيتو وأغلقت الجمعية الوطنية، وبدلاً من الاستيلاء على السلطة أمر قادة الاحتجاجات الجماهير بالتراجع. في تشيلي كذلك ومثال، تم تشكيل العديد من لجان الأحياء، لكن الأحزاب اليسارية والنقابات رفضوا تطوير الحركة وعقدوا اتفاقاً مع الحكومة لتشكيل جمعية تأسيسية. الآن مرة أخرى تطرح مسألة السلطة على جدول الأعمال.

في مينيابوليس، المدينة التي بدأت فيها الانتفاضة، تم نشر جميع قوات الشرطة لقمع المظاهرات، فتشكلت على الفور لجان لأحياء في المناطق الفقيرة وأحياء السود واللاتينيين لمواجهة عصابات النهب والميليشيات اليمينية المتطرفة، وساعدت في إخماد الحرائق وحوادث المرور، بدأ الناس في تنظيم صفوفهم للدفاع عن أنفسهم، لكن هذه الحركة لم تكن مركزية حتى على مستوى المدينة، ناهيك عن مستوى البلد بأكمله.

لوضع حد لكل هذا، يجب على البروليتاريين تنظيم أنفسهم في أحزاب ثورية، والنضال ضد الطبقة السائدة للتخلص من هذا النظام الرأسمالي. يجب تأمين جميع وسائل الإنتاج ووضعها تحت رقابة الطبقة العاملة، يجب مصادرة البنوك ومؤسسات المضاربة والشركات متعددة الجنسيات. يجب أن تنفق كل الثروة التي تم إنشاؤها في المجتمع على تلبية احتياجات الناس بالإضافة إلى توفير العلاج المجاني والتعليم لكل شخص، بدلاً من إنفاقها على الحياة الفاحرة لعدد قليل من الناس.

هذا هو المشروع الذي يناضل من أجله التيار الماركسي الأممي في جميع البلدان التي له وجود فيها. نحن ندعوكم جميعاً للانضمام إلينا في هذا المسعى لتزويد الطبقة العاملة والشباب في العالم بأسره بالسياسات الضرورية والبرنامج المطلوب لإخراج البشرية من المستنقع الذي جرتنا إليه الرأسمالية، وإلا فإن البديل هو أن يغرق المجتمع في أعماق البربرية على نطاق أكبر بكثير مما رأيناه خلال الثلاثينيات، انضموا إلينا في هذا النضال!

انتفاضة تلهز الولايات المتحدة: من يزرع الربيع يحصص العاصفة

آلان وودز

05 يونيو 2020

يعلق آلان وودز، في هذا المقال، على الانتفاضة المندلعة في الولايات المتحدة، والتي أثارها جريمة قتل الشرطة لجورج فلويد، فأصبحت حافزاً لانفجار الغضب المتراكم عند المضطهدين في أمريكا وأرسلت موجات زلزالية إلى جميع أنحاء العالم. ليبقى السؤال هو: ما هو الطريق لدفع الحركة إلى الأمام؟

”إِنَّهُمْ يَزْرَعُونَ الرِّيحَ وَيَحْصُدُونَ الزُّوْبَةَ“. (هوشع: 7)

صدمت المشاهد الدرامية للأحداث في الولايات المتحدة الرأي العام وانتشرت أصدائها في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت شوارع العديد من المدن الأمريكية انخراط أعداد كبيرة من العمال والشباب في النضال. واستحوذت على الناس حالة من الغضب المتفجر الذي لا يمكن السيطرة عليه.

كان السبب المباشر لهذا الانفجار هو مقتل جورج فلويد، في مينيابوليس، يوم 25 ماي، وهو رجل عاجز خائف أعزل ملقى على الأرض، يتوسل للإبقاء على حياته، بينما كان ضابط شرطة يضغط بركبته على رقبته، ويسحق ببطء وبشكل متعمد قصبته الهوائية.

لا يمكن للمرء إلا أن يتخيل حجم العذاب والمعاناة الجسدية والنفسية التي قاساها الضحية بينما كانت الحياة تنتزع منه ببطء وبلا رجعة. كان يتوسل: "لا أستطيع التنفس أيها الضابط. لا أستطيع التنفس. أنا أموت". لكن توسله سقط على آذان صماء، فقد

لكن قد تكون هناك عناصر أكثر شرا. فهناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى وجود عملاء للشرطة مندسين داخل الاحتجاجات الحالية، يفتعلون اشتباكات عنيفة واضطرابات من أجل إحداث الفوضى وتخريب الحركة.

ترامب يحرض على القتل

يوم 29 ماي نظم ترامب مؤتمرا صحفيا (في الواقع كان مجرد قراءة بيان، دون طرح أسئلة أو الرد عليها)، لكنه لم يجد ما يقوله عن موجة الاحتجاجات التي تهز المجتمع الأمريكي من الجذور.

الحرية والشيوعية

افتتاحية العدد الخامس

انتفاضة تهز الولايات المتحدة:

من يزرع الريح يحصد العاصفة

الولايات المتحدة: ما هي الخطوة التالية،

بعدما أخفق سوط الرجعية في إخضاع الجماهير

جائحة كوفيد 19: الكارثة الوشيكة وكيف نحاربها

مصر: الأزمة الشاملة والاستعداد لما هو آت

المغرب: النظام والرأسماليون هم الأعداء الحقيقيون!

الشعب الفلسطيني بين جرائم إسرائيل وبين كوفيد 19

أغنى رجل في مصر يقول 'الحياة يجب أن تستمر'

والعمال يقاومون

ضد العنصرية وعنف الشرطة، بل أيضا ضد التفاوتات الاجتماعية الموهولة، والتي تفاقمت ألف مرة بسبب حالات الطوارئ الصحية والاقتصادية الحالية.

قالت شابة سوداء: "لقد تحملنا ذلك لمدة 400 عام. لقد طُفح الكيل". ولخص رجل آخر الوضع، عندما سُئل عن سبب التظاهر، فأجاب بكلمة واحدة: "الظلم".

الحركة تتوسع

مساء يوم 29 ماي، وبين عشية وضحاها، غرقت الولايات المتحدة عمليا في حالة من الفوضى. لم يسبق للولايات المتحدة أن شهدت مثل هذا، على الإطلاق، معظم الناس الذين خرجوا إلى الشوارع كانوا يحتجون سلميا، لكنهم تعرضوا لوابل من الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والضرب الوحشي. لقد تم ضربهم بالهراوات وطرحهم على الأرض وإطلاق النار عليهم؛ بل تعرض بعضهم للقتل.

فرضت السلطات حظرا للتجول في أكثر من 40 مدينة. لكن المتظاهرين تحدوا ذلك الحظر على نطاق واسع، وقاوموا، مما أدى إلى اشتباكات مع الشرطة. في ولاية كولورادو تم إطلاق النار بالقرب من مقر الولاية. وخلال احتجاج في لويزيانا أصيب سبعة أشخاص بإطلاق النار. لكن لا شيء تمكّن من وقف تدفق الاحتجاج الجبار.

وكما لو أن الاحتجاجات تحركها يد غير مرئية، انتشرت مثل الحريق في جميع أنحاء البلاد. نزل المتظاهرون على الفور إلى الشوارع في أماكن كثيرة مثل نيويورك وأتلانتا وكولومبوس ولوس أنجلوس وفينيكس وديترويت وواشنطن، وأماكن أخرى.

كان هذا اشتعالا عفويا للغضب الجماهيري. لم يحتج إلى أي منظمة أو خطة. لقد كان انفجارا أوليا للاستياء الشعبي، الذي بدا وكأنه جاء من العدم، واحتاج كل شيء أمامه.

لقد فاجأ الحجم الهائل للحركة الجميع، بمن في ذلك العديد من النشطاء السياسيين. استمرت الحركة مشتتة بلا هوادة لثمان ليال، على الرغم من القمع الشر من جانب قوى "القانون والنظام".

مسألة العنف

اتهمت الصحف الصفراء المتظاهرين بممارسة العنف. لكن الدولة نفسها ليست سوى جهاز للعنف المنظم. والسبب الجذري وراء الاحتجاجات الحالية هو العنف القاتل الذي يمارسه هؤلاء الرجال الذين يرتدون الزي الأزرق. إن ما تعترض عليه الطبقة السائدة ليس العنف بحد ذاته، بل فقط عندما تواجه الجماهير العنف المنظم للدولة برد فعل عنيف من جانبها.

وحدها الدولة التي يحق لها ممارسة القتل، وأولئك الذين يقتلون وهم يرتدون زي الشرطة لا يتم القبض عليهم أو سجنهم أو معاقبتهم أو حتى إدانتهم. بل، وفي كثير من الأحيان، تتم الإشادة بهم وتوحيدهم مقابل خدمتهم للدولة.

من يقف وراء العنف الذي ينفجر أحيانا في نهاية المظاهرات؟ في كل احتجاج من هذا النوع تكون هناك دائما بعض العناصر المنحلة طبقيًا وحتالة البروليتاريا والمجرمين الفعليين الذين يستغلون الاضطراب لممارسة النهب وإشعال الحرائق.

حاول المتظاهرون الحقيقيون السيطرة على هؤلاء، إذ يعرفون أنهم عناصر غريبة تعمل فقط على توفير الأعذار للشرطة من أجل الرد بمزيد من العنف.

واصل ضابط الشرطة الضغط على حلقة. استمر رعبه وعذابه لمدة ثماني دقائق. بعدها توقف عن التوسل... إلى الأبد.

ثم قام هؤلاء المجرمون، الذين يرتدون زي الشرطة، بملة تقرير متقن قدم هذه الفظائع في صورة مختلفة تماما. لكن، لسوء حظهم، كانت تلك الحادثة البشعة قد تم تسجيلها كاملة بكاميرا هاتف شهود عيان. شاهد ملايين الناس، في جميع أنحاء العالم، تلك الصور المروعة، وهكذا تمكّن الشعب الأمريكي، وكذلك العالم بأسره، من أن يروا ما حدث فعلا.

نقطة التحول

ما وقع ليس حادثة معزولة، ففي الولايات المتحدة قُتلت الشرطة 1099 شخصا في عام 2019. وطيلة العام الماضي كانت 27 يوما فقط هي التي مرت دون أن تقتل الشرطة فيها شخصا ما.

الغالبية العظمى من ضحايا عنف الشرطة هم من الفقراء والعاطلين وأعضاء ما يسمى بالطبقة الدنيا، ونسبة عالية منهم كانت بالطبع من السود والسمير.

شكل السود 24% من الذين تم قتلهم، على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى 13% من السكان. وأسوأ شيء هو الإفلات التام من العقاب الذي تعمل به الشرطة. حيث أن 99% من عمليات القتل على أيدي الشرطة، ما بين 2013-2019، لم تسفر عن توجيه أي اتهام للضابط.

هذا هو السياق الذي يجب أن ننظر فيه إلى الانتفاضة الجماهيرية الحالية. شكل قتل جورج فلويد القشة التي قصمت ظهر البعير، وأطلق موجة من المظاهرات الغاضبة في جميع أنحاء البلاد.

تدفق الغضب المتراكم عند الأمريكيين من الطبقة الدنيا، والأمريكيين العاديين المضطهدين، وخاصة الأقليات القومية والاثنية المضطهدة، إلى الشوارع؛ على الرغم من حقيقة أن أمريكا، مثلها مثل البلدان الأخرى، في حالة من الإغلاق بسبب جائحة فيروس كورونا.

أودت الجائحة بالفعل بحياة أكثر من 100.000 أمريكي. وهناك 42 مليون آخرين عاطلون عن العمل، في حين يواجه الاقتصاد الأمريكي الانهيار. وليس بعيدا عن سطح المجتمع، هناك غضب شديد يغلي يشبه كتلة من الصخور المنصهرة التي تشق طريقها إلى سطح الأرض خلال الانفجار البركاني.

لقد تدفق الآلاف من الناس إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم وسخطهم ضد الظلم الوحشي الذي قاسوه بصمت طيلة أجيال.

السلطات تفقد توازنها

الأحداث التي أعقبت ذلك كانت غير مسبقة. ففي مينيابوليس اضطرت الشرطة إلى الفرار أمام المحتجين الغاضبين. وقد سيطر المتظاهرون على دائرة الشرطة الثالثة وأشعلوا فيها النيران.

لا بد أن هذا قد هز السلطات، التي من الواضح أنها كانت غير مستعدة لهذا الانفجار الهائل للسخط والغضب. وخوفا من شراسة الحركة، ردت السلطات، في ولاية مينيسوتا، بإعلان طردها للقتلة، وبعد ذلك تنازلت أكثر تحت الضغط ووجهت للضابط ديريك شوفين تهمة القتل من الدرجة الثانية، وللضابط الآخرين تهمة المساعدة في الجريمة.

لكن ذلك كان قليلا للغاية ومتأخرا للغاية. فقد تجاوزت الحركة بكثير السبب المباشر لاندلاعها. وتوسعت إلى احتجاج، ليس فقط



الحقيقة. وجنبه الشديد هو السبب وراء تهديداته الوقحة وتبجحه التافه.

إن صورة رئيس الولايات المتحدة -أقوى رجل في العالم- وهو يركض مذعورا ليختبئ هروبا مما كان عددا صغيرا نسبيا من المتظاهرين، يخبرنا بكل ما نحتاج إلى معرفته عن الطبيعة الحقيقية لدونالد ج. ترامب. وقد عكست رسائله ذلك الخوف والذعر. حتى عمدة واشنطن اتهمه بالتحريض على العنف.

عندما يتخلص الشعب من خوفه من الدولة، تبدأ الدفاعات الأخيرة للنظام القائم في الانهيار. وهذا ما أرعب الطبقة السائدة الأمريكية، ويفسر القرار السريع بمحاكمة القتلة.

“أرسلوا القوات”

يبدو أن أقساما من القيادة الجمهورية قد أصبحوا مضطربين للغاية، بسبب هذا التحول في الأحداث، لدرجة أنهم يريدون من الرئيس أن يدلي ببيان لتهدة الأمور. لكنهم اصطدموا بعد ذلك بأن أي شيء يقوله هذا الرئيس لا يعمل سوى على صب المزيد من الوقود على النار.

لقد نشرت إدارة ترامب بالفعل كتيبة من الشرطة العسكرية النشطة في واشنطن وحولها يوم الاثنين.

وقال وزير الدفاع، مارك إسبير، الذي شارك في المكالمة الهاتفية التي أجراها ترامب مع حكام الولايات، يوم الإثنين، إن هناك الآن أكثر من 17.000 من الحرس الوطني في 29 ولاية وفي مقاطعة كولومبيا، وهو ما يتجاوز رقم 15.000 الذين كان قد تم استدعاؤهم لمواجهة آثار إعصار كاترينا عام 2005. كما أن هناك 45.000 آخرين يدعمون جهود مكافحة جائحة كورونا.

وانضح أنه تعتمد إثارة هجوم عنيف ضد المتظاهرين أمام البيت الأبيض، من أجل فتح الطريق لنفسه للذهاب إلى كنيسة مجاورة، حيث وقف والإنجيل في يده أمام المصورين الصحفيين، قبل أن يغادر دون أن يؤدي أي صلوات، على حد علمنا.

كان من المفترض أن يشير هذا العمل إلى شجاعة الرئيس، بالإضافة إلى ارتباطه الذي لا شك فيه بروح المحبة المسيحية. لكن ذلك لم يكن يتطلب الكثير من الشجاعة إذ كان محاطا بعدد كبير من الحرس الوطني المدججين بالسلاح وجيش صغير من رجال الأمن.

متنمر في مخبأ

فضحت الأحداث الأخيرة زيف الشجاعة التي يدعيها ترامب، وذلك عندما وصلت حرائق التمرد إلى باب البيت الأبيض، ووصلت هتافات الناس الغاضبة إلى آذان الرئيس، الذي تم إخفاؤه على عجل في مخبأ تحت الأرض، حيث بقي لحوالي ساعة قبل أن يعاد إلى فوق.

وقال مصدر داخلي لشبكة CNN إنه «لو تم رفع الحالة في البيت الأبيض إلى الأحمر وتم نقل الرئيس» إلى مركز عمليات الطوارئ «كان سيتم نقل ميلانيا ترامب وبارون ترامب وجميع أفراد العائلة من الدرجة الأولى الآخرين».

وقال مصدر من الأمن ومصدر آخر مطلع على الأوضاع لشبكة CNN إن السيدة الأولى، ميلانيا ترامب، وابنتها بارون، تم نقلهما إلى المخبأ خشية أن يخرق المتظاهرون الحواجز. هذا أمر غير مسبق في الولايات المتحدة في التاريخ المعاصر، إن لم نقل أبدا!

دونالد ج. ترامب ليس أكثر ولا أقل من متنمر في ساحة مدرسة. وهو، مثله مثل جميع المتنمرين في ساحة المدرسة، جبان في

انتظر هؤلاء السادة والسيدات الصحفيون المجتمعون بفارغ الصبر تصريحاً من الرئيس حول أخبار اليوم. وبدلاً من ذلك تحدث الرئيس عن قطع العلاقات مع منظمة الصحة العالمية، وهاجم الصين، لكنه لم يقدم أية إشارة لحقيقة أن المدن الأمريكية كانت مشتتة.

ومع شروع الرئيس في الابتعاد عن المنصة، حاول الصحفيون المحبسون أن يصرخوا بأسألته، لكنه واصل سيره بسرعة، تاركا الصحفيين المجتمعين محبطين وغازبين.

يقال إن الإمبراطور نيرون كان يعزف على قيثارته بينما كانت روما تحترق. وأمريكا مثلها مثل روما في زمن نيرون، فهي أيضا تحترق. والإمبراطور ترامب، الذي، على عكس نيرون، لا يفهم شيئا في الموسيقى، يسكب بكرم البنزين على النار.

بقي الرئيس ترامب، الذي يعيش بدوره حلما مشابها بالعظمة الإمبراطورية، محتجزا بأمان في البيت الأبيض، حيث أخذ يكتب التغريدات على تويتر واصفا المتظاهرين بـ “قطاع الطرق” ويحذر بأنه، “عندما يبدأ النهب، يبدأ إطلاق النار”.

كان هذا التصريح متجاوزا للحدود حتى بالنسبة لإدارة تويتر، التي فسرت تصريح ترامب على أنه تحريض صريح على القتل، وهو ما كان بالفعل. بعد ذلك بقليل، قام بمحاولة، غير مقنعة، لإنكار ذلك.

قال ترامب، في وقت لاحق، إنه لا يعني أنه يجب على القوات والشرطة أن تطلق فعليا النار. وأنه كان يعني شيئا مختلفا تماما. لا أحد يعرف ما هو. لكن لا يمكن لأحد أن يشك في أن الرئيس كان يعني ما قاله بالضبط.

لقد حذر من أن “كلاسا شرسة، وأكثر الأسلحة فعالية” سيتم استعمالها ضد المتظاهرين أمام البيت الأبيض، وإطلاق “القوة غير المحدودة لجيشنا”.

انشقاقات في القمة

يبدو أن اجتماع ترامب مع حكام الولايات، يوم الاثنين، كان له تأثير معاكس لما أراده. قال مسؤول في حكومة فرجينيا: «إن الاتصال مع الحكام أوضح أن الرئيس كان مهتما بتصعيد الوضع، والحاكم لا يعتقد أن ذلك سلوك مسؤول». وأضاف: «عندما اتضح أن قواتنا ستكون تحت قيادة المدعي العام وليس العمدة باوزر، قررنا أنه ليس في مصلحتنا المشاركة».

هناك مثل شهر يقول: الحمقى يندفعون إلى الأماكن التي تخشى الملائكة السير فيها. إن خطر نشر قوات الجيش في المدن الأمريكية واضح للغاية بالنسبة للجنرالات. وقد أفادت شبكة CNN أنهم علموا من مسؤولي الدفاع وجود «انزعاج عميق ومتزايد بين البعض في البنتاغون حتى قبل أن يعلن الرئيس دونالد ترامب، يوم الاثنين، أنه مستعد لنشر الجيش لفرض النظام داخل الولايات المتحدة».

وأضافت: «قال العديد من مسؤولي الدفاع لشبكة CNN إن بعض مسؤولي البنتاغون قلقون للغاية. وقد حاولوا الرد من خلال تقديم حجة قوية مفادها أن الوضع لا يتطلب نشر قوات نشطة ما لم يقدم حكام الولايات مبررات واضحة بأن مثل هذه القوات ضرورية».

وقال مسؤول في وزارة الدفاع «هناك رغبة شديدة في أن تتولى قوات حفظ النظام المحلية المهمة»، في إشارة إلى القوانين التي تمنع الجيش من أداء أدوار فرض القانون داخل الولايات المتحدة. وأضاف: «هناك أيضا عدم ارتياح بين بعض قوات الحرس الوطني، الذين تم حشدتهم داخل الولايات المتحدة الآن أكثر من أي وقت سابق في التاريخ».

ويوم الأحد صرح الجنرال المساعد في الحرس الوطني الجورجي، الجنرال توماس كاردن، للصحفيين قائلا:

«اعتقد أننا في أمريكا لا يجب أن نعتاد على، أو نقبل ب أن يتم وضع القوات النظامية من أي نوع في وضع يضطرون فيه إلى إخضاع الأشخاص داخل الولايات المتحدة الأمريكية».

وأضاف أنه على الرغم من «أننا سعداء للقيام بذلك، وبشرطنا القيام بذلك، فإن هذه علامة على الأوقات التي نحتاج فيها للقيام بعمل أفضل كبذل».

وقد وصف كاردين مهمة تعزيز قوة السلطة المحلية قائلا: «تمثل هذه المهمة أسوأ الأشياء التي طلب مني القيام بها في السنوات الـ 34 الماضية التي أمضيتها بالزي العسكري» وفي حديثه عن تجربته في جورجيا، اعترف بأن الظروف «دعت إلى ذلك»، وقال إنه يعتقد أن وجود الحرس الوطني «كان له تأثير رادع ومهدئ».

لا بد أن هذه هي المرة الأولى، منذ الحرب الأهلية، التي نشهد فيها انقسامًا مفتوحًا بين العناصر القيادية داخل الجيش الأمريكي والبيت الأبيض. ولا بد أن هذا تطور مقلق للغاية من وجهة نظر الطبقة السائدة. كان لينين قد أوضح أن الشرط الأول للثورة هو اندلاع الانقسامات داخل صفوف الطبقة السائدة: أن تدخل الدوائر الحاكمة في أزمة، وتصير غير قادرة على الحكم بالطريقة المعتادة.

وهذا التعريف يناسب تماما الوضع الحالي في الولايات المتحدة.

شروط الثورة

هل هناك ثورة في الولايات المتحدة؟ من الواضح أن هذه ليست روسيا في نوفمبر 1917. ما تزال الطبقة السائدة تمتلك احتياطات كبيرة من الدعم ووسائل هائلة للدفاع عن نفسها.

بايدن الفارغ بعبارات من الانجيل تقول: «ويشفون كذلك جرح بنت شعبي قليلا، قائلين: سلام، سلام؛ بينما ليس هناك سلام».

(ارميا 6:14).

إنهم يريدون أن يلتزم المحتجون بالقانون. لكن الحقيقة هي أن الطبقة السائدة وضعت القانون للدفاع عن مصالحها هي، وليس مصالح الأغلبية. وكان سولون الأثيني قد قال: إن القانون يشبه شبكة العنكبوت: الصغار يعلقون، أما الكبار فيمزقونها ويمرون. كان ذلك صحيحا في ذلك الوقت، وما زال صحيحا الآن.

من الجيد التبشير بالصبر والتسامح والسلام، لكن صبر الشعب له حدود. وقد وصل إليها الآن.

يقول الديمقراطيون «انتظروا الانتخابات». لكن الجاهل انتظرت الانتخابات لسنوات عديدة، ولم تتلق أي شيء سوى الوعود الفارغة التي انتهكها، بشكل منهجي، كلا الحزبين الرئيسيين. وفي النهاية لم يتغير شيء.

يمثل الديمقراطيون والجمهوريون نفس المصالح الطبقيّة. والفرق الوحيد هو في الأساليب التي يختارونها لإدامة حكم زمرة صغيرة غير منتخبة من أصحاب الأبنك والقطط السمينّة. سواء الرجعيون الصريحون أو المنافقون جميعهم أصدقاء مزيفون. وفي الواقع يعتبر هؤلاء الآخرون أكثر خطورة من الأولين. فعلى الأقل مع ترامب أنت تعرف مكانك.

يقول ترامب: غادروا الشوارع وعودوا إلى منازلكم، وإلا سنطلق النار عليكم. بينما يقول الديمقراطيون: غادروا الشوارع وعودوا إلى منازلكم، اصبروا وانتظروا الانتخابات. لكنهم جميعا يتفقون على شيء واحد: غادروا الشوارع!

بمجرد ما تتوقف الجاهل عن الحركة وتفكك وتعود إلى المنازل، تنحط إلى حالة من الغضب العاجز. لقد حان الوقت لإسقاط كلا جناحي الطبقة السائدة. هذه هي الطريقة الوحيدة لهزيمة هذا النظام الفاسد والظالم، وإخماده مرة وإلى الأبد، وتدميره من الأعلى إلى الأسفل واستبداله بعالم جديد وأفضل.

درس ثمين

هناك، بطبيعة الحال، كراهية شديدة تجاه دونالد ترامب، الذي يلخص في ذاته كل قسوة ووحشية وجشع وغطرسة الطبقة السائدة ككل. ومع ذلك ينبغي علينا أن نشكر الرئيس ترامب على شيء واحد، وهو أنه قدم للجماهير درسا ثمينًا.

هناك طريقتان يمكن لأبناء الشعب بهما أن يفهموا طبيعة الدولة. أولا، يمكنهم قراءة الكتب والاستماع إلى المحاضرات الماركسية، لكن هذا لا يصل إلا إلى أقلية ضئيلة من المجتمع.

ثانيا، يمكنهم تعلم الدرس بطريقة أكثر إبلا، لكنها فعالة للغاية، وذلك عندما يتم ضربهم على رأسهم بهراوة الشرطة وبالغاز المسيل للدموع ويتعرضون لإطلاق النار. لا يمكن نسيان مثل هذه الدروس بسهولة بالنسبة لأولئك الذين جربوها.

إن الهدف من وراء هذا العنف الوحشي هو إخضاع الناس وإرهابهم. عادة ما يكون هذا التكتيك فعالا للغاية. لكن هناك حدود لكل شيء. واستخدام العنف يخضع بدوره لقانون تناقص المردودية.

ستكون هذه القوات، بالنسبة لأي شخص عادي، أكثر من كافية للتعامل مع أي حراك مدني. لكن دونالد ترامب، وكما نعلم، ليس شخصا عاديا.

يوم الاثنين 01 يونيو، صعد ترامب من حدة خطابه الهستيري، مهددا باستخدام القوات العسكرية «للسيطرة» على المتظاهرين. كما حث، خلال مكالمته له مع حكام الولايات، على تبني رد أكثر صرامة. وتمنى لو كانت هناك «قوة احتلال» في مدن أمريكا.

وفي حديقة الورود (Rose Garden)، وبينما كانت أصوات المتظاهرين تصدح صاخبة، قال ترامب إنه سيتخذ «إجراءات سريعة وحاسمة» لحماية واشنطن عن طريق إرسال «الآلاف والآلاف من القوات المدججين بالسلاح، والعسكريين، وضباط فرض القانون، لوقف أعمال الشغب والنهب والتخريب والاعتداء والتدمير الوحشي للممتلكات».

قال ترامب: «سنضرب بقوة شديدة جدا». وأضاف: «الكلمة هي "السيطرة". إذا كنتم لا تستطيعون السيطرة على مدينتكم وولايتكم، فسوف يساعدونكم. نحن نفعل ذلك في واشنطن العاصمة، سنفعل شيئا لم يره الناس من قبل... لكننا سنحقق سيطرة كاملة».

وقال أيضا إنه أوصى «بشدة كل الحكام بنشر الحرس الوطني بأعداد كافية لسيطرة على الشوارع». وأضاف أنه إذا فشلت المدن أو الولايات في التحرك، «فسوف أقوم بنشر قوات الولايات المتحدة وحل المشكلة بسرعة لهم».

في وقت لاحق، وكما لو كان ذلك من أجل تلبية رغبة الرئيس، أطلق الحرس الوطني الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي على حشد سلمي أمام البيت الأبيض. لكن الحرس الوطني ليس هو الجيش. إنه يتألف من أفراد خدمة سابقين يشتغلون في وظائف مدنية ويتدربون بدوام جزئي. وعادة ما يتم نشرهم في ولاياتهم الأصلية من قبل الحكام أو الحكومة الفيدرالية الذين يقررون لهم مدة كل مهمة. ويمكنهم تنفيذ إجراءات فرض القانون تحت قيادة حكام الولايات. لكن الجيش ممنوع بموجب القانون من القيام بذلك إلا في حالة استخدام الرئيس لقانون التمرد: قانون 1807، الذي يسمح للرئيس بنشر الجيش الأمريكي لقمع الحراك المدني.

تبدو هذه هي الفكرة العظيمة التالية التي بدأت تتشكل في غيايب دماغ ترامب الفاسد. إن ترامب الحريص على إقناع أمريكا برجولته، وتبديد صورة الرعديد الذين يجري منحني الظهر، التي ما تزال في ذهن الرأي العام منذ حادثة المخبأ، يستدعي الجيش لمساعدته.

لكن من السهل قول ذلك على تنفيذه بالفعل.

انتظروا الانتخابات؟

قال نائب الرئيس السابق والمرشح الرئاسي الديمقراطي المفترض، جو بايدن، في خطاب له إن هذا «ليس الوقت المناسب لتشجيع العنف». وقال إنه تحدث مع عائلة فلويدي ودعا الأمريكيين لمواجهة تاريخ الظلم العنصري للبلاد.

كلمات جميلة! لكن وكما يقول المثل: الكلمات الجميلة لا تغني من جوع. بايدن يدعو إلى الهدوء والسلام والوثام. على جميع الأمريكيين أن يجتمعوا ويحبوا بعضهم البعض، بعدها سيتم حل كل شيء. وعلى الحمل أن يتأخى مع الذئب، الخ، الخ.

لكن وللأسف قوبلت نداءات السلام بضربات الهراوات والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والرصاص الحي. يذكرنا خطاب

كبيرة في التاريخ... وهذه واحدة من تلك اللحظات، لكننا لا نعرف بشكل كامل كيف ستسير الأمور».

لا يمكن العودة إلى الوراء

تظهر هذه الأحداث بوضوح أن شيئا ما يتغير في أمريكا. أو بعبارة أصح أن شيئا ما قد تغير فعلا في أمريكا. لقد خرج العفريت من القمقم، ولن يكون في الإمكان إعادته بسهولة مرة أخرى.

وبغض النظر عن نتيجة الوضع الحالي، فإنه لن يبق شيء مثلما كان في الماضي.

إن ما رأيناه خلال الأسبوع الماضي في أمريكا هو حركة أولية وعفوية للجماهير، اكتسبت خصائص انتفاضة. الجماهير بشكل عام لا تتعلم من الكتب، بل فقط من تجربتها. وخلال الثورة تتسارع سيورة التعلم هذه بشكل كبير. تتعلم الجماهير في غضون 24 ساعة من الأحداث العاصفة، مثل هذه التي تشهدها الولايات المتحدة الآن، أكثر مما تتعلمه في 10 أو 20 عاما من الحياة العادية.

وكما أشار ذلك المتظاهر الشاب، هذه حرب: حرب بلا رحمة بين قوى طبقية متناحرة. لا يمكن أن تكون هناك هدنة في هذه الحرب، وفي النهاية يأخذ الفائز كل شيء.

لقد خلقت الحركة الجماهيرية في أمريكا موجات زلزالية في العالم بأسره. كانت هناك مظاهرات في العديد من المدن في بلدان أخرى، بما في ذلك لندن ومانشستر وبرلين وستوكهولم والنمسا وأمستردام، وغيرها. ليست هذه الاحتجاجات موجهة فقط ضد عملية القتل العنصري التي حدثت في الولايات المتحدة، إنها تعكس مزاجا عاما من الغضب والإحباط من النظام الحالي، والذي أصبح لا يطاق أكثر فأكثر في سياق أزمة فيروس كورونا وحالة الإغلاق.

العدو الذي نواجهه قوي جدا. إن الدولة البرجوازية مدججة بالأسلحة. وللوهلة الأولى تبدو مهمتنا وكأنها مستحيلة. لكن هناك قوة في المجتمع أعظم من أي دولة أو جيش أو شرطة أو حرس وطني. هذه القوة هي قوة الطبقة العاملة عندما تتمكن من تنظيم صفوفها وتتحرك لتغيير المجتمع.

تذكروا: لا يمكن لأي مصباح أن يضيء ولا لعجلة أن تدور ولا لهاتف أن يرن، بدون إذن الطبقة العاملة. هذه هي القوة التي بين أيدينا. ويجب علينا أن نستخدمها للإطاحة بديكتاتورية الشركات الكبرى ووضع حد للقمع والمعاونة.

تم الإبلاغ عن حالات في مينيابوليس ونيويورك حيث رفض سائقو الحافلات العمل عندما استولت الشرطة على عرباتهم لنقل المتظاهرين المعتقلين. قد تعتبرونها حوادث صغيرة، لكنها ذات أهمية كبيرة إذ تشير إلى الطريق الذي ستسير فيه التطورات المستقبلية. إما تحقيق أعظم الانتصارات أو تكبد أفظع الهزائم، هذا هو الخيار المطروح أمامنا.

كان هناك شعار في زمن الثورة الفرنسية يقول:

«إنهم يظهرون أقوىاء في أعيننا

فقط لأننا نركع أمامهم

فلننهض!»

كامل، والقضاء المبرم على الدولة الرأسمالية واستبدالها بالحكم المباشر للشعب نفسه. لكن ذلك يتطلب شيئا أكثر من المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية، مهما كانت شجاعة وعاصفة.

لقد أشار كارل ماركس، منذ زمن بعيد، إلى أن الطبقة العاملة بدون تنظيم ليست سوى مادة خام للاستغلال. إن الشرط الأخير لنجاح الثورة هو وجود حزب ثوري قادر على توفير القيادة والتوجيه والمنظورات الصحيحة والبرنامج الصحيح. وغياب مثل هذه القيادة هو بالضبط نقطة الضعف القاتلة للانتفاضة الحالية في الولايات المتحدة.

كم عدد المرات التي يُتوقع فيها من الجماهير أن يخرجوا إلى الشوارع لكي تكسر رؤوسهم بهراوات الشرطة، ويتعرضوا لإطلاق النار والغاز أو يتم اعتقالهم أو حتى قتلهم، دون تحقيق أي نتائج ملموسة؟ ففي نهاية المطاف سوف يشعر المتظاهرون بالتعب والإرهاق وسيعودون إلى الخمول. سيتقلص حجم المظاهرات الجماهيرية وستتحول إلى مجرد أعمال شغب، والتي ستمنح بعد ذلك للطبقة الحاكمة وعملائها المبرر لاستخدام المزيد من العنف. وستنتقل الردة الرجعية إلى الهجوم مجددا.

هل هذه نتيجة حتمية؟ كلا، إنها ليست حتمية. لكن من أجل تجنب حدوثها يجب تعلم بعض الدروس. صاح متظاهر شاب: "نحن في حرب"، وهذا صحيح تماما. لكن الحرب تتكون من سلسلة من المعارك.

ليست الانتفاضة الحالية سوى المعركة الافتتاحية في هذه الحرب. إنها معركة واحدة فقط، والتي سنسعى للفوز بها. إنها مدرسة تحضيرية يتم فيها تدريب جنود الحرب القادمة وتهيتهم وإعدادهم.

سيكون هناك العديد من مثل هذه المعارك في المستقبل. ومهمتنا هي توحيد جميع قوى المجتمع: يجب أن تتحد كل الطبقات المضطهدة والمستغلة في جيش عظيم واحد.

ماذا يعني ذلك؟

ليست الأزمة الحالية شيئا ذا أهمية ثانوية، أو فورة جنون ستمر سريعا دون أن تترك أثرا على الحياة السياسية والاجتماعية الأمريكية. إنها، في الواقع، كشفت بشكل جلي الطبيعة المجزأة للمجتمع الأمريكي، والتفاوتات الصارخة بين الأغنياء والفقراء، وبين البيض والسود، وبين الحاكمين والمحكومين. وعلى حد تعبير صحيفة واشنطن بوست:

«خلال هذا الأسبوع ظهر بشكل جلي الخلل السياسي المتأصل في أمريكا وغياب المساواة العرقية، حيث وصل عدد الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا إلى مستوى جديد مأساوي، وقد تلقى البلد تذكيرا آخر بالكيفية التي يقتل بها المواطنون السود، بأعداد كبيرة نسبيا، على يد قوات تطبيق القانون. تشكل هذه الأحداث مجتمعة لوحة قائمة لأمة تعاني من أزمة، أمة ممزقة بالعنف ضد مواطنيها، وابتليت بمرض مميت ما زال ينتشر وتعرض اقتصادها لضربة مدمرة».

لقد بدأ المعلقون الجادون في إدراك خطورة الوضع وما يعنيه حقا لمستقبل أمريكا. قال دوغلاس برينكلي، وهو مؤرخ وأستاذ في جامعة رايس، وصحيفة واشنطن بوست: «يمكن لنسيج حياتنا المدنية أن يبدأ في الانهيار، لأن الجميع يعيشون على صفيح ساخن».

وقالت باربرا رانسبي، وهي ناشطة سياسية ومؤرخة في جامعة إلينوي: «يتطلع الناس لأشياء متنوعة، وهناك نقاط تحول وقطائع

إن الأزمة داخل الطبقة السائدة ليست سوى الشرط الأول للثورة. لكن ليئين أوضح أن هناك شروطا أخرى ضرورية من أجل تحقق الثورة. بعض هذه الشروط موجودة بلا شك في الولايات المتحدة، لكن بطريقة غير مكتملة وجينية فقط. ولا توجد حتى الآن جميع الشروط الضرورية، ولا سيما أهمها.

ما هي شروط الثورة؟ أولا، وكما قلنا، يجب أن تدخل الطبقة السائدة في أزمة وتنقسم على نفسها. وهذا هو الحال بالتأكيد في الولايات المتحدة، في الوقت الذي أكتب فيه هذا المقال. ثانيا يجب أن تنهض الجماهير وتكون مستعدة للكفاح من أجل الثورة. ينطبق هذا الشرط أيضا بشكل واضح جدا على الوضع الحالي في أمريكا. فقد خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع متحدين السلطات والقمع الوحشي الذي واجهتهم به قوات النظام.

تمتلك الدولة الرأسمالية موارد هائلة ووسائل ضخمة للقمع، والتي استخدمتها الآن بكثافة من أجل هزيمة الانتفاضة، لكنها فشلت في ذلك. أما السلاح الرئيس الذي تمتلكه الجماهير، بصرف النظر عن القوة الهائلة لأعدادها، هو استعدادها للموت. عندما تتخلص الجماهير من خوفها من الشرطة والحرس الوطني، يكون ذلك خطر قاتل على النظام القائم.

الشرط الثالث

الشرط الثالث هو أن تكون الطبقة المتوسطة متذبذبة بين الطبقة العاملة وبين البرجوازية. كل شيء يشير إلى أن هناك تغييرا جوهريا في الوعي يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه السيورة قد تسارعت بشكل كبير خلال الأحداث الأخيرة.

لقد هز مقتل جورج فلويد ضمير الأمة. أظهر استطلاع جديد للرأي أجرته مؤسسة Morning Consult، يوم الأحد والاثنين، أن 54% من البالغين الأمريكيين يؤيدون الاحتجاجات. يشمل ذلك 69% من الديمقراطيين و 49% من المستقلين.

والأكثر أهمية كان هو رد فعل الجمهوريين، حيث أيدها 39% منهم وعارضها 38%. هذه نتيجة غير عادية! وتشير إلى حدوث انقسامات عميقة في صفوف حزب ترامب نفسه.

نظموا صفوفكم!

إن شروط الثورة في أمريكا إما هي موجودة، أو أنها تنمو بسرعة. لكن هناك مشكلة وهي أن الحركة الحالية، بكل روحها الكفاحية الهائلة وشجاعتها وتصميمها، لديها كل نقاط قوة حركة ثورية أولية عفوية، لكن لديها أيضا جميع نقاط ضعفها.

لم تظهر الحركة الحالية إلى الوجود على يد أي منظمة أو فرد. إنها حركة عفوية بحتة وغير منظمة. تفتقر إلى القيادة والتوجيه وإلى برنامج واضح واستراتيجية وتكتيكات متماسكة. هذه نقطة ضعف قاتلة.

تواجه الحركة قوة منظمة ومنضبطة ومتراصة. قوة ستقاتل حتى النهاية للدفاع عن الوضع الراهن ومصالح الطبقة السائدة. في مواجهة مثل هذا العدو القوي، يمكن لحركة غير منظمة أن تستمر لبعض الوقت، لكنها، عاجلا أم آجلا، ستعاني من نقاط ضعفها الخطيرة هي بالذات.

هناك حدود معينة للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الحركة من خلال اتباع نفس التكتيكات. إن مجرد الخروج إلى الشوارع ومواجهة قوى النظام، يوما بعد يوم، لا يمكنه أبدا أن يقدم حلا حقيقيا. الحل الحقيقي الوحيد هو استيلاء العمال أنفسهم على السلطة بشكل

الولايات المتحدة: ما هي الخطوة التالية، بعصا الحلق، سوط الرجعية في الحضاء الجماهير

خورخي مارتين وجون بيترسون،

04 يونيو 2020

على مدى العامين الماضيين قتلت الشرطة الأمريكية من السود الأمريكيين أكثر من عدد الأمريكيين الذين قتلوا في المعارك في أفغانستان على مدى السنوات الـ 18 الماضية. كما أن عدد السود الأمريكيين الذين قُتلوا على يد الشرطة خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من عدد الأشخاص الذين قتلوا في هجمات 11 سبتمبر 2001. فإذا أضفنا إلى ذلك الآثار المدمرة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والجائحة، يصير من السهل علينا أن نفهم لماذا تم الوصول إلى نقطة التحول، بحيث تدفق الغضب، المتراكم طيلة قرون من القهر، إلى الشوارع.

كتبنا، في وقت سابق من هذا العام، في مسودة منظورنا لسنة 2020 للثورة الأمريكية القادمة، ما يلي:

«لقد غير عام 2008 بشكل عميق وعي ملايين الناس. والمنظرون الاستراتيجيون للرأسمالية يفهمون ذلك ويخافون منه. أجرى باررومير إيدلمان للثقة استطلاعاً في 28 بلدا رئيسياً ووجد أن 56% من السكان يعتقدون أن "الرأسمالية اليوم تضر العالم أكثر مما تنفعه"، ومن بين هؤلاء 47% من الأمريكيين.

وخلصت توقعات مابلكرافت للمخاطر السياسية العالمية إلى أنه خلال عام 2019، "شهد 47 بلدا ارتفاعاً ملحوظاً في الاحتجاجات، والتي اشتدت خلال الربع الأخير". يمثل هذا 25% من جميع بلدان العالم. "تعطيل الأعمال والاقتضادات الوطنية والاستثمار في جميع أنحاء العالم تسبب في خسائر بلغت مليارات الدولارات". ومع أزمة اقتصادية عالمية جديدة بدأت تلوح في الأفق، أو بالأصح حدثت بالفعل، يمكننا أن نتوقع سخطاً أكثر اتساعاً خلال عام 2020 وما بعدها. وسيكون لموجات الثورة التي تجتاح أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وأوروبا نفسها، تأثير حتمي على الولايات المتحدة».

لقد تم تأكد هذا المنظور الآن بشكل كامل. فخلال الأيام العشرة التي تلت جريمة قتل الشرطة لجورج فلويد في مينيابوليس، اهتزت الولايات المتحدة من أعلاها إلى أسفلها بحركة جماهيرية ذات أبعاد غير مسبوقة. وقد تصاعدت بشكل حازم في وجه القمع الوحشي والمزيد من عمليات القتل على أيدي الشرطة. أعلنت أكثر من 200 مدينة حظر التجول وتم نشر أكثر من 20.000 من الحرس الوطني في 28 ولاية.

النظام في حالة دفاع

إن هذه الحركة التي امتدت على الصعيد الوطني، ووصلت إلى كل ركن من أركان البلاد -من المراكز الحضرية الكبرى إلى المدن المحافظة الصغيرة الهادئة- وضعت النظام في حالة دفاع. لقد اضطروا الآن إلى تقديم بعض التنازلات -بحيث قاموا باتهام الضباط الثلاثة الآخرين المتورطين في القتل ورفعوا درجة التهمة ضد تشوفين- بل إنهم دفعوا بالرئيس السابق باراك أوباما لمحاولة تهدئة الوضع.

لكن الرئيس الحالي يسكب المزيد من البنزين على النار، حيث أعلن، وهو يحمل الكتاب المقدس في يده أنه: «إذا رفضت مدينة

ما أو ولاية ما اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن حياة وممتلكات سكانها، سأقوم أنا حينها بنشر جيش الولايات المتحدة وسأحل لهم المشكلة بسرعة». كان هذا بعد أن تم تفريق متظاهرين سلميين باستعمال الغاز المسيل للدموع والهرافات لإفساح المجال أمامه لأخذ صورة له.

لكن القمع البوليسي لم يتمكن من إخضاع الحركة. ففي لويزفيل، كنتاكي، قتلت الشرطة رجلاً أسود أعزل آخر، هو ديفيد مكاني. زعم رجال الشرطة أنهم كانوا "يردون على إطلاق النار" من جانب الحشود، لكنه اتضح فيما بعد أن الضباط المتورطين كانوا قد أطفئوا كاميرات أجسادهم وأن قصتهم تتعارض مع ما رواه شهود العيان. لقد كانت عملية قتل مرة أخرى.

تم القبض على أكثر من 9000 شخص، معظمهم لمجرد التظاهر. وقد تحدى المتظاهرون قانون حظر التجول في مختلف المدن، الواحدة منها تلو الأخرى. وفي لوس أنجلوس وسياتل هتف المتظاهرون: "أنا لا أرى هنا أي أعمال شغب، لماذا أنتم ترددون معدات مكافحة الشغب؟".

كل ما يفعله ترامب مدفوع بمنظور الانتخابات الرئاسية في نوفمبر. كان تهديده باستخدام الجيش محاولة للعب ورقة "القانون والنظام"، لتصوير نفسه على أنه "الرجل القوي"، بينما يرسم الديمقراطيون على أنهم "ضعفاء" في مواجهة "البلطجية المشاغبيين".

لكن اللعبة التي يلعبها خطيرة للغاية. فنشر قوات الجيش سيكون مقاومة عالية المخاطر يمكن أن تؤدي إلى نقطة اللاعودة، ما الذي سيحدث إذا لم يتراجع المتظاهرون؟ ماذا لو رفضت القوات إطلاق النار على حشود من الرجال والنساء والأطفال؟ وإذا ما قاموا بإطلاق النار، كم عدد الأشخاص الذين يمكن أن يقتلوا قبل أن ينضم ملايين آخرون إلى الحركة، وينشق الجيش على أسس طبقية، وتشتعل النيران في كل السفارات الأمريكية في العالم؟

كانت هناك بالفعل حالات (حقيقية أو شكلية) للتآخي بين ضباط الشرطة وبين الحشود. وفي مقطع فيديو منتشر على نطاق واسع يخاطب شاب أسود رجال شرطة سود ويقول لهم إن الأغنياء ورؤسائهم يحتقرونهم هم أيضاً. بينما في مقطع فيديو آخر يظهر ضابط وهو ينهار باكياً ويتم استبداله من الصف الأمامي، بعدما توسلت إليه فتاة سوداء أن يجثو على ركبته.

إن العلامة الأولى عن الثورة الوشيكة هي اندلاع الانقسامات داخل صفوف الطبقة السائدة، التي لم تعد قادرة على الحكم بالطريقة القديمة. إن التنازلات الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب [العالمية الثانية] قد ذبلت والعصا القمعية المعتادة تفقد فعاليتها، تاركة الرأسماليين وممثليهم السياسيين في حيرة ويتبادلون الكلمات فيما بينهم.

لقد سبق لنا أن رأينا العديد من الأمثلة على ذلك، خاصة منذ عام 2016. لكن الآن، ولا سيما بعد امتزاج الكثير من العوامل المتفجرة، انفتحت تلك الانقسامات على مصراعيها.

إن نشر الجيش - ليس الحرس الوطني بل الجيش الفعلي- بموجب قانون التمرد لعام 1807، يمكنه أن يأتي بنتائج عكسية على نطاق

واسع. يبدو أن ترامب، وهو رجل أعمال حقير وفنان تافه وبدون خبرة عسكرية، يعتقد أن القوات المسلحة مثل صنوبر يمكنه ببساطة أن يفتحته ويغلقه حسب الرغبة، أو أنه تهديد سيُقابل بالطاعة والخوف دون طرح أي سؤال. لكن الاستراتيجيين الجادين في البنتاغون يعرفون أنهم بمجرد أن يلعبوا ورقة "إرسال القوات"، لن تعود لديهم أية أوراق.

إن الجيش الأمريكي في الأساس هو المؤسسة الوحيدة للنظام الرأسمالي التي ما تزال تتمتع بدرجة تأييد عالية. إنه يتكون في الغالب من إخوة الشعب وأخواته وآباءه وأمهاته وأعمامه وأبناءه... ويعتبر المدافع البطولي عن "الحرية الأمريكية". لكن إذا تم استخدامه ضد السكان المدنيين -السكان الذين يأخذون "الحرية من الاستبداد" على محمل الجد- فعندها ستتبرخ جميع الأوهام. سيكون الأمر أشبه بإعلان الحرب على سكان الولايات المتحدة، وهي حرب لن يفوزوا بها دون أن يتسببوا في تقويض دائم لقدرتهم على الحفاظ على حكمهم.

وصفت افتتاحية لصحيفة وول ستريت جورنال ذلك بالشكل التالي:

«نعتقد أن هذا سيكون خطأ، على الرغم من أن السيد ترامب لديه الصلاحية... ففي الوقت الحالي، من المرجح أن يؤدي مشهد القوات في شوارع الولايات المتحدة إلى إشعال الوضع وليس التهدئة... إن الجنود الأمريكيين مدربون على القتال ضد عدو أجنبي، وليس على السيطرة على الشغب ضد الأمريكيين. سيكون خطر حدوث الأخطاء مرتفعاً، وسوف يُلام السيد ترامب على أي إراقة للدماء خلال اشتباكات بين المدنيين والقوات...»

إنهم خائفون، ليس فقط من "الأخطاء"، لكن من التأثير الذي سيكون لعمليات القتل ضد المدنيين على يد الجيش على الرأي العام. كما أنهم خائفون من عواقب إرسال جنود -غالبيتهم من المجندين لأسباب اقتصادية مع نسبة كبيرة من السود واللاتينيين- لمحاربة المتظاهرين العزل الذين يتظاهرون ضد عمليات القتل التي تقوم بها الشرطة العنصرية.

هناك تقارير من منظمات قدامى المحاربين بأن بعض الجنود العاملين والحرس الوطني يعارضون نشرهم في هذه الظروف. ونُقل عن جندي، عمل طبيباً في سرية لقوات المشاة، قوله: «لا يمكنني فعل ذلك، حتى النظر إلى زبي الرسمي يجعلني أشعر بالغثان لأنني ارتبطت بهذا، خاصة بعد أن أطلقت [وحدة الحرس الوطني] النار على ذلك الرجل الذي كان يملك متجر الشواء [في لويزفيل، كنتاكي]. أعيش في ولاية بنسلفانيا. أعيش مع تاريخ ولاية كنت. أنا لست جزءاً من ذلك». كما نشرت صحيفة Military Times تقارير عن حالة الاستياء المتزايدة بين القوات التي يتم استخدامها ضد المتظاهرين.

انشقاقات في القمة

يمكن لنشر الجيش أن يؤدي أيضاً إلى أزمة دستورية عميقة، مع حدوث انشقاق مفتوح في جهاز الدولة حول مشروعية اللجوء إلى قانون التمرد. لهذا السبب شهدنا منذ اللحظة الأولى التي هدد فيها ترامب بإخراج الجيش إلى الشوارع، ردة فعل قوية من أقسام من الدولة الرأسمالية. وذلك ليس لأنهم أقل قسوة من ترامب أو

أكثر ديمقراطية منه، بل لأنهم يخشون من أن مثل هذا العمل، عوض أن يمكنهم من سحق الحركة ووضع الموقف تحت السيطرة، يمكن أن يكون له تأثير معاكس. إنهم يخشون من تقويض دستور الولايات المتحدة أكثر مما تقوض بالفعل، لأنه الحصن القانوني للحكم الرأسمالي في البلاد.

أفاد مقال نشر على موقع CNN أن هناك معارضة داخل البنتاغون لنشر القوات: «قال مسؤولو الدفاع لشبكة CNN إنه كان هناك انزعاج عميق ومتزايد بين البعض في البنتاغون حتى قبل أن يعلن الرئيس دونالد ترامب، يوم الاثنين، أنه مستعد لنشر الجيش لفرض النظام داخل الولايات المتحدة».

كما تدخل وزير الدفاع السابق في إدارة ترامب، ماتيس، الملقب بـ«الكلب الغاضب»، بمقال في صحيفة The Atlantic، وصف فيه ترامب بأنه «تهديد للدستور» ودعا في الواقع إلى إقالته، وقال: «يمكننا أن نتحد بدونه، بالاعتماد على نقاط القوة الكامنة في مجتمعنا المدني. لن يكون ذلك سهلاً، كما أظهرت الأيام القليلة الماضية، لكننا مدينون بذلك لمواطنينا». وهذه مرة أخرى، خطوة غير مسبقة، أن يطالب جنرال بحرية متقاعد، ووزير دفاع سابق، بإقالة الرئيس!

أضاف الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة، الأدميرال المتقاعد مايك مولن، صوته إلى أولئك الذين يرفضون استخدام الجيش. وقد فعل ذلك بدعوة مقنعة، إلى هذا الحد أو ذاك، للجنود بعصيان الأوامر، حيث قال: «ما زلت واثقا في احترافية رجالنا ونسائنا بالزي العسكري. إنهم سيخدمون بمهارة وتعاطف. سوف يطيعون الأوامر القانونية. لكني أقل ثقة في سلامة الأوامر التي سيصدرها القائد العام».

وكتب جون ألين، وهو جنرال بحرية متقاعد من فئة أربع نجوم، وقائد سابق للقوات الأمريكية في أفغانستان، ومبعوث رئاسي خاص سابق للحلف العالمي لمواجهة داعش في عهد أوباما، أن تصرفات ترامب الأخيرة وتهديداته «قد تشير إلى بداية نهاية التجربة الأمريكية». ودعونا لا ننسى أن أحد أسباب اندلاع الثورة الأمريكية كانت في المقام الأول الاحتجاج على الاستبداد ووجود قوات نظامية في المدن الأمريكية.

وعلى الرغم من أن ترامب وأتباعه المتعصبين المجانين يلومون «المطرفين اليساريين» على الفوضى وتحركوا لتصنيف «أنثيفا» منظمة إرهابية محلية، فإن مكتب التحقيقات الفدرالي استنتج أنه لا يوجد دليل على وجود تحرك منظم من «أنثيفا».

لقد أدى كل هذا الضغط إلى خطوة أخرى غير مسبقة، كشفت مرة أخرى عمق الانقسامات داخل صفوف الطبقة السائدة. فقد أعلن وزير الدفاع الحالي، مارك ت. إسبر، يوم الأربعاء، معارضته لاستعمال قانون التمرد، وهو ما يتعارض صراحة مع موقف الرئيس. هذه حادثة معبرة للغاية، تظهر أن الدولة الرأسمالية لديها آليات معينة للسيطرة حتى على أكثر الرؤساء نشاطا. لكن وقبل أن ينتهي اليوم كان هناك تطور آخر للقصة:

ذكرت صحيفة واشنطن بوست أنه بينما كان الجيش يخطط لسحب جنود في الخدمة الفعلية كان قد تم نشرهم في واشنطن العاصمة، «تم تغيير الخطة يوم الأربعاء بعد اجتماع في البيت الأبيض شارك فيه وزير الدفاع مارك ت. إسبر».

هناك صراع جبار يمزق قمة الطبقة السائدة وجهاز الدولة، وهو صراع يحدث في كل مرة وفي كل مكان تندلع حركة جماهيرية يمثل هذه الأبعاد. هناك من يعتقدون أنه يجب تقديم تنازلات لإرضاء الحركة، بينما يطالب آخرون باستخدام القبضة الحديدية. يجادل

الطرف الأول بأن القمع لن يؤدي إلا إلى تصعيد الحركة، بينما يقول الطرف الثاني إن إظهار الليونة هو ما سيصعد الحركة. وفي هذه المرحلة من تطور الاحتجاجات، كلاهما مخطئ وكلاهما محق.

يجب ألا ننقل من حجم واتساع وعمق الحركة الجماهيرية التي تطورت خلال الأسبوعين الماضيين. الولايات المتحدة ليست أي بلد، إنها أقوى دولة إمبريالية شهدتها العالم على الإطلاق، دولة أرعبت طبقتها الحاكمة العالم والكثير من سكانه لعدة قرون.

التناقضات تصعد إلى السطح

هذه الحركة نتيجة لتراكم عدة عوامل. إنها أولا تنبني على أساس تجربة «حركة حياة السود مهمة» والوعي بأنه لم يتغير أي شيء جوهري. وعلينا أن نضيف إلى ذلك تجربة حركة احتلال الساحات لعام 2011، المستوحاة من الربيع العربي وانتفاضة ويسكونسن. هناك أيضا تجربة حملة بريني ساندروز لعامي 2016 و2020، والتي ساهمت في تجذر فئات واسعة من الناس، والشباب على وجه الخصوص، ووضعت الاشتراكية على جدول الأعمال. وقد كان الدرس الواضح الذي استخلصه الكثيرون من خيانة ساندروز هو أن الطريق الانتخابي مغلق، وبالتالي فدفعهم إلى الشوارع.

ثم هناك طريقة التعامل مع جائحة كوفيد 19 التي كشفت الطبيعة الحقيقية للنظام الرأسمالي، حيث تأتي الأرباح في المرتبة الأولى قبل حياة البشر -مات أكثر من 100.000 شخص حتى الآن. وما زاد الأوضاع سوءا هو الركود الاقتصادي الذي يعتبر أعمق ركود شهدته الرأسمالية الأمريكية على الإطلاق، مما دفع بعشرات الملايين إلى البطالة في غضون أسابيع قليلة فقط.

لقد أصبح جيل الشباب، الذي هو القوة الدافعة للحركة، واعيا سياسيا في أعقاب أزمة 2008 وسياسة إنقاذ البنوك. لقد تميزت تجربة حياتهم كلها بالأزمة وعدم اليقين وعدم وجود أي منظور لمستقبل أفضل. ليس لديهم ما يخسرونه. ليس لديهم في الوقت الحاضر بديل. وهذا الغضب الجامح هو ما يمنح الحركة الحالية طاقاتها الجبارة في مواجهة القمع الوحشي.

وهكذا فإن انتفاضة الولايات المتحدة لديها العديد من النقاط المشتركة مع انتفاضات أكتوبر 2019 في تشيلي، وانتفاضة كاتالونيا ولبنان، إلخ. إن جيل الأزمة الرأسمالية لعام 2008 يقف في طليعة الثورات التي تنتشر مثل الحرائق في جميع أنحاء العالم، والتي بدأت حتى قبل جائحة كوفيد 19 وستزداد حدة في الفترة المقبلة.

لكن ليس الشباب وحدهم من يشكون في النظام القائم. إذ يمكنهم الاعتماد على تعاطف أغلبية السكان، بمن فيهم نسبة كبيرة من الناحين الجمهوريين. أظهر استطلاع أجرته مؤسسة مورنينغ كونسولت، في 31 ماي - 01 يونيو، أن «54% من البالغين الأمريكيين - من بينهم 69% من الديمقراطيين و49% من المستقلين و39% من الجمهوريين - يؤيدون الاحتجاجات الجارية ردا على وفاة جورج فلويد، والأميركيين السود الآخرين».

والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن استطلاع رأي نشرته نيوزويك وجد أن غالبية الأمريكيين -54% -«يعتقدون أن حرق مقر مركز شرطة مينيابوليس، بعد مقتل جورج فلويد، كان عملا مبررا»!

الطابع العفوي إلى حد كبير للحركة وافتقارها إلى قيادة أو برنامج أو استراتيجية وطنية يعتبر، في الوقت الحاضر، نقطة قوتها، لأن هذا يجعل الأمر أكثر صعوبة على الديمقراطيين والليبراليين احتواءها. لكن هذا الافتقار إلى الوضوح والتنظيم سوف يتحول حتما، في لحظة معينة، إلى نقطة ضعف خطيرة.

إن أي حركة تكون بهذا الحجم وتستمر لعدة أيام، تبدأ بطبيعة الحال في خلق قياداتها الطبيعية. هناك تقارير عن تشكيل لجان للأحياء في المناطق الفقيرة وأحياء السود واللاتينيين، بدءا من مينيابوليس بؤرة الحركة. وفي مواجهة تهديد الشرطة وعصابات النهب والميليشيات اليمينية المتطرفة، بدأ الناس في تنظيم صفوفهم للدفاع عن أنفسهم، وذلك، في بعض الحالات، بحمل الأسلحة.

يصف تقرير درامي من مينيابوليس الموقف كما يلي:

«أريدكم أن تعرفوا جميعا أنني أنا وجيراني بقينا في الخارج حتى لم نعد قادرين على الحركة. بعضنا يستمر مستيقظا طوال الليل حتى يتمكن البعض منا من الحصول على قسط من الراحة. أريد حقا أن أوضح أن الشرطة والحرس الوطني لم يحافظوا على الأمن في أحيائنا، نحن من قام بذلك. لم ترد الشرطة على اصطدام سيارتين بحاجز، نحن من فعل. الشرطة لم تمنع عدة أشخاص من اقتحام البنك أو معرض السيارات أو ورشة للتصليح، نحن من قام بذلك. لم تقم الشرطة بمطاردة القوميين البيض والناس من خارج البلدة، بل نحن من فعل ذلك. لم تتحقق الشرطة من أوضاع الجيران الضعفاء وتساعدهم في الحفاظ على سلامتهم في منازلهم. نحن فعلنا ذلك. لم يقم الحرس الوطني بتنظيف شوارعنا، أو جلب الطعام إلى حيث كانت هناك حاجة إليه، أو نقل الأشخاص المعرضين للخطر إلى الفنادق، نحن فعلنا ذلك. لذلك لا ترهنوا سلامة أحد بالوجود العسكري المتزايد في مينيابوليس. لا [المحافظ] والز ولا [العمدة] فاي، لا الخنازير أو الحراس. يجب أن تعطى الثقة للجيران وأفراد المجتمع الذين يعتنون ببعضهم البعض. إن ما نقوم به غير كامل ومتوتر، لكنه أفضل مما كان لدينا من قبل».

هذا هو الطريق إلى الأمام. إن تعميم لجان الأحياء الديمقراطية لن يضمن فقط الدفاع الذاتي عن السكان في الأحياء العمالية، بل إنه سيوفر أيضا للحركة هيكلا ديمقراطيا وخاضعا للمساءلة. يجب على اللجان، الموجودة بالفعل بشكل جيني في أجزاء مختلفة من مينيابوليس، أن ترتبط مع بعضها من خلال شبكة من المندوبين المنتخبين والقابلين للعزل. يجب على اتحاد العمل في مينيابوليس تعبئة أعضائه وتقديم كل موارد من أجل تسهيل الربط بين هذه اللجان عبر المدينة وخارجها.

لا ترامب ولا بايدن، السلطة للعمال!

يجب مواجهة العنف المنظم للدولة وسلطانها بقوة الحركة العمالية المنظمة. إن التصريحات والأعمال التي قام بها عمال النقل في العديد من المدن، والذين أعلنوا إنهم لن يقدموا الدعم المادي للشرطة في جهودها للقبض على المتظاهرين، تعبير عن هذه القوة.

لقد أجبر المحتجون أمام البيت الأبيض الرئيس على الاختباء، وتم إطفاء أضواء رمز القوة الرأسمالية هذا خوفا من جذب انتباه المتظاهرين. يمكن للطبقة العاملة المنظمة أن تشل البلاد بأكملها، وتطفأ النظام بأكمله.

شهدت الأشهر القليلة الماضية اندلاع أكثر من 220 إضرابا عفويا واحتجاجا على ضعف الأجور وغياب شروط السلامة وسوء ظروف العمل خلال الجائحة. وكانت تلك الإضرابات، في معظم الحالات، بقيادة فئات غير منظمة من الطبقة العاملة. هذه هي القوة التي يجب تسخيرها لصالح هذه الحركة كي تمضي قدما. يجب على الشباب أن يتجهوا نحو العمال، الذين يتعاطفون بالفعل مع الحركة، ويجب على العمال المنظمين أن يكسروا تحالفهم المشؤوم مع كاسري الإضرابات والاحتجاجات، الديمقراطيين، وينخرطوا بكل إخلاص في هذا النضال. فلنتخيل فقط ما سوف يحدث لو أن عشرات الملايين من العمال المنظمين وغير المنظمين توقفوا عن العمل في إضراب عام شامل، بدءا من مينيابوليس، وصولا إلى الصعيد الوطني!

إلى 20%. والجدير بالذكر أن ما نتحدث عنه هنا ليس مجرد أزمة اقتصادية دورية، بل كساد عميق على غرار ذلك الذي شهده العالم في ثلاثينيات القرن العشرين.

دعونا لا ننسى أن كساد الثلاثينيات كان قد أنتج الثورات والثورات المضادة والحرب. صحيح أننا اليوم لسنا في حالة حرب بالمعنى العسكري، لكن جميع القادة السياسيين يشبهون ما يحدث بحالة حرب. وبالتالي فإذا كانت الحالة مشابهة لحالة الحرب، فإنه يجب على الطبقة العاملة أن تتصرف وفقا لذلك.

في البداية استهانت الحكومات بخطر الوباء. لم يكن الشاغل الأساسي للطبقة السائدة هو الحفاظ على صحة الناس، بل كانت مهتمة فقط بضمان استمرار الإنتاج بأي ثمن. لم يكن هدفهم إنقاذ الأرواح، بل إنقاذ أرباح البنوك والاحتكارات الكبرى.

هذا، وهذا وحده، يفضح إهمالهم الإجرامي وفشلهم في اتخاذ إجراءات فورية لحماية حياة البشر. لقد كشف ذلك الهوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء، بين المستغلين والمستغلين. والآن يسارعون لتعويض الوقت الضائع، لكن ما نشهده هو إجراءات قليلة جدا ومتأخرة جدا. لقد سمح للفيروس بالانتشار مثل حرائق الغابات وصار له تأثير كارثي على حياة الناس والاقتصاد العالمي.

يواجه العمال معضلة رهيبية وهي كيف يمكنهم النجاة من هذه الأزمة، سواء جسدياً أو اقتصادياً. مئات الآلاف يفقدون وظائفهم. وقريبا سنبداً في الحديث عن الملايين. وهؤلاء العمال الذين حرموا من مصدر عيشهم ما زالوا مطالبين بتوفير الطعام والكساء لأسرهم، ودفع الإيجار أو الرهن العقاري، بينما يكافحون من أجل ألا يصابوا بالمرض.

في جميع البلدان، ملايين الأشخاص الذين كانوا عادة لا يهتمون بالسياسة، بدأوا يتابعون الأخبار بقلق، ويفحصون بدقة كل إجراء تقترحه حكوماتهم وما يفعله أرباب عملهم، وما تدعو إليه مختلف الأحزاب اليسارية منها واليمينية. وبسرعة كبيرة بدأ يتضح تماماً أنه لا أحد يقوم بما هو ضروري فعلاً. في ظل هذه الظروف يمكن للوعي أن يتغير بسرعة البرق.

تدخل بلدان العالم تباعاً في حالة إغلاق، إلى هذه الدرجة أو تلك. يُطلب من الناس تجنب التجمعات غير الضرورية، وتجنب المناطق المزدحمة، وتطبيق العزل الذاتي إذا كانوا معرضين للخطر. لكن وفي الوقت نفسه يُطلب من ملايين العمال الذهاب إلى العمل، ويجبرون على استخدام وسائل النقل العام المزدحمة، والعمل جنباً إلى جنب، مما يزيد من خطر إصابتهم بالعدوى. إن هذا يعرض حياة العمال للخطر، لكنهم معرضون أيضاً لخطر نقل العدوى إلى منازلهم وإصابة أسرهم، وكل ذلك من أجل أرباح الرأسماليين.

إن هذا يغير بشكل جذري وعي الجماهير. العمال يريدون إجابات وهم يريدونها الآن. والسؤال المطروح بشكل صريح هو: ما العمل؟

الرأسمالية تعرض صحتك للخطر

كشفت هذه الأزمة عدم توافق مصلحة النظام الرأسمالي مع مصلحة صحة ملايين البشر. لقد تسببت عقود من التقشف في تدمير نظام الرعاية الصحية في كل مكان. حتى تلك البلدان التي يوجد فيها نظام رعاية صحية عمومي ممول من الدولة، شهدت بدورها تقليص التمويل عاماً بعد عام. تم حرمان قطاع الصحة العمومي من الأموال، في حين تمت خصخصة العديد من الخدمات.

كل هذا لأجل خفض ما يعتبره الرأسماليون إنفاقاً "غير ضروري". تم تخفيض عدد أسرة المستشفيات، وكذلك وحدات العناية المركزة.

- نعم لوحدة الطبقة العاملة، الاعتداء على واحد هو اعتداء على الجميع!
- نعم لبناء لجان أحياء للدفاع الذاتي في كل مكان، منتخبة وخاضعة للمساءلة من طرف الجماهير!
- يجب أن ينضم العمال المنظمون إلى الحركة ويسهلون التنسيق بين لجان الأحياء، ويدعون إلى الإضراب العام، ويشلون المجتمع الرأسمالي!
- فليسقط ترامب والجمهوريون والديمقراطيون! من أجل حزب عمالي اشتراكي جماهيري وحكومة عمالية!

جائحة كوفيد ١٩: الكارثة الوشيكة وكيف نلاربطها

التيار الماركسي الأممي،

20 مارس 2020

يشرح هذا البيان، الذي أصدره التيار الماركسي الأممي حول جائحة كورونا، كيف فشلت الرأسمالية بشكل مطلق في التعامل مع الأزمة، وكيف تسبب في تعريض حياة ملايين الناس للخطر. كما يطرح برنامجاً للإجراءات الكفيلة بتقديم حل جذري لهذه الأزمة، برنامج يقوم على مصادرة أملاك الرأسماليين الذين يدفعون بالبشرية كلها نحو الهاوية، وأخذ الطبقة العاملة في العالم لزمام الأمور.

وطبعا ليس هذا البرنامج موجه إلى هؤلاء الرأسماليين ولا إلى خدمهم الإصلاحيين، بل إلى الطبقة العاملة الأممية والشباب الثوري الذين يرون بأم أعينهم أن الرأسمالية هي الرعب بدون نهاية. ووحده الصراع الطبقي الثوري، الذي تخوضه الطبقة العاملة وحلفاؤها، ضد هؤلاء الرأسماليين ما سيمكن من فرض تطبيق إجراءاته.

إن العالم يواجه كارثة. حياة مئات الآلاف، وربما الملايين، في خطر. وحتى في البلدان الأكثر ثراء، حيث توجد أنظمة رعاية صحية متقدمة، وصل الوضع بالفعل إلى نقطة الانهيار. لكن البلدان الفقيرة تواجه مصيراً مرعباً لا يمكن تخيله.

يعيش الناس في نيجيريا أو الهند -ناهيك عن البلدان التي مزقتها الحروب كسوريا أو اليمن أو الصومال- في أحياء فقيرة مزدحمة، بدون مياه نظيفة ولا رعاية طبية. وهنا يبدو الحديث عن تدابير مثل "التباعد الاجتماعي" أو "العزل الذاتي" مجرد مزحة سمجة.

في ظل هذه الأوضاع تكون أنصاف التدابير والترقيعات ممارسات عقيمة. وحدها التدابير الصارمة هي التي ستمكن من تفادي الكارثة الوشيكة. الواقع هو أن النظام الرأسمالي قد خذل البشرية، وسوف تنفض طبيعته الحقيقية باعتباره نظاماً فاسداً. لقد حان الوقت لكي يأخذ العمال مصيرهم بأيديهم.

تسلط جائحة كوفيد 19 الضوء على الأزمة الاقتصادية العميقة التي كانت تختم منذ بعض الوقت. والآن تم تسريع هذه السيورة إلى الدرجة القصوى. لقد انهارت أسواق الأسهم في كل مكان.

الشركات تفلس، وبدأ ملايين العمال يفقدون وظائفهم بالفعل. يتوقع البعض أن الولايات المتحدة لوحدها ستشهد وصول البطالة

لكن الحقيقة المؤلمة هي ما يلي: إذا لم يتم تنظيم الحركة وتوجيه طاقتها لإحداث تغيير جذري، فإن النهر الهائج سيغود في النهاية إلى ضفافه، ولو أن مسار النهر قد تغير إلى الأبد. هذا هو الدرس المساوي للسنوات المائة الماضية، أو يزيد، والذي تكرر مراراً مع كل نهوض للجماهير بشكل عفوي، دون قيادة مستعدة مسبقاً وجاهزة للسير حتى النهاية في النضال من أجل الإطاحة بالرأسمالية.

كان الأمر يتطلب إحراق الدائرة الثالثة للشرطة في مينيابوليس لإجبارهم على رفع درجة التهم ضد تشوفين. وتطلب الأمر 10 أيام من النضالات الجماهيرية المستمرة في جميع أنحاء البلاد لإجبار الدولة على توجيه اتهامات ضد رجال الشرطة الثلاثة الآخرين المسؤولين عن مقتل جورج فلويد. يجب الاحتفال بهذه المكتسبات التي تم انتزاعها، لكنها بعيدة عن أن تكون كافية. فبمجرد ما ستغادر الجماهير الشوارع، ستراجع الدولة وتستعد لتبرئتهم، أو، في أحسن الأحوال، توجيه أحكام متساهلة لهم.

لقد تجاوزت الحركة بالفعل مسألة قتل جورج فلويد. النظام بأكمله مذنب. إن الحركة تساءل كل النظام الرأسمالي العنصري الذي قتل رجلاً أسود آخر لمجرد لون بشرته. لقد شكلت جريمة قتله الوحشية الصدمة التاريخية التي أطلقت العنان للضرورة المكبوتة. وكما قالت ابنته جيانا، البالغة من العمر ست سنوات: "أبي غيّر العالم".

يجب أن نرفع شعار إسقاط ترامب. إلا أن هذا يعني بالضرورة مناقشة من سيحل محله. ليس هدفنا هو استبداله بمايك بنس أو جو بايدن. إن أغلبية رؤساء البلديات والمحافظين في المدن والولايات التي يقتل فيها الفقراء على أيدي رجال شرطة عنصريين هم من الديمقراطيين. كما أن رؤساء البلديات والمحافظين في المدن والولايات التي استخدمت فيها الشرطة والحرس الوطني القمع الوحشي ضد المتظاهرين هم في الغالب من الديمقراطيين. لقد قال بايدن إنه إذا وصل إلى السلطة، سيعمل على تغيير طريقة عمل الشرطة، من خلال، على سبيل المثال، تدريب الشرطة "على إطلاق النار في الساق بدلاً من القلب". ما الذي نحتاجه أكثر لكي نتأكد أنه لا يوجد أي فرق جوهري بين حزبي المؤسسة الرأسمالية؟ وأنه لا يوجد ما يطلق عليه "أهون الشرين"؟

إن ما نحتاجه هو حزب جماهيري عمالي اشتراكي مرتبط عضواً بالعمال المنظمين وبالطبقة العاملة الأوسع. إن مثل هذه الأداة ضرورية لتوجيه طاقة وغضب الشباب وتركيزها على إسقاط النظام الرأسمالي العنصري الذي ينتج الأزمات. نحتاج أيضاً إلى كوادر من الثوريين المحترفين، المتمكنين من النظرية الماركسية والذين تصلبوا في الصراعات التي تخوضها طبقتنا، تمكن الحزب العمالي الجماهيري المستقبلي من الاستقلالية الطبقة الصارمة والمنظور التاريخي البعيد المدى.

إن هذه الحركة البطولية مصدر إلهام للعالم بأسره. إذ أنه وبعد كل شيء، إذا كانت هذه الأحداث يمكنها أن تقع في "بطن الوحش"، فيمكنها أن تحدث في أي مكان!

ما نشهده الآن ليس الثورة الأمريكية الثالثة بعد. لكن هذه بلا شك اللقطات الافتتاحية لحقبة ثورية، والتي سنتتهي "إما بتحول ثوري للمجتمع كله، وإما بهلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين". وباختصار، فإن مصير البشرية ذاته على المحك إذا أردنا النجاة من كوارث تغير المناخ وفيروس كورونا والرأسمالية. إن الطريقة الوحيدة للقضاء على أمراض الرأسمالية هي تنظيم الصفوف من أجل القضاء نهائياً على النظام الرأسمالي خلال الفترة التاريخية القادمة.

• لأجل النضال ضد رجال الشرطة القتل، يجب النضال ضد الرأسمالية!

مقابل منج ضخمة من المال العام لصالح أصحاب الأبنك، أي نفس هؤلاء الذين دمروا الاقتصاد العالمي عام 2008. التاريخ يعيد نفسه الآن، حيث يتم ضخ مبالغ ضخمة من المال العام في خزائن الشركات الخاصة الكبرى، بينما يعيش ملايين العمال في الرعب والفقر.

يجب مصادرة شركات الصناعات الدوائية، التي تحقق مستويات فاحشة من الربح، ودمجها في القطاع العام. يجب أن تتغير أولويات أبحاثها من السعي لتحقيق الأرباح، التي استمرت تلك الشركات تراكمها طيلة عقود، لتصير الأولوية هي خدمة احتياجات المجتمع، وليس مصلحة حفنة من الطفيليات الثرية.

يجب الإفراج على الفور عن جميع براءات الاختراع، ويجب نشر جميع الأبحاث ومشاركتها عبر الحدود. من شأن ذلك أن يسرع بشكل كبير من تطوير عقاقير جديدة، والتي بمجرد صنعها يجب توفيرها لجميع المستشفيات العمومية بسعر التكلفة، وليس بالأسعار الباهظة المفروضة حالياً على الأدوية الضرورية لإنقاذ الحياة.

إذا اعتمدنا كل هذه الإجراءات الآن، سيكون تجنب آثار الأزمة الحالية وسيتمكن تجنب حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل.

من أجل الرقابة العمالية!

إذا كانت تدابير التباعد الاجتماعي إحدى أدوات مكافحة انتشار هذا الفيروس، فيجب أن تطبق بشكل صارم على جميع مجالات الحياة، ولا سيما في أماكن العمل. وإذا كان هذا حقاً سيناريو طوارئ وحالة حرب، كما تقول لنا الحكومات، فإنه يجب تطبيق تدابير الطوارئ.

لقد أظهر الرأسماليون أنهم غير قادرين نهائياً عن لعب أي دور تقدمي. إنهم وبدعم من الدولة والسياسيين البرجوازيين، يدفعون العمال لمواصلة العمل دون هوادة، حتى في الصناعات غير الضرورية. لكن هذا يقوض جميع الجهود المبذولة لمكافحة الفيروس. وبالتالي صرنا نشهد موجة إضرابات في مختلف أنحاء العالم، يقوم بها العمال القلقون من ظروف العمل التي تهدد حياتهم وحيات أحبائهم. وفي أكثر من بلد (إيطاليا وإسبانيا، وكذلك أمريكا الشمالية) تمكن العمال من فرض إغلاق بعض المصانع، ولو لفترة من الزمن.

تسلط هذه الأحداث الضوء على قوة الطبقة العاملة عندما تكون منظمة وواعية بقوتها. وفي مواجهة سلوك الرأسماليين الإجرامي، نرفع نحن الماركسيون مطلب الرقابة العمالية. يجب أن تتحول جميع لجان الإضراب إلى لجان مصانع دائمة لممارسة الرقابة العمالية والتدخل، إذا لزم الأمر، لمنع إجراءات أرباب العمل والإدارة.

يجب على الفور إيقاف كل قطاعات الإنتاج غير الضرورية. يجب إعادة العمال إلى منازلهم مع الحفاظ على أجورهم كاملة، والتي يجب أن يدفعها أرباب العمل. إذا زعم أرباب العمل أنهم لا يستطيعون تحمل ذلك، فيجب أن يفتحوا دفاتر الحسابات لفحصها من طرف النقابات وممثلي العمال المنتخبين. تجلس الشركات الكبرى، في الواقع، على جبال من الأموال التي يجب الآن استخدامها لرعاية أولئك الذين خلقوا تلك الأرباح بقوة عملهم.

وفي القطاعات التي يُعتبر استمرار الإنتاج فيها ضرورياً يجب إعادة هيكلة أماكن العمل وإعادة تنظيمها بطريقة تسمح بالتباعد الاجتماعي، فضلاً عن ضرورة تزويد العمال بمعدات الحماية اللازمة، مثل أقنعة الوجه والقفازات والوزرات، والتطهير المنتظم لجميع الأسطح ومناطق العمل وإجراء الاختبار المنتظم للعمال. ويجب السماح لجميع العمال الذين يعتبرون غير ضروريين بالبقاء في منازلهم.



ومن أجل حل مشكل النقص الحالي في أسرة المستشفيات، يجب على الفور مصادرة الفنادق والفيلات والشقق الفاخرة الفارغة وقصور الأغنياء وتحويلها مؤقتاً إلى مساكن للإيواء المرضى (وهو إجراء تم تطبيقه في بريطانيا في زمن الحرب). وفي نفس الوقت يجب تنفيذ خطة طويلة المدى لبناء مستشفيات جديدة وزيادة القدرة الاستيعابية بشكل كبير. ويمكن تمويل هذا عن طريق خفض الميزانية المتضخمة التي تبذر على مصاريف التسليح.

يجب على الفور إطلاق خطة طوارئ لتشغيل وتكوين الممرضين والأطباء وسائقي سيارات الإسعاف والمسعفين وجميع الموظفين اللازمين لتسيير غرف العمليات الجراحية والعيادات والمستشفيات. يجب أن يحصلوا على أجر لائق وساعات عمل ملائمة، بدلاً من الظروف الفضائحية الحالية حيث تضطر الطواقم الطبية إلى العمل حتى الموت من أجل تعويض النقص الناجم عن سنوات من الإهمال الإجرامي في ظل نظام التقشف.

سيقولون لنا إنه لا يوجد مال. لكن التاريخ يخبرنا أن هناك دائماً الكثير من الأموال عندما يتعلق الأمر بملء جيوب الأغنياء. وهكذا فإنه خلال العقد الماضي كان هناك تقشف قاس بالنسبة للعمال،

كما يعاني النظام الصحي من نقص في العمالة، والعاملون فيه يشتغلون فوق طاقتهم. وقد تم القيام بذلك من أجل إجبار الناس على البحث عن بدائل في القطاع الخاص، وفتح مجال مربح للغاية لصالح الشركات المستثمرة في قطاع الرعاية الصحية الخاصة.

وفي الوقت نفسه تم السماح للاحتكارات الصيدلانية الخاصة الكبرى بنهب صناديق الخدمات الصحية، وتحقيق أرباح هائلة من يؤس المرضى والمسنين والفئات الأكثر هشاشة. يجب أن ينتهي كل هذا فوراً! لا يمكن ترك صحة البشر رهينة لمصلحة الربح. يجب إبعاد دافع الربح بشكل كامل عن قطاع الصحة. إننا نطالب بإلغاء الطب الخاص وتعويضه بخدمة صحية عمومية بشكل كامل!

يجب تأمين جميع مرافق الرعاية الصحية الخاصة دون تعويض، ويجب دمج هذه المرافق في أنظمة الرعاية الصحية العمومية. هذا هو الشرط المسبق لتحقيق زيادة كبيرة في الإنفاق على الخدمات الصحية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة التي تفرضها الأزمة وتوفير خدمة صحية عامة حديثة وفعالة، حيث يتم توفير أحدث العلاجات والأدوية مجاناً للجميع.

المنتخبة ديمقراطيا بسلطات التحقق من الأسعار، وفرض قيود على الأسعار إذا لزم الأمر. فإذا لم يتم ذلك فإنه بالإضافة إلى النقص في المواد الأساسية، سنشهد عجز الشرائح الأشد فقرا في المجتمع عن شراء ما تحتاجه.

سيجد المسنون والفئات الأكثر هشاشة صعوبة في التأقلم في مثل هذه الحالة. يقال لهم إنه عليهم أن يعزلوا أنفسهم لكنهم لا يستطيعون الحصول على المواد الاستهلاكية الأساسية. الشيء الذي يعرض للخطر الكثيرين ممن يتعين عليهم الخروج لشراء ما يحتاجون إليه.

يجب أن نطالب بتنظيم خدمة توصيل الطعام إلى جميع المنازل لتقليل الحاجة إلى التنقل إلى المتاجر. إن التنظيم العفوي لمجموعات الأحياء التي تخرج بحثا عن المحتاجين وتقديم المساعدة لهم، دليل على أن الأغلبية الساحقة من الناس ليسوا فردانيين جشعين، بل إنهم مستعدون في أوقات الحاجة للتحرك بشكل جماعي لمساعدة المحتاجين.

إلا أنه لكي تكون مجموعات الأحياء تلك فعالة بشكل كامل، فإنها تحتاج إلى المساعدة. إنها بحاجة إلى وسائل النقل ومعدات السلامة والتدريب على كيفية التعامل مع الفئات الهشة الذين يعزلون أنفسهم.

لا بد من إنشاء مطابخ جماعية من أجل توفير وجبات جاهزة، خاصة لكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة. وفي الوقت الذي يتم فيه إغلاق سلاسل المطاعم والحانات وتسريح العمال بشكل جماعي، نحن ندعو إلى مصادرتها من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمع. وهذا من شأنه أن يضمن وظائف أولئك العاملين في سلاسل المطاعم تلك، وفي نفس الوقت توفير الموارد الضرورية بشكل عاجل. يجب أن يكون هذا بالتنسيق مع مجموعات الأحياء.

من أجل نظام نقل مؤمم ومندمج

من بين الأماكن التي يكون فيها خطر العدوى في أعلى مستوياته هو وسائل النقل المزدحمة كالحافلات والقطارات ومترو الأنفاق. خلال المراحل الأولى لتفشي الوباء، كان الملايين من العمال يسافرون مكسدين معا، مما زاد بشكل كبير من معدل انتشار الفيروس.

وهجرد أن أصبح من الواضح أن مثل هذه الظروف خطيرة، توقف الكثير من الناس عن التحرك دون داع. وأولئك الذين يمكنهم العمل من المنزل بدأوا يقومون بذلك بالفعل. لقد قلل ذلك من الازدحام لكنه لم يقض عليه بشكل كامل.

كان رد شركات النقل هو التقليل من انتظام الرحلات، وتعليق بعض الوجهات، الخ. وذلك بالتحديد في الوقت الذي نحتاج فيه إلى وسائل نقل يمكن فيها الحفاظ على التباعد الاجتماعي، لكن هذا صار غير ممكن بسبب تقليص الخدمات المتاحة. والنتيجة هي وسائل نقل أقل لكن أكثر اكتظاظا.

ومرة أخرى يبقى المعيار الوحيد هنا هو الربح. هذا غير مقبول. يجب تأمين جميع شركات النقل بدون تعويض ودمجها في خدمة نقل وطنية واحدة. كانت العديد من تلك الشركات مملوكة سابقا للدولة والمجالس المحلية. يجب استعادتها جميعا واستخدامها لخدمة حاجة المجتمع وليس الربح. يحتاج الركاب في هذه الظروف إلى مساحة أكبر للسفر بأمان.

يحتاج عمال النقل بدورهم إلى الحماية، ويعتبر عدم الاضطرار إلى العمل في ظروف الازدحام أحد الإجراءات التي يمكنها أن تحميهم

يدرك هؤلاء الموجودين في القمة أنهم بحاجة إلى تطبيق تدابير طارئة من أجل ضمان استقرار الوضع، وإلا سيخاطرون بإثارة غضب الجماهير. لكن من الممكن أن يتم استخدام تدابير الطوارئ هذه كوسيلة للسيطرة على الطبقة العاملة. إنها تحتوي على عناصر قوية مناهضة للديمقراطية، تهدف إلى تعزيز قوة الدولة وسلطانها القمعية.

نحن نتفهم الأسباب التي تجعل الناس يدعون تواجد قوات الأمن في الشوارع بأعداد كبيرة، لكنه يجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين لفضح الوهم القائل بأنهم موجودون لحماية الشعب، ونشرح أن مهمتهم بالفعل هي الدفاع عن الرأسمال، ومحاولة تحقيق استقرار الوضع، مع ضمان عدم فقدان السيطرة على الموقف.

في إيطاليا كانت هناك حالات لهجوم الشرطة على متاريس الاعتصام وقيامها باعتقال العمال الذين كانوا مضرين من أجل المزيد من تدابير السلامة. يسلط هذا الضوء على خطر الأوهام في قوات الدولة. نبه العمال إلى أنه لا يمكنهم أن يثقوا إلا في قواتهم الخاصة، لا ثقة لا في الجيش ولا في الحكومة البرجوازية، الذين أظهرها مرارا وتكرارا أن همهم الأساس هو الحفاظ على نظام الربح، ولو على حساب تفاقم خطورة الوضع الحالي.

يجب أن يتم تنظيم جهود الطوارئ من قبل لجان الأحياء ولجان أماكن العمل، والتي يجب أن تعمل على التنسيق بينها على المستويين المحلي والوطني لتنظيم إغلاق فعال شامل باعتباره أسرع وسيلة لمواجهة الفيروس.

يشعر قطاع واسع من الشعب في إيطاليا بالقلق من أن تستغل العناصر الإجرامية هذه الأزمة. في مثل هذه الحالة لا يمكن لقوات الأمن ضمان سلامة الجميع. لهذا يجب علينا أن ننتزع فكرة إقامة هياكل، مثل اللجان المحلية المنتخبة في كل حي للإشراف على عملية الطوارئ بأكملها. سيكون للجان الأحياء المنتخبة من قبل السكان أنفسهم قدرة أكبر على تقرير ما يجب القيام به والتأكد من أن الجميع يلتزم بالقرارات المتخذة ديمقراطيا.

يمكن لتلك اللجان إنشاء نقاط تفتيش والقيام بدوريات في الشوارع أثناء فترة الإغلاق، والإشراف على توزيع المواد الغذائية على جميع الأسر لتقليل التحركات غير الضرورية - خاصة بالنسبة للمسنين والفئات الهشة الأخرى. يمكنها أن تواجه بنشاط العناصر الإجرامية وتكافح المضاربة والزيادات غير المبررة في أسعار المواد الغذائية والأدوية، التي يرتكبها تجار عديمو الضمير.

كما رأينا في مثال تشيلي حيث أعلنت النقابات أنه إذا لم تعلن الحكومة الحجر الصحي على الصعيد الوطني، فإن النقابات ستنفذه بنفسها، في شكل "إضراب إنساني" باستثناء القطاعات الضرورية. وقد لاحظ ذلك منظرو الرأسمالية، الذين أصبحوا أكثر وعيا بإمكانية حدوث ثورة اجتماعية في ظل الظروف الحالية، ولذا سيعملون كل ما في وسعهم لوأد هذه السيورة.

ضمان إيصال الطعام

عندما تفاجأ ملايين الناس بأن الوباء يخلق حالة طارئة، رأينا مشاهد التهافت على الشراء والاكتناز. ماذا يعكس ذلك؟ إنه يكشف أن الناس مذعورون من الوضع الذي دخلنا إليه، لكنه يظهر أيضا أنهم لا يثقون في السلطات ولا في قدرة "السوق" على مساعدتهم.

لكن ذلك أدى إلى هذا الوضع المؤسف من النقص الكبير في متاجر المواد الغذائية، مما أدى بدوره إلى محاولات الإغتناء، حيث رفعت بعض المتاجر أسعار السلع الأساسية. وهذا سيؤدي إلى المزيد من تفاقم الوضع الصعب أصلا. وبالتالي يجب أن تتمتع لجان الأحياء

كما يجب على اللجان أن تتأكد من عدم فصل أي عامل تحت مبرر الأزمة. وعندما تقوم المصانع بتسريح العمال أو يهدد أرباب العمل بإغلاقها، ندعو نحن إلى مصادرتها ووضعها تحت رقابة العمال وإدارتهم.

إن العمال الذين فقدوا وظائفهم بالفعل أو يعملون في أعمال مؤقتة سوف يتضررون بشدة من هذه الأزمة. نحن ندعو إلى أن تدفع الدولة لهم ما يعادل الأجر الكامل. إلا أننا نعارض تمويل هذا عن طريق الرفع من العجز العمومي، الذي ستدفع الطبقة العاملة فاتورته لاحقا في شكل تقشف وزيادة في الضرائب، وبدلا من ذلك ندعو إلى مصادرة البنوك ومؤسسات المضاربة.

وفي الوقت نفسه فإنه، في فترة تباطؤ الإنتاج الحتمي هذه، يجب أيضا إدخال مفهوم التناوب في أيام العمل، وتقصير أسبوع العمل، مما يسمح للعمال بالبقاء في المنزل لفترة أطول وتقليل الوقت الذي يقضونه في التنقل. يجب توسيع ذلك تدريجيا ليشمل جميع العاملين عن العمل اليوم من أجل القضاء على البطالة، وكذلك تخفيض ساعات العمل إلى الحد الأدنى.

لا لتسريح العمال، نعم للحصول على تخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجر! افتحوا دفاتر الحسابات!

يجب أن تتولى الطبقة العاملة المسؤولية

دعونا نكون واضحين بشأن ما يجري هنا. إن النظام الرأسمالي يواجه أزمة وجودية. لقد صار عاجزا عن ضمان سلامة العمال، وضمان مناصب الشغل والحق في السكن، ومنح العمال أجرا كافيا لإطعام أسرهم... ولهذا الوضع آثار ثورية، والطبقة السائدة تعي ذلك جيدا.

يخشى الرأسماليون اندلاع حركة مستقلة للطبقة العاملة أكثر مما يخشون من الفيروس. إنهم قلقون من أن يبدأ الشعب في أخذ الأمور بيده. ففي ووهان، التي انطلق منها الفيروس لأول مرة، كان الناس في الأحياء قد بدأوا يقيمون المتاريس بشكل عفوي، ويتخذون مبادرات مستقلة أخرى، الشيء الذي أجبر الدولة على التدخل خوفا من فقدان سيطرتها على الموقف.

في إيطاليا بدأ العمال، من خلال إضراباتهم، بالتدخل مباشرة في كيفية إدارة الإنتاج. أما في بريطانيا، فقد أدى التقاعس الإجرامي للحكومة بالمواطنين إلى إنشاء مجموعات الأحياء لأجل التعامل مع مختلف جوانب الأزمة مثل توزيع الغذاء وضمان السلامة العامة. وفي إيران، بدأ الناس، في مرحلة معينة، يفرضون الحجر الصحي على بلدات بأكملها في ضوء تقاعس النظام عن القيام بذلك.

إن الأمثلة المذكورة أعلاه هي المراحل الجنينية لسلطة العمال، والتي تتطور تلقائيا من أزمة الرأسمالية. من الواضح أن الطبقة السائدة غير قادرة على التعامل مع الأزمة بشكل مناسب. وفي مواجهة تقاعس الطبقة الحاكمة، كما هو الحال في بريطانيا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، ندعو إلى تشكيل لجان الأحياء وأماكن العمل من أجل التعامل مع مختلف جوانب الأزمة.

في إيطاليا وفرنسا تعمل الدولة على تصعيد إجراءات الطوارئ. يتقبل الناس في البداية هذه التدابير، التي تقول لهم السلطات إنها ضرورية لمكافحة خطر فيروس جديد قاتل ومعد. لكن العمال يدركون جيدا أن هؤلاء الذين يفرضون تلك الإجراءات الأكثر فأكثر صرامة هم نفس الأشخاص الذين أضاعوا الكثير من الوقت في المرحلة الأولية للجانحة. ليست لديهم أي ثقة في أن الحكومة ستدفع عن مصالحهم، وهم محقون تماما.

أخرى للرأسماليين بأسعار بخسة. هذه طريقة أخرى لجعل الطبقة العاملة تدفع ثمن أزمة الرأسماليين.

لا يمكن للعمال قبول هذا النوع من التأميم. يجب ألا يتم تحميل الطبقة العاملة ثمن الفوضى التي تسبب فيها الرأسماليون لأنفسهم. إن المطلوب هو نزع ملكية الرأسماليين دون أي تعويض. كما ندعو، في الوقت نفسه، إلى إقالة مدراء تلك الشركات الطفيليين واستبدالهم بالرقابة والإدارة الديمقراطية من جانب لعمال.

دور الحركة العمالية

لقد أثبت قادة الحركة العمالية أنهم عاجزون عن مواجهة هذا الوضع بجدية. ففي إيطاليا، على سبيل المثال، تعاون القادة النقابيون بشكل كامل مع أرباب العمل والحكومة في الضغط من أجل ألا يتوقف الإنتاج. لم يكن معيارهم الرئيس هو سلامة العمال، بل فقط الحفاظ على الإنتاج خوفاً من الانهيار الاقتصادي.

لكن العمال الإيطاليين كان لهم تصور آخر. فبالنسبة لهم يأتي إنقاذ الأرواح في المرتبة الأولى. فبدلاً من تنظيم الإضرابات بعد فشلهم في إقناع أرباب العمل بإغلاق المصانع من أجل إعادة تنظيم العمل بطريقة تجعله أكثر أماناً. ولم يغير القادة النقابيون موقفهم إلا عندما بدأ العمال في أماكن العمل في اتخاذ تلك الإجراءات الحاسمة. وبدلاً من أن يكونوا في موقع القيادة، كانوا متخلفين عما يتطلبه الوضع.

في بريطانيا جمد حزب العمال جميع أنشطته، على الرغم من وجود التكنولوجيا التي تمكنه من الاستمرار في العمل أثناء الجائحة. وفي كل مكان، سائر قادة الحركة العمالية، بشكل ضمني أو نشيط، المخططات المعيبة للطبقة السائدة. إن ما يجب عليهم القيام به هو إعداد خطة عمل للطبقة العاملة. يمكن لهؤلاء القادة، من خلال تعبئة العمال في الأحياء والمصانع، أن يغيروا مسار الأحداث بسرعة كبيرة. ورفضهم القيام بذلك مؤثر على استسلامهم للطبقة الرأسمالية في نفس الوقت بال ضبط الذي تدخل فيه هذه الأخيرة أعمق أزمته على الإطلاق.

يتطلب هذا الوضع إجراء هزة جذرية لمنظمات الطبقة العاملة القائمة. وهذا يعني أنه يجب وضع النقابات تحت الرقابة المباشرة لأعضائها. ويعني أنه يجب ألا يتقاضى القادة العماليون أجوراً أعلى من العمال الذين يفترض أنهم يمثلونهم. يعني أنه يجب أن يتقاضى القادة العماليون متوسط أجره العمال وأن يكونوا معرضين للعزل إذا لم يلتزموا بالقرارات التي يتخذها أعضاؤهم بشكل ديمقراطي.

ينطبق هذا أيضاً على تلك الأحزاب التي أسستها الطبقة العاملة منذ زمن بعيد كوسيلة للتعبير عن مصالحها. يجب تغييرها بشكل جذري. بدءاً بعملية انتخاب ديمقراطي كامل للقادة. أما في البلدان التي لا توجد فيها أحزاب عمالية، كما هو الحال في الولايات المتحدة، فإن واجب تأسيسها يقع على كاهل الحركة العمالية المنظمة.

كيف ندفع ثمن كل هذا؟

سيوافق الكثير من الناس على أن المطالب المذكورة أعلاه تبدو معقولة، لكنهم سيترحون السؤال الأهم وهو: من سيدفع ثمن كل هذا؟ يقال لنا إنه لا يوجد ما يكفي من المال لدفع ثمن كل هذه الإجراءات. لكن من الواضح أن هذا خطأ.

أولاً، لقد أعلن كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي أنهما سيضخان مليارات الدولارات واليوروبات في شرايين الاقتصاد. وفي بريطانيا أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة 350 مليار جنيه إسترليني، أي ما يعادل 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن المطلوب الآن هو تطبيق برنامج عاجل لبناء مساكن اجتماعية لتلبية الطلب، وتوفير منازل إيجار بأسعار معقولة. وفي الوقت نفسه هناك العديد من المنازل والشقق التي يتم إبقاؤها فارغة من أجل المضاربة. في مثل هذه الحالات يجب مصادرة تلك الممتلكات وإضافتها إلى مخزون الإسكان العام. إن هذا البرنامج بمجرد وضعه سيقدم خدمة عظيمة للتخفيف من وضع النقص المزمن الحالي في المنازل والارتفاع الهائل لبدلات الإيجار.

الحقوق الديمقراطية

تطبق الحكومات في كل مكان تشريعات الطوارئ للتعامل مع الأزمة. نحن بالطبع نؤيد تدابير الطوارئ للاستيلاء على الأصول الخاصة ومصادرة المستشفيات الخاصة والمصانع التي تنتج معدات الحماية الشخصية.

لكن المشكلة هي أن الحكومات الرأسمالية تستغل الأزمة الصحية لكي تقيد الحقوق الديمقراطية، فتحظر الإضرابات على سبيل المثال، أو تقيد الحريات السياسية أو تقيد حرية التعبير، وتدفع بالجيش إلى الشوارع.

لا تؤدي هذه التدابير أي دور على الإطلاق في مواجهة الجائحة ويجب الوقوف ضدها. نحتاج، نحن العمال، إلى الحق في الإضراب من أجل حماية أنفسنا من أرباب العمل الذين يعرضون حياتنا وسلامتنا للخطر. كما نحتاج إلى حرية التعبير لكي نستنكر التجاهل الإجرامي للحكومات الرأسمالية تجاه حياة البشر.

ولذلك ففي حين يجب بذل كل الجهود للتأكد من اتخاذ التدابير الأكثر فعالية لمكافحة انتشار الفيروس، يجب ألا نسمح للطبقة الرأسمالية باستغلال حالة الطوارئ الحالية للحد من الحقوق الديمقراطية التي ناضلت من أجلها أجيال من العمال.

التأميم

كانت الخصخصة هي شعار البرجوازية المقدس طيلة سنوات عديدة. فتم تقسيم الشركات الكبيرة، التي بنتها الدولة، وبيعت للأغنياء بثمن بخس. وتعرض مفهوم التأميم نفسه للسخرية باعتباره شيئاً ينتمي إلى ماض بعيد. لكن الآن فجأة تغير لحنهم.

بعض الحكومات، وفي اعتراف واضح من جانبها بأن الرأسمالية لا يمكنها التعامل مع الأزمة الحالية، بدأت تستولي على المستشفيات الخاصة لاستخدامها من قبل الدولة في تدابير الطوارئ لمكافحة انتشار الفيروس. في حين صرحت العديد من الحكومات أنها قد تسير في اتجاه تأميم أي شركة كبرى تتعرض للإفلاس خلال الفترة المقبلة.

وكمثال على ذلك نجد ما قاله وزير المالية الفرنسي، برونو لومير، عندما صرح: «لن أتردد في استخدام جميع الوسائل المتاحة لحماية الشركات الفرنسية الكبرى. يمكن القيام بذلك عن طريق إعادة الرسملة، ويمكن القيام بذلك عن طريق امتلاك حصة فيها، بل يمكنني حتى استخدام مصطلح التأميم إذا لزم الأمر».

وقد اضطر الإصلاحيون اليمينيون، الذين كانوا حتى وقت قريب يشنون الحرب ضد التأميم، إلى تغيير لحنهم إلى حد ما.

فلنكن واضحين: إن ما يسمونه «التأميم» هو في الواقع عملية إنقاذ. عملية يتم تنفيذها عن طريق تعويض المالكين الرأسماليين، وبالتالي فهو ببساطة وسيلة أخرى لتحويل الأموال العمومية إلى جيوب الرأسماليين. لكن بمجرد ما سيتم استخدام المال العام من إيقاف تلك الشركات على أقدامها مجدداً، سيتم بيعها مرة

من العدوى. كما يحتاجون إلى جميع معدات السلامة من أقنعة واقية وقفازات وما إلى ذلك، ويجب كذلك توسيع خدمة التنظيف بشكل كبير، لتوفير التنظيف العميق المنتظم الضروري من أجل المساعدة على وقف انتشار الفيروس. كما يجب إعطاء عمال النظافة أجراً لائقاً وحقوق نقابية كاملة.

أزمة الإسكان

يفقد العديد من العمال وظائفهم، وخاصة الشباب منهم، إلا أنهم مطالبون بقروض عقارية كبيرة أو عليهم دفع بدلات إيجار باهظة للغاية. وإذا تركت الأمور كما هي عليه الآن، سيواجه الكثير منهم نزع الملكية والإخلاء. لقد أصدرت حكومات العديد من البلدان تعليمات للبنوك بمنح «عطلة للرهن العقاري»، أي تأجيل أداء الأقساط مؤقتاً. لكن هذا للأسف لا ينطبق على بدل الإيجار، والذي يجب تجميده بدوره طوال فترة الأزمة.

يجب أن نضيف أيضاً أن تطبيق «عطلة الرهن العقاري» جاء لحماية البنوك، لأنه إذا حدثت موجة كبيرة من عدم دفع أقساط الرهن العقاري الشهيرة، فقد يؤدي ذلك من الناحية التقنية إلى إفلاس البنوك. وهنا، كما هو الحال دائماً في ظل الرأسمالية، تكون لجميع التدابير، التي يبدو ظاهرياً أنها اتخذت لمراعاة مصالح العمال، دوافع مختلفة تماماً.

ومع ذلك فإن تعليق مدفوعات الرهن العقاري يوفر فرصة مؤقتة لاسترجاع الأنفاس. لكنه، على المدى الطويل، لا يلغي المدفوعات بشكل كامل. وعاجلاً أم آجلاً سيتوجب سداد الدفوعات. وهؤلاء العمال الذين سيحصلون على منصب شغل بعد انتهاء الأزمة، سيجدون أنفسهم مطالبين بدفع مبالغ أكبر. إلا أن هذه الأزمة سيكون لها آثار اقتصادية طويلة المدى، وسيكون التقشف وانخفاض مستويات المعيشة والبطالة الجماعية والفقر هو كل ما سيقدّمه النظام الرأسمالي حتى بعد انتهاء الجائحة.

ولكي نتجنب فقدان أعداد هائلة من أسر الطبقة العاملة لمنازلها، نطالب بأن تلغي البنوك جزءاً من ديون الرهن العقاري. إنها الطريقة الوحيدة لحل هذه المشكلة بشكل ملموس. لقد تم إنقاذ البنوك بفضل الأموال العامة منذ أكثر من عشر سنوات وحققت أرباحاً ضخمة في الفترة الأخيرة. وبالتالي إذا كان صحيحاً أننا جميعاً في نفس القارب، فإنه يجب أن تؤدي البنوك جزءاً من الفاتورة.

أما العمال الآخرون فإنهم يسكنون منازل مستأجرة ومهددون بالطرد إذا لم يواصلوا دفع أقساطهم. في بعض البلدان تم فرض حظر مؤقت على عمليات الإخلاء. إننا نرحب بهذا الإجراء، إلا أننا في نفس الوقت نعتبر أنه غير كاف لحماية أبناء الشعب. يمتلك الملاكون العقاريون الكثير من الطرق للضغط على المستأجرين، ومن بينها رفع بدلات الإيجار إلى مستويات لا يمكن تحملها، وبالتالي إجبار الناس على المغادرة. ولذلك يجب أن يتم فرض تجميد فوري لأسعار الإيجار وعطلة إيجار حتى نهاية الأزمة. يجب أن تقوم لجان الأحياء بدورها هنا أيضاً وتراقب الوضع وتتدخل لوقف أي رفع في بدلات الإيجار أو عمليات الإخلاء.

يسلط هذا الوضع أيضاً الضوء على مشكلة أخرى طويلة الأمد. إن السبب وراء تصرف أصحاب العقارات الخاصة بالطريقة التي يتصرفون بها هو النقص المزمن في السكن الاجتماعي. في الماضي كانت نسبة المساكن البلدية المملوكة للقطاع العام مقارنة بالسكن الخاص أعلى بكثير مما هي عليه الآن. كان من الممكن إيواء عائلات الطبقة العاملة في منازل أرخص نسبياً. إلا أنه طيلة عقود من الزمان صارت السياسة المعتمدة في معظم البلدان هي الخصخصة وبيع مخزون الإسكان العام ودفع الناس ليشترى المنازل.

وهنا تجدر الإشارة إلى ما يقوله الأطباء الصينيون المتواجدون حاليا في إيطاليا حول ما يجب القيام به. لقد لاحظوا الوضع في البلاد ومن خلال تجربتهم حول كيفية مكافحة الفيروس في ووهان، فهم يعتقدون أنه ما يزال هناك الكثير من حركة الناس في الشوارع. الشيء الذي يؤكد ما كنا نقوله منذ اندلاع هذا الفيروس الجديد: يجب وقف كل قطاعات الإنتاج غير الضرورية.

كان من الممكن أن يتم إغلاق إيطاليا تماما، مع قيام بقية أوروبا بإرسال المواد والموارد البشرية لمكافحة الانتشار الأولي للفيروس. لو تم القيام بذلك لكان في الإمكان أن تكون فترة الإغلاق أقصر وأكثر فعالية. لكن بدلا من ذلك شهدنا سعي كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى العمل بطرق مختلفة وبسرعات مختلفة.

وكانت نتيجة كل ذلك هي أن الفيروس انتشر بسرعة أكبر في إيطاليا وكان عاملا مساهما رئيسا في الانتشار في جميع أنحاء أوروبا. والآن تواجه كل أوروبا الوضع الذي تعيشه إيطاليا، وصارت حالة الطوارئ أسوأ بكثير مما كان ضروريا.

يفضح هذا الوضع الطبيعية الحقيقية للاتحاد الأوروبي، باعتبارها هيئة تدافع فقط عن مصالح الشركات الرأسمالية الكبرى. فعندما يتعلق الأمر بفرض تدابير التقشف على بلدان مثل اليونان أو إيطاليا، يجدون الإرادة والوسائل للقيام بذلك، لكن عندما يتعلق الأمر بإنقاذ حياة الملايين من الناس، فإنه لا يظهر عجزه فحسب، بل يصير في الواقع عاملا في تفاقم الوضع. إنه يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الرأسمالية قد فضلت.

بدأ بعض المحللين البرجوازيين الجادين في إدراك أن نظامهم محكوم عليه بالفشل. وأحد الأمثلة على ذلك هو ما نشرته صحيفة The Australian magazine مؤخرا، حيث كتبت: «لقد حذرت شركة Macquarie Wealth Management، التي تعتبر الذراع المالي لمجموعة Macquarie، القلب النابض للرأسمالية الأسترالية، من أن «الرأسمالية التقليدية تحترق» وأن العالم يتجه نحو «شيء سيكون أقرب إلى نسخة من نسخ الشيوعية»».

كم هي صحيحة هذه الكلمات! إن المطلوب هو بذل جهد عالمي لمكافحة الخطر الذي تواجهه البشرية اليوم. لكن لا يمكن تحقيق ذلك طالما استمر الشيء الذي يحدد كل الأشياء الأخرى هو السعي لتحقيق الربح من قبل حفنة من الرأسماليين الذين يمتلكون وسائل الإنتاج. إن المطلوب هو الإنتاج لخدمة الحاجة وليس الربح.

لقد بدأ الكثير من الناس يدركون الآن أن ما يسمى باقتصاد السوق غير مناسب نهائيا لتلبية احتياجات الأزمة الحالية. كما أنهم يدركون أن إيجاد خطة إنتاج أممية مسألة غير ممكنة في ظل النظام الحالي. إن الاشتراكية قضية لم يعد من الممكن إنكارها. وبالطبع فإننا عندما نقول: الاشتراكية، لا نكون بصدد الحديث عن ذلك الكاريكاتير الشمولي والبيروقراطي الذي كان في الاتحاد السوفياتي أو في الصين الماوية. إن الاشتراكية الحقيقية لا بد أن تكون ديمقراطية وإلا فلن يكون لها وجود. لا يمكن تحقيق الاشتراكية الحقيقية إلا في ظل نظام الديمقراطية العمالية، مع اقتصاد مؤمم ومخطط تحت الرقابة والإدارة المباشرة للعمال.

هذا هو المشروع الذي يناضل من أجله التيار الماركسي الأممي في جميع البلدان التي له وجود فيها. نحن ندعوكم جميعا للانضمام إلينا في هذا المسعى لتزويد الطبقة العاملة والشباب في العالم بأسره بالسياسات الضرورية والبرنامج المطلوب لإخراج البشرية من المستنقع الذي جرتنا إليه الرأسمالية، وإلا فإن البديل هو أن يغرق المجتمع في أعماق البربرية على نطاق أكبر بكثير مما رأيناه خلال الثلاثينيات. انضموا إلينا في هذا النضال!

نحتاج في جميع البلدان إلى حكومات تمثل مصالح الطبقة العاملة. لا يمكن تطبيق البرنامج الذي أوجزناه أعلاه إلا من طرف الأحزاب والقادة الذين يمثلون الطبقة العاملة ومصالحها. ومن خلال تنصيب حكومات عمالية في السلطة بجميع البلدان، سنتمكن أخيرا من استخدام الموارد الهائلة المتاحة على نطاق عالمي وتقديم إجابة عمالية حقيقية للأزمة الحالية.

الأممية والتعاون العمالي

في القرن الحادي والعشرين، هناك عائقان أساسيان أمام مواصلة تطوير القوى المنتجة، وهما: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والدولة القومية. وقد تأكد ذلك بشكل كامل خلال الأزمة الحالية.

لقد فشل اقتصاد السوق بشكل مطلق. إن دافع الربح يهدد حياة ملايين الناس. لقد حان الوقت لوضع حد له. وعوضا عنه نسعى إلى إنشاء اقتصاد مخطط عمومي. يجب تطبيق الرقابة والإدارة الديمقراطية للعمال للإشراف على عملية الإنتاج.

سيصير من الممكن في ظل ذلك الاقتصاد تحويل الموارد بسرعة لتلبية احتياجات اللحظة. سيصير من الممكن إيقاف الإنتاج دون إعطاء أي أهمية لربح المالكين الخاصين. سيكون في مقدور العمال الذين يبقون في المنزل أن يحصلوا على دخل منتظم. لن يكون أحد مهددا بالإخلاء على يد أصحاب القرارات الخاصة. وباختصار، سيعني ذلك تطبيق الاشتراكية على نطاق عالمي. لقد نضجت جميع الظروف لكي يصبح هذا حقيقة.

لقد شبه بوريس جونسون، وغيره من السياسيين البرجوازيين، الأزمة الحالية بسياناريو الحرب. لكن كيف تصرفت الحكومة في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية؟ هل قالت: دعوا السوق يقرر! هل قالت: على الدولة ألا تتدخل! كلا لم تقل ذلك، بل استخدمت سلطة الدولة لمركزة عملية الإنتاج وأمنت الصناعات الحربية وطبقت تدابير التخطيط المركزي.

كل ذلك لم يكن بالطبع يعني أن بريطانيا صارت بلدا اشتراكيا. فقد بقيت السلطة راسخة في أيدي أصحاب البنوك والرأسماليين. لكنهم اضطروا إلى إدخال بعد تدابير التخطيط المركزي، بل وحتى التأمين، وذلك لسبب بسيط وهو أن هذه الأساليب تعطي نتائج أفضل. وهكذا تم الاعتراف عمليا بتفوق التخطيط الاشتراكي على فوضى السوق حتى من قبل أولئك الذين كانوا ألد أعداء الاشتراكية.

إن الصين اليوم بلا شك دولة رأسمالية. لكنها شكل غريب من الرأسمالية، حيث ما تزال تحتفظ ببعض عناصر التخطيط المركزي والصناعات التي تسيطر عليها الدولة والتي ورثتها من الماضي. كانت هذه العناصر بالضبط هي التي أعطت للصين ميزة هائلة في مكافحة الجائحة الحالية، مع نتائج جيدة للغاية. وقد تم الاعتراف بهذه الحقيقة من قبل أشخاص لا يتعاطفون عادة مع الاشتراكية.

كانت المزايا التي تتمتع بها الصين في مواجهة تفشي ووهان هي أنه كان بمقدورها أن تغلق مساحة ضخمة تضم حوالي 50 مليون شخص، مع استخدام موارد بقية البلاد لمساعدة من هم تحت الحجر الصحي. كان في مقدورها إرسال المرضى والأطباء من أجزاء أخرى من البلاد وإرسال الموارد من جميع أنحاء البلاد.

لكن إيطاليا واجهت حالة مختلفة للغاية. لم تلق أي مساعدة من بقية أوروبا، بل إن العديد من البلدان، مثل ألمانيا على سبيل المثال، قامت، في الواقع، بحظر تصدير الأقنعة الطبية، والتفكير بمنظور قومي ضيق جدا. لو كانت هناك عملية منسقة على الصعيد العالمي لكانت الأمور مختلفة للغاية.

كما تعلن كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا، وجميع البلدان الأخرى، عن حزم من حجم مماثل.

دائما عندما يواجهون الكارثة الاقتصادية يجدون الموارد فجأة. لكن لسوء الحظ ستذهب معظم تلك الأموال إلى جيوب الرأسماليين، وليس إلى الخدمات الصحية أو العمال. وعلاوة على ذلك فإنها ستعمل فقط على تضخيم مستويات الدين العام المرتفعة أصلا. وفي مرحلة لاحقة سوف يُطلب من العمال أن يقدموا التضحيات لأداء هذا الدين.

إلا أن هناك مصدر آخر لثروات هائلة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، امتلكت 1% من أغنى الأسر الأمريكية -أي حوالي 1,2 مليون أسرة- ثروة بقيمة 35 تريليون دولار، عام 2019. كما كشفت دراسة أجراها معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) عام 2017 أنه: «في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه أفكار أغلبية السكان مركزة على شد الأحزمة، كان لثلاثي شركات المملكة المتحدة فائض في النقد.

وليس هذا فقط، بل ومنذ ذلك الحين عرف مستوى الودائع والاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها الشركات البريطانية ارتفاعا كبيرا! تمت الودائع النقدية بنسبة 8% في عام 2018، وزادت بنسبة هائلة بلغت 51% خلال السنوات الخمس الماضية». ووفقا لـ Credit Suisse: يمتلك 1% من أغنى سكان العالم ما يقارب 50% من الثروة العالمية، في حين لا يمتلك 50% من البالغين الأكثر فقرا سوى أقل من 1% من إجمالي الثروة العالمية.

من المؤكد أنه من الممكن خلال أوقات الأزمات استعمال هذه الثروة الهائلة التي خلقها عمل ملايين العمال، لتمويل جميع التدابير اللازمة لمكافحة انتشار كوفيد 19 ووضع البنيات والموارد الضرورية لإعداد المجتمع لمواجهة أي تهديد مستقبلي للأمراض الفتالة.

إنه من المعقول جدا فرض ضريبة طوارئ بنسبة 10% أو 20% على هذه الثروات. ويجب مصادرة أي شركة أو رأسمالي فردي يرفضون التعاون، ومصادرة أصولهم ووضع مواردهم تحت تصرف الدولة. وعلاوة على ذلك يجب تأمين البنوك التي استفادت بشكل كبير من عمليات الإنقاذ الحكومية، دون أي تعويض، ودمجها في بنك وطني عمومي. والأمر نفسه ينطبق على شركات التأمين.

إذا اتخذت الحكومات حول العالم مثل هذه التدابير، لن تكون هناك حاجة لزيادة الدين العام، مع كل التقشف الذي سيتبعه لاحقا. لن يكون هناك نقص في الموارد لبناء المستشفيات والاستثمار في البحوث الصيدلانية وبناء المنازل وتوفير الدخل لجميع العمال العاطلين عن العمل، الخ.

من أجل حكومة عمالية!

في بريطانيا من الواضح تماما أن حكومة المحافظين على استعداد لرؤية مئات الآلاف يموتون، بدلا من اتخاذ الإجراءات اللازمة واستثمار الموارد المطلوبة. وقد تصرف ترامب في الولايات المتحدة، بطريقة مماثلة. بل حتى في إيطاليا، التي كانت أول بلد في أوروبا ينتشر فيه الفيروس على نطاق واسع، كان المعيار الأساس الذي حدد عمل الحكومة هو الربح.

لا يمكننا أن نستأنم هؤلاء الناس على حياة ملايين العمال. يقال لنا إن هذا ليس هو الوقت المناسب لإثارة الخلافات السياسية، وإنه علينا جميعا أن نتعاون. يتم تعزيز المشاعر الوطنية والقومية في كل مكان. ويقال لنا إننا جميعا في نفس القارب. لكن هذا غير صحيح. إن الذين يُطلب منهم دفع فاتورة هذه الأزمة هم أولئك الذين لا يستطيعون تحمل نفقاتها، أي العمال والشباب والمسنين.

مصر: الأزمة الشاملة والاستعداد لما هو آت

محمد حسام

23 أبريل 2020

الجميع يحبس أنفاسه في مصر، لا توقعات حكومية أو شعبية حول الأسابيع والشهور القادمة، حالة من عدم اليقين العام، الجميع يتابع بكثافة حالات الإصابات اليومية التي وصلت إلى ٣٦٥٩ حالة وحالات الوفاة التي وصلت إلى ٢٧٦ وفاة (٢٢ أبريل).

حكومة تحاول إيهام الجماهير أنها مسيطرة على الأوضاع بمزيج من الإجراءات الشكلية والخطابات العاطفية التي تركز على الوحدة والتلاحم الوطني في نفس الوقت الذي تترك فيه الجماهير والطبقة العاملة فريسة للفقر والبطالة من جانب، وأتانية وجشع رجال الأعمال من جانب آخر. وطبقة أثرياء ورجال أعمال يعانون من انحطاط مزمن يشجعوا على استمرار الحياة بشكل طبيعي ويطلقوا، من قصورهم الفارهة والمعزولة والمؤمنة، نداءات بضرورة عودة عجلة الاقتصاد إلى الدوران. قوة عمل تقدر بالملايين من عمال اليومية يعملون في القطاع غير الرسمي والأعمال الموسمية والهامشية والريعية، مثل الخدمات والسياحة وغيرها، جميعهم الآن متروكين ليقعوا في هوة البطالة نتيجة فرض حظر التجوال وقرارات غلق المقاهي والمطاعم وأماكن الخدمات والترفيه. طبقة عاملة تتكالب عليها الطبقة الحاكمة وتضعها عرضة للإصابة بالفيروس من أجل "إنفاذ الاقتصاد الوطني".

محاولة تصوير أن الأزمة سيدفع منها كل المجتمع وأنا يجب أن نرضى أن نزداد فقراً أو نصبح عاطلين عن العمل، بالإضافة إلى أننا من سندفع ثمن هذا الوباء بفقداننا حياتنا أو حياة أحبائنا فهذا خداع قذر. الحقيقة هي أن هذه الأزمة لن يدفع منها إلا الفقراء والعمال، سواء على المستوى الصحي، لعجزهم عن تنفيذ التباعد الاجتماعي في البيوت نظراً لضيق مساحاتها والمناطق شديدة الكثافة، هذا بالإضافة إلى ملايين المشردين وقاطني مدن الصفيح والعشش والذين بقدر عددهم بما يفوق ١٢ مليون شخص، أو على المستوى الاقتصادي حيث الآن جماهير العمال مهدين بالانقطاع من مرتباتهم أو الطرد لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل.

هذا الأزمة تبرز بوضوح الفوارق الطبقة في المجتمع، حيث سيكون من ضحاياها الفئات الأكثر هشاشة وضعف في المجتمع، أي من هم في أسفل سلم الهمم الاجتماعي، أما الأثرياء ورجال الأعمال ليس فقط لن يتأثروا لكنهم يعملون على أن يستفيدوا من هذه الأزمة لتزيد ثروتهم، وهم في مأمن من الوباء يقعون في قصورهم البعيدة عن الازدحام والاختلاط ينفذون قواعد التباعد الاجتماعي والوقاية ليحافظوا على حياتهم وليهلك بقية المجتمع.

بالتالي نحن لسنا فقط أمام أزمة صحية ولكننا أمام مأساة اجتماعية مكتملة سوف تفجعنا تفصيلها إن استمر الوضع على ما هو عليه من تزايد معدل الإصابات والاستمرار في نفس النهج والسياسات التي لا تأبه بحياة الجماهير. سأحاول في هذا المقال أن أرسم ملامح تلك المأساة والجريمة الاجتماعية التي من الممكن أن تعصف بالمجتمع المصري في الشهور القادمة.

وضع النظام الصحي:

لنبدأ بما يمثل الأولوية في تفكير الجماهير المصرية في اللحظة الراهنة، وهو النظام الصحي. لا يخفى على أحد في مصر كلها مدى رداءة

وسوء أحوال القطاع الصحي الحكومي، وهو ما حدا بمصر أن تتبوأ المرتبة الـ ١٠٣ من أصل ١٤١ بلداً في الصحة على مستوى العالم.

بعض الأرقام يمكنها أن تبين لنا وضع النظام الصحي الحكومي وتبين لنا أيضاً مدى استعداد ذلك النظام الصحي لذروة انتشار الوباء التي لا يعلم أحد، حتى الحكومة نفسها، متى ستأتي.

في مصر لدينا ٦٩١ مستشفى عام بها ٣٦ ألف سرير، أي بمعدل ١,٥ سرير لكل ألف مواطن، وهذا معدل أقل بمراحل من المتوسط العالمي، الذي يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سرير لكل ألف مواطن. نحن هنا نتحدث عن الأسيطة العادية وليس أسيطة العناية المركزية، التي هي بالطبيعة أقل بكثير من الأسيطة العادية. الدولة أقامت ٣٦ مستشفى عزل صحي في أرجاء الجمهورية، هذه المستشفيات بها ٣٩٥ سرير عناية مركزة فقط (حسب البيان الاحصائي الصادر عن وزارة الصحة بتاريخ ٧ مارس). هذه الأرقام معناها أنه وطبقاً للمعدل الطبيعي أن هناك ٢١٠٪ من المصابين يحتاجون لعناية مركزية، فهذا معناه أن هناك الآن ٢١١ سرير عناية مركزة مسكون من أصل ٣٩٥، أي أن هناك ١٨٤ سرير عناية مركزة فقط شاغر. طبقاً للمعلومات حول مستشفيات العزل تظل ناقصة بسبب غياب المعطيات. الدولة تستر على الوضع الحقيقي لتلك المستشفيات، مثلاً نحن لا نعلم عدد أجهزة التنفس الصناعي الموجودة في مستشفيات العزل، لكن حسب تصريح مسؤول في وزارة الصحة، في يناير الماضي، أن مستشفيات الجمهورية كافة، الحكومية والجامعية والخاصة، بها ٤ آلاف جهاز تنفس صناعي، لو صح هذا الكلام فإنه ينبئنا بتفاصيل المأساة التي ستحدث عندما نصل لذروة انتشار الوباء. البلد كلها فيها على أقصى تقدير ٥ آلاف جهاز تنفس صناعي فقط!!!

وما يكمل الصورة حول الوضع المزري للقطاع الصحي، هو أننا لسنا نعالج فقط من نقص في المعدات الطبية ولكننا نعالج أيضاً من نقص في الكوادر الطبية. لدينا ٨,٧ طبيب لكل عشرة آلاف مواطن، وهذا أقل بمراحل من المتوسط العالمي الذي هو ٢٣ طبيب لكل عشرة آلاف مواطن، هذا لو قسمنا كل عدد الأطباء الموجودين في مصر على المواطنين، لكن هناك أطباء لا يعملون في المستشفيات الحكومية، ولو نظرنا إلى عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية سنجد أن هناك طبيب لكل ١٣٣٠ مواطن.

عقود من الخصخصة وفتح أبواب المجال الصحي للاستثمار المحلي والأجنبي وتملص الدولة من واجبتها الاجتماعية أنتج لنا وضعاً فيه عدد المستشفيات الخاصة يقارب ضعف عدد المستشفيات الحكومية (١٠٧: ٦٩١) مع عدد أسيطة متساو تقريباً (٣٦ ألف: ٣٥ ألف). عقود من الانقطاعات في الخدمات العامة والتشخيص وأوصلنا إلى أن ميزانية الصحة في الموازنة العامة للدولة في العام الماضي ٢٠١٩/٢٠٢٠ لا تتعدى ٢٪ (٤,٧ مليار دولار) وهي التي كانت في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ (٧,٨ مليار دولار)، أي أن ميزانية الصحة انخفضت بنسبة ٣٦٪ في خمس سنوات.

عقود طويلة من إهمال القطاع الصحي وقلة مرتبات الكوادر الطبية أنتج لنا هذا النقص في الموارد البشرية. هناك ١٠٠ ألف طبيب مصري خارج البلاد، ٦٥ ألف منهم في السعودية فقط، في الأربع سنوات الماضية، أي منذ العام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٩ خرج من البلاد ١٠ آلاف طبيب، في ٢٠١٩ فقط خرج ٣٥٠٠ طبيب. وهذا منطقي في ظل هزال مرتبات الكوادر الطبية، حيث أن متوسط دخل الطبيب في المستشفيات الحكومية هو ما بين ١٨٠٠ جنيه (١٣٤ دولار) و ٣٧٠٠ جنيه (١٧١ دولار)، ودخل الممرض كحد أقصى ١٣٠٠ (٨٢ دولار) للممرض الجديد و ٣٠٠٠ جنيه (١٩٠ دولار) للممرض المتمرس، مع إمكانيات ضعيفة، نتيجة نقص التمويل الحكومي، تجد الكوادر الطبية نفسها مجبرة على الهجرة بحثاً عن لقمة العيش الكريمة.

يأتي الوباء ليضع أعباء مضاعفة على الكوادر الطبية. ساعات عمل إضافية نتيجة نقص الموارد البشرية، أجور هزيلة حتى مع الزيادة المخادعة التي أعلن عنها الديكتاتور السيسي التي لا تتعدى الـ ٤٠٠ جنيهاً (٢٥ دولار)، نقص في أدوات الوقاية والتعقيم، ما يقارب ٢١٥٪ من مجمل عدد الإصابات المكتشفة هي من الكوادر الطبية، أي أكثر من ٥٠٠ مصاب من الكوادر الطبية. من الجدير بالذكر أنه تم فصل طبيب في مستشفى العزل في ديرب نجم في محافظة الشرقية لأنه تحدث علناً عن نقص أدوات التعقيم والوقاية في المستشفى.

يجب تأمين الكوادر الطبية التي يقع على عاتقها الجهد الأكبر في مجابهة الوباء. يجب توفير معدات الوقاية والتعقيم، ويجب عمل تحليلات الكشف عن الفيروس بصفة دائمة ودورية لكل العاملين في القطاع الصحي. يجب أن يرفض العاملون في القطاع الصحي العمل في ظل ظروف العمل خطرة. الدولة تستطيع أن تؤمن لهم الموارد الكافية، تلك الدولة وفرت في يوم وليلة مليار جنيه من أموال الجماهير للمصيرين الذين تضرروا من إيقاف الاستيراد والتصدير، في نفس الوقت الذي ترك فيه الكوادر الطبية بدون معدات وقاية كافية ويحصلون فيه على بدل عدوى لا يتعدى الـ ٣٠ جنيهاً!!!

أعلنت وزارة الصحة أنها ستحول مساكن الطلبة الجامعية لمراكز عزل، في الوقت الذي فيه ١١٥٧ مستشفى خاص، مجهزة بالمعدات، فارغة، وفي الوقت الذي فيه الفنادق، التي جزء منها مملوك للقوات المسلحة، فارغة أيضاً. يجب تأمين تلك المستشفيات بلا تعويض ووضعتها تحت رقابة العاملين فيها، يجب استخدام الفنادق الخاصة بالقوات المسلحة والفنادق المملوكة لرجال الأعمال بدون تعويض لأصحابها كأمكان عزل أكثر آدمية من مساكن الطلبة التي تشبه الزنازين، يجب تسكين المشردين وقاطني مدن الصفيح والعشش في تلك الفنادق. كما يجب تأمين مصانع وشركات توزيع الأدوية ومصانع المعدات الطبية ووضعها تحت رقابة العاملين فيها من أجل توفير كل المعدات الطبية اللازمة في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

- من أجل تأمين المستشفيات الخاصة ووضعها تحت رقابة العاملين فيها
- من أجل استخدام الفنادق كأمكان عزل صحي
- من أجل تأمين صناعة الدواء وصناعة المعدات الطبية
- يجب توفير أدوات الوقاية اللازمة للأطقم الطبية
- يجب رفع رواتب الأطقم الطبية

التبعات الاقتصادية والاجتماعية:

تبعات ذلك النهج الذي تنتهجه الدولة اقتصادياً واجتماعياً لا حدود تدميرية له. من ترك الطبقة العاملة فريسة في أيدي رجال الأعمال لتذبح على مذبح زيادة الثروات، وليهلك العمال وأسرهم تحت وطأة الوباء، ومن لا يذعن لرب العمل سيُطرد ليهلك بالفقر والجوع هو وأسرته. وعمالة الملايين كانت تعمل بالأعمال الهامشية والموسمية الآن ترزح تحت وطأة البطالة والعوز. تحالف جناحي الطبقة الحاكمة، من رجال أعمال وجنرالات الجيش، يظهر بوضوح في تلك الأزمة. مثلاً الديكتاتور عبدالفتاح السيسي قرر التضحية بأربعة ملايين عامل بناء للاستمرار في تشييد مشاريعه "القومية"، مثل العاصمة الإدارية الجديدة. هكذا يضحى بالملايين، ويتروكون يعملون في أماكن غير معقمة وبدون اتخاذ أي تدابير صحية، من أجل بناء مجد الديكتاتور الحاكم، وهو ما يتلاقى مع مصالح امبراطوريات البناء والتشييد التي تعمل على بناء العاصمة الإدارية الجديدة وغيرها من المشاريع، مثل أوراكووم للإنشاءات المملوكة لعائلة ساويرس.

في الوقت الذي تقدم فيه الدولة التنازلات لرجال الأعمال والأثرياء كان يجب أن يحدث العكس. يجب أن تفرض ضرائب فورا على الثروات والودائع التي تتعدى المليون جنيه على أن تكون ضرائب تصاعدية تبدأ من ٥٪ لتصل لـ ٢٠٪. في الوقت نفسه، يجب تأمين البنوك الكبرى ووضع ثرواتها ومواردها تحت تصرف المجتمع. هكذا كان يمكن للدولة أن تجني أموال كافية، ليس فقط لدعم البنية الصحية المتهالكة لحماية أرواح الجماهير، ولكن أيضاً لإنشاء شبكة أمان اجتماعي لضمان توفير حد أدنى من الحياة للجماهير، لا أن تدعم أرباح رجال الأعمال وترك الجماهير العاملة والعاطلة عن العمل ليقعوا بين سندان الموت بالوباء ومطرقة الموت بالفقر والجوع. في الوقت نفسه، يجب تأمين البنوك الكبرى ووضع ثرواتها ومواردها تحت تصرف المجتمع. يجب توجيه كافة الصناعات للداخل، لسد احتياجات المجتمع وليس لسد جشع رجال الأعمال.

- من أجل فرض ضرائب تصاعدية في الحال.
- يجب تأمين البنوك!
- من أجل إعانة بطالة تساوي الحد الأدنى للأجور.
- يجب توفير مستلزمات الوقاية والتعقيم مجاناً للمواطنين المسجلين في بطاقات التأمين الحكومية.
- يجب وقف حصول الفواتير الشهرية.
- يجب وقف سداد إيجارات المنازل.

المشهد السياسي

تأتي هذه الأزمة العامة في وقت تشهد فيه البلاد حالة مؤقتة من التصحر السياسي. عدد من المجازر راح ضحيتها الآلاف من القتلى واعتقال ما يزيد عن ٦٠ ألف معتقل كليل لقتل الممارسة السياسية في البلاد. استغلت الديكتاتورية العسكرية الحاكمة حالة الكره العام المستحق للإخوان المسلمين لنتقل كل أنواع المعارضة بما فيها الاضرابات العمالية بحجة "مكافحة الإرهاب"، لكن مؤخراً ظهر أن هذه الحجة وغيرها من ادعاءات النظام لم تعد تنطلي على الجماهير، وهو ما ظهر في احتجاجات سبتمبر ٢٠١٩.

اليوم، جاء الوباء ليعطي الديكتاتورية الحاكمة فرصة على طبق من ذهب، فرصة إحكام قبضة حديدية على البلاد بحجة "مكافحة الوباء". وهو ما بدأت تستغله الديكتاتورية الحاكمة، في شهر مارس المنقضي اعتقلت السلطات الأمنية اثنين من المناضلين اليساريين، اخفتهما قسراً لمدة من الزمن، ثم ظهرا وخضعا للتحقيق بتهم واهية "نشر أخبار كاذبة والانتماء لجماعة إرهابية" وغيرها من التهم التي يقبع بسببها الآلاف في السجون حالياً.

بدل أن تفرج الدولة عن المساجين لتقليل فرص تفشي الوباء في السجون المكسدة، ها هي تستغل حالة الخوف العام من الوباء لتصفية حساباتها مع المناضلين اليساريين بشكل خاص والمعارضة بشكل عام، حملة اعتقال مستمرة منذ بداية مارس وإلى الآن، أكثر من ٦ نطساء اعتقلوا، بعضهم لازال يخضع للإخفاء القسري.

مصر بها ٦٨ سجن و ٢٨٢ مقر احتجاز من أقسام ومراكز شرطية. يقبع في هذه الأماكن أكثر من ٦٠ ألف سجين سياسي وأكثر من ضعفهم سجناء جنائيين. يعني أننا عندما نتحدث عن مجمل الموجودين في السجون سواء على ذمة قضايا سياسية أو جنائية فإننا نتحدث عن ما بين ١٨٠ ألف و ٢٠٠ ألف شخص. هؤلاء جميعاً يقبعون في أماكن شديدة القذارة محرومين من التهوية في أغلب الأحيان ومحرومين من مياه نظيفة ومحرومين من أي رعاية طبية (في سنة ٢٠١٩ وحدها توفي ١٤ مسجون نتيجة الإهمال الطبي) ومحرومين أيضاً من أدوات النظافة الشخصية ومن أدوات التعقيم، خصوصاً وأن مصلحة السجون علقت الزيارات للمساجين منذ يوم ١٥ مارس وإلى أجل غير مسمى. هذا في ظل تواتر أنباء من داخل السجون عن وجود حالات إصابة بالفيروس بين المساجين. هؤلاء

هذه هي طبقة رجال الأعمال المصرية، التي لم يخرج واحد منها ليقدم حلاً للأزمة الصحية التي تواجه الملايين، بل كل ما جال في خاطرهم هو ضرورة عودة العمل لطبيعته. هذه الطبقة، التي تقدر ثروة أغنى ١٠ أشخاص فيها بـ ٢٤ مليار دولار، تتحدث عن الإفلاس!!!

يجب وقف العمل فوراً في كل الأعمال غير الضرورية مع إرغام رجال الأعمال على دفع رواتب العمال والموظفين كاملة بانتظام. ورجل الأعمال الذي يتعنت مع عماله في إعطائهم إجازات مدفوعة الأجر يجب أن تصادر مصادعه وتوضع تحت رقابة وإشراف العاملين فيها. يجب أن لا ننتظر أن تحدث الكارثة ويموت الآلاف، يجب أن نتعلم من تجارب رفاقنا في الطبقة العاملة الإيطالية الذين كانوا ضحية رجال أعمال وحكومة لا يقلون حقارة وأثانية عن الحكومة ورجال الأعمال في مصر، يجب أن تستخدم الطبقة العاملة المصرية نفس السلاح الذي استخدمته الطبقة العاملة الإيطالية من أجل وقف العمل في القطاعات غير الضرورية، وهو الإضراب. كما يجب توفير الرعاية الطبية الكاملة للعامل في القطاعات الأساسية، مع توفير أدوات الوقاية والتعقيم وإجراء تحاليل دورية للعمال فيها.

- الإضراب من أجل وقف كل القطاعات الغير ضرورية.
- من أجل إجازات مدفوعة الأجر في كل القطاعات الغير ضرورية.
- من أجل حد أدنى للأجور في القطاع الخاص يساوي القطاع العام.

الإجراءات الحكومية:

هنا الجانب الآخر من الطبقة الحاكمة -ممثل في الدولة- يظهر انحيازاته الطبقي الواضحة من خلال اجراءاته. حزمة من المساعدات المالية السخية والاعفاءات الضريبية لصالح رجال الأعمال وكبار التجار والمستوردين والمصدرين، في الوقت الذي خسر فيه الملايين عملهم نتيجة الاغلاق الكلي أو الجزئي لقطاع الخدمات وتوقف السياحة.

الديكتاتورية العسكرية الحاكمة قررت انقاذ رجال الأعمال بأموال الجماهير. خفض سعر الغاز الطبيعي والكهرباء للصناعة، توفير مليار جنيه للمصدرين لسداد جزء من مستحقاتهم للبنوك، تأجيل سداد قيمة الضرائب العقارية على المصانع والشركات لمدة ثلاثة أشهر، خفض ضريبة الدمغة في البورصة، خفض ضريبة الأرباح الرأسمالية للشركات المصرية بقيمة ٥٠٪ لتصبح ٥٪ وتأجيل ميعاد استحقاقها لأول ٢٠٢٢، إعفاء غير المقيمين (المستثمرين الأجانب بشكل أساسي) من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً!!!!

كل هذه الإجراءات التي لا تهدف سوى محاباة الأغنياء ورجال الأعمال تأتي في وقت تبحث الدولة فيه عن موارد مالية كافية تمهئها من سد احتياجات النظام الطبي المتهالك. هذه الإجراءات سترد أرباح خيالية على رجال الأعمال في نفس الوقت الذي يفقد فيه يومياً الآلاف وظائفهم. الدولة ستعطي مجموعة من الأثرياء الذين يعملون في التصدير والاستيراد مليار جنيه لتتذهب من الديون في نفس الوقت الذي ترفع فيه يدها عن جماهير العاطلين عن العمل ومن سوف يفقدون أعمالهم في المستقبل القريب. وما سيحدث بعد نهاية الأزمة أن الدولة ستخرج علينا لتقول لقد استفدنا كل مواردنا في مجابهة الوباء والآن حان وقت مزيد من التقشف لسد عجز الموازنة، لنبدأ سلسلة من الاقتطاعات والخصخصة للخدمات العامة والاقتراض ستدفع ثمنها الجماهير غالباً.

وكل هذا باسم "المحافظة على الاقتصاد"، ولكي تكمل الدولة تضليلها قالت إنها ستعطي إعانة بطالة تقدر بـ ٥٠٠ جنيه لمن تضرروا من الاغلاقات، أي أقل من مستوى خط الفقر الذي قرره الدولة بنفسها، بدعوى أننا لا نملك أموال كافية، وأنها نفعل كل ما نستطيع.

رجال الأعمال:

طبقة رجال الأعمال المصرية هي طبقة تمتلك من الخسة والنذالة والحقارة وقلة الطموح والأناية ما يجعلها تفضل جني الأرباح اليوم حتى ولو على حساب حرق البلاد غداً، حتى لو على حساب ملايين الضحايا الذين اتفقوا جميعاً أنهم ضحايا "ضروريين من أجل انقاذ الاقتصاد". ونظرة بسيطة على تصريحات عينه من هؤلاء الحقيرين تعطينا فكرة عما يضرهم من كره للجماهير العاملة ويجعلنا ندرك مدى إجرامهم واستعدادهم للتضحية بالطبقة العاملة من أجل استمرار تدفق أرباحهم وزيادة ثرواتهم، ويجعلنا أيضاً ندرك ضرورة التخطيط والعمل من أجل هدم سيطرة رأس المال على المجتمع.

رؤوف غبور، وهو العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة جي بي أوتو (GB auto)، عاشر أغنى رجل في مصر، بثروة تقدر بـ ٤٤٠ مليون دولار، يقول في مداخلة تلفزيونية على قناة القاهرة والناس «لو قعدت الناس في البيت هتأمن عدم إصابة الآلاف، ولكن هذا الإجراء سينتج عنه دمار اقتصادي، ورجال الأعمال يعانون، وتحملوا ضريبة التعويم، وأي حد يقولي اتبرع بقوله أسف ماقدرش... واللي يحتاجه البيت يحرم ع الجامع». هكذا يرى رؤوف غبور أن تأمين حياة الآلاف من البشر أقل أهمية من أن يخسر هو الآلاف من الدولارات.

الملياردير حامد الشيتي، مالك شركة ترافكو للسياسة والانشاءات، مع بداية الأزمة خفض مرتبات جميع العاملين في الشركة بنسبة ٢٠٪، وشرح جميع العاملين بسلسلة فنادقه جاز التابعة للشركة، وخفض رواتب مهندسي وإداريي الانشاءات بنسبة ٥٠٪. هل لجأ الملياردير حامد الشيتي لهذا الاختيار لأنه لا يملك أموال كافية لدفع رواتب العمال؟ إطلاقاً، بل لأنه في بداية شهر مارس استحوذ على ٢٣,٤٪ من أسهم شركة توي جروب (Toy group) الألمانية للسياسة بعد انخفاض سعر أسهمها نتيجة أزمة توقف حركة السياحة والطائرات. هكذا رمى الملياردير حامد الشيتي بالعشرات في هوة البطالة والفقر لتزداد ممتلكاته وثرواته. صحيح أن ازدياد الثروة في قطب هو ازدياد الفقر والبؤس في القطب الآخر.

أما نجيب ساويرس، أغنى أغنياء مصر وأشهر رجال أعمال في البلد وصاحب الثروة التي تتعدى الثلاثة مليار دولار، وثاني أغنى مالك في العالم لمناجم الذهب، والمدافع الصلب عن الليبرالية اقتصادياً وسياسياً، يقول «كورونا تتسبب في تسريح عدد كبير من العمال وتخفيض أجور آخرين، والقطاع الخاص سيقلس إذا استمر في دفع المرتبات دون إنتاج، والحكومة لن تستطيع تعويض الجميع... اللي بيتعب مش لازم يموت، فيه ناس هتبقى معنداش شغل، فيه ناس كثير هيتوقف زرقها الشهر ده، الناس دي شهر ولا اثنين هيتنحروا... أنا بفكر في اقتصاد بلد، قاع النكد موصللوش، والأسبوع المقبل هيبقي فيه دماء اقتصادية». هكذا يحذر الملياردير نجيب ساويرس من انتحار جماعي في البلاد نتيجة الارتفاع غير المسبوق في نسب البطالة التي تشهدها في الشهور والسنين القادمة!!!!

هذا الذي يتحدث عن إفلاس القطاع الخاص هو ثاني أكبر رجال أعمال في العالم من حيث الاستثمار في مناجم الذهب. هكذا يفصح نجيب ساويرس عن وجهة نظره ويدافع بفراسة عن مصالحه الذاتية كرجل أعمال يعتاش على مص دماء الطبقة العاملة. يدعو نجيب ساويرس، وهو في قصره الفاره، العمال لمواصلة العمل بدعوى أنه ليس كل من يساب بالفيروس سيموت. ليس هذا فقط، بل اقترح أيضاً مؤخراً أن تقام أماكن مبيت للعامل في أماكن العمل لكي لا يختلطوا بمن هم في الخارج. هكذا يود نجيب ساويرس إرجاع ظروف العمل لما يشبه ظروف عمل الأقبان أو العبيد في القارة الأمريكية الشمالية. هذا هو الشخص الذي كان ولا يزال محط إعجاب الليبراليين المصريين.

خطة "استباقية وفعالة"

صاحبت كل هذه الخطوات حملة إعلامية مركزية الهدف منها تصوير الدولة، وخاصة "جلالته"، باعتبارهم يقومون بالواجب وأكثر. وبالفعل، ألم تقدم الدولة المساعدات لمن فقدوا مناصب شغلهم؟ أليس المغرب من البلدان الأقل تسجيلًا للمصابين حيث لم يتجاوز لحد الآن 2000 حالة والأقل تسجيلًا للوفيات بأقل من 200؟ مما يجعل وضعه أفضل بكثير حتى من الولايات المتحدة !!!

بالفعل هذا ما يقال، لكن الواقع شيء آخر. حيث أن هؤلاء السيدات والسادة لا يغفلون، بكل اريحية، سوى عن بعض المعطيات التافهة جدا، وهي أن قيمة المساعدة المالية الشهرية تتراوح ما بين 800 درهم (حوالي 86 دولار) للأسرة المكونة من فردين، و1000 درهم (حوالي 107 دولار) للأسرة ما بين 3-4 أشخاص، و1200 درهم (129 دولار) للأسرة المكونة من 4 فما فوق، وهو المبلغ الكاف جدا إذا كان الانسان زاهدا في الحياة فلا يأكل ولا يشرب ولا يحتاج إلى منزل، وكل التفاهات الأخرى...

ستظهر أهمية هذا المبلغ على وجه الخصوص إذا قارناه بالمبلغ الذي يمتصه القصر الملكي كل سنة من الميزانية العامة والذي يبلغ 230 مليون أورو، أي 19 مليون أورو في الشهر، أي 638 ألف أورو في اليوم، فقط لا غير!!!

أما ما يتعلق بالحالات القليلة فإنه ينبغي أن نقول إن المغرب ورغم مرور أكثر من 40 يوما على اكتشاف أول حالة فإنه ما يزال في قاع الترتيب فيما يخص عدد الاختبارات. المغرب حسب إحصاءات (15 WorldOMeters أبريل 2020) بالكاد وصل إلى 10.359 اختبار لسائكة تقدر بحوالي 36 مليون نسمة، وراء بلدان تعيش الحروب والظروف الصعبة مثل العراق الذي قام بـ 46.135 اختبار، من بين ساكنة تبلغ حوالي 38 مليون نسمة، وفلسطين 17.329 اختبار من بين ساكنة بالكاد 5 ملايين نسمة، وبلدان أخرى تعاني الحصار الإمبريالي مثل كوبا 20.451 اختبار لسائكة تبلغ 12 مليون نسمة وفنزويلا 225.009 لسائكة تبلغ 29 مليون نسمة، الخ. وبالتالي فإن المسألة لا تتعلق بفعالية "جلالته" أو حكومة "جلالته"، بل على العكس تماما.

وهذا طبيعي بالنظر إلى البنية التحتية الصحية المهترئة. فبعد 60 سنة على ما سمي استقلالا ما زال المغرب لا يمتلك سوى عدد قليل جدا من المستشفيات وأسرة الإنعاش وما إلى ذلك. طبعا فما الحاجة إلى الاستثمار في كل تلك الأشياء بينما يمكن استعمال الأموال في مجالات أخرى مثل التسليح والأجور الخيالية لكبار المسؤولين، أو ببساطة تهريبها إلى الخارج (حجم الأموال المهربة من المغرب إلى البنوك الخارجية خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2013، فاق 41 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلثي ميزانية المغرب السنوية).

والنتيجة هي أن مستشفيات المغرب لا تمتلك سوى 1640 سرير إنعاش، لما يقارب 40 مليون نسمة، لا يمتلك منها القطاع العام سوى 684 فقط ! وإذا أخذنا مجمل الفترة الممتدة من 1960 إلى 2014، سجد أن أسرة المستشفيات شهدت انخفاضا بـ 31%. كما أنه ليس للمغرب اليوم سوى 6,2 طبيب و9,9 ممرض لكل 10.000 نسمة! حسب منظمة الصحة العالمية.

إنها كارثة بكل المقاييس. لكن لا "جلالته" ولا حكومة "جلالته" كانوا مهتمين بهذه الوضعية، لأن أغلبية الوزراء وأعضاء الطبقة السائدة لديهم جنسيات مزدوجة وجميعهم يخرجون إلى أوروبا للعلاج؛ لم تظهر المشكلة إلا عندما انغلق العالم أمامهم، لكنهم رغم ذلك لم تنقصهم "الحلول" حيث قرروا أن الأسرة الموجودة لا بد

لمحاولة تنظيمهم للاستعداد للحظة الفارقة، لحظة هدم النظام الجمهوري الرأسمالي.

- ابنوا الخلايا والتنظيمات الثورية في كل مكان، في المصانع والأحياء والجامعات والمدارس!
- تسقط الديكتاتورية العسكرية الحاكمة!
- ابنوا الخلايا والتنظيمات الثورية في كل مكان
- تسقط قوات قمع الجماهير (الشرطة والجيش)
- تسقط حكومات رجال الأعمال
- لا حل سوى انتصار الثورة الاشتراكية بحكومة عمالية

المغرب: النظام والرأسماليون هم الأمعاء الحقيقية!

أنس رحيمي

22 أبريل 2020

«يمضي الخروف حياته كلها خائفا من الذئب، لكن من يذبحه في الأخير هو الراعي» -مثل مغربي-

بعد مرور مدة طويلة على إعلان الصين تسجيلها لأول حالة (دجنبر 2019)، وبعد 10 أيام على إعلان إيطاليا تسجيل الحالات الأولى، أعلن المسؤولون المغربية تسجيل أول حالات الإصابة بفيروس كورونا، يوم 02 مارس، ونسبوا طبعا إلى "عوامل خارجية"، حيث أعلنت السلطات إصابة مغربي قادم من إيطاليا، ثم سائح فرنسيين، بعد ذلك توالى الحالات، لتصل إلى حالة 2024 (يوم 21 أبريل 2020) بعد مرور حوالي 54 يوما عن تسجيل أول إصابة، توفي منهم 126، حسب الأرقام الرسمية.

وبعد التهاون الأولي الذي تعاملت به السلطات في البداية مع الجائحة، خوفا من التأثير على الاقتصاد والأرباح بطبيعة الحال، انتقلت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي غلب عليها التخبط. فقامت بتعليق الرحلات الجوية مع الصين، وفي نفس الوقت أعلنت عن استقبال مجموعة من الطلبة المغربية المتواجدين هناك، وزعمت تشديد المراقبة في الموانئ والمطارات، في حين أكد الكثير ممن مروا عبر تلك الموانئ والمطارات، في شهاداتهم على يوتوب وغيره من وسائل التواصل، أنه لا يوجد أي شيء من ذلك على أرض الواقع، الخ.

وبدأت التدابير تتزايد إلى أن أعلنت عن فرض "حجر صحي" على المواطنين، تم تشديده تدريجيا، ليصل إلى حالة طوارئ صحية تمتد من 20 مارس إلى غاية 20 أبريل.

وبمجرد فرض الحجر الصحي، نزلت قوات الأمن ثم تلتها مدرعات الجيش إلى الشوارع، "للسهر على حسن تطبيق الحجر الصحي"، وهو ما استغلته الدولة طبعا لكي تحكم قبضتها أكثر فأكثر، وكثيرا ما لجئت إلى تدخلات عنيفة ومهينة، كالشتم والزكل والصفع، حسب الفيديوها المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي.

المساجين ليسوا فقط غير قادرين على تنفيذ التباعد الاجتماعي، بل إنهم ينمون ملاصقين لبعضهم البعض من شدة التكديس: نسبة التكديس في السجون ١٦٠٪ ونسبة التكديس في أقسام الشرطة ٣٠٠٪، حسب بيانات المجلس القومي لحقوق الإنسان الحكومي.

الديكتاتورية العسكرية التي تحكمنا تدفع نحو حدوث كارثة انسانية داخل السجون المصرية، بتعريضها لـ ٢٠٠ ألف شخص مكسدين لخطر الإصابة بالفيروس.

- يجب الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين.
- يجب الإفراج عن كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.
- يجب الكشف عن عدد حالات الإصابة بالفيروس داخل السجون.
- يجب توفير الرعاية الطبية اللازمة في مستشفيات العزل المدنية لمن تظهر عليه الأعراض.
- يجب تقديم أدوات التعقيم والوقاية للمساجين.

خاتمة:

الشهور القادمة مليئة بالأحداث، التي ستكون مفاجئة في أغلب الأحيان. نحن نسير بخطى ثابتة نحو مأساة حقيقية لا أحد يستطيع التنبؤ بتفاصيلها.

ديكتاتورية عسكرية حاكمة تسعى للاستفادة سياسياً من الأزمة الحالية عن طريق إحكام قبضتها التي كانت قد بدأت تتخلخل مجدداً على المجتمع، طبقة رأسمالية لا تأبه سوى بزيادة ثرواتها وحساباتها البنكية يومياً، عمالة هشة تقع في هوة البطالة والفقر، وعمال يتعرضون لخطر الموت هم وأسرهم من أجل زيادة ثروات رجال الأعمال الأثرياء.

يجب أن نستعد للأحداث القادمة، إضراب عمال الإنشاءات العاملين في العاصمة الإدارية الجديدة (من أجل أدوات وقاية وتعقيم واجازات مدفوعة الأجر لمن يبدو عليهم الأعراض) ليس سوى لبنة جينية لما تحمله الشهور القادمة. سنشهد تصاعدا للوعي الطبقي الجمعي بعد أن رأى العمال أن هؤلاء الأثرياء رجال الأعمال والدولة يضخون بهم من أجل أن تزيد ثرواتهم، وهو ما يمكن أن تفاجئنا نتائجه وتبعاته في أي لحظة من اللحظات.

إن النظام الرأسمالي عاجز عن حل المشاكل التي يواجهها المجتمع. بدلاً من إيجاد علاج للفيروس، فإنه يجعل المزيد من الناس يمرضون. بدلاً من مساعدة الناس على النجاة أثناء الوباء، يدفعهم إلى الفقر واليأس. ولكن كل هذا بدوره لن يمر مرور الكرام وسيكون له أثر في وعي الجماهير والطبقة العاملة. العالم كله، ومصر في قلبه، يقبع فوق برميل بارود يمكن أن ينفجر في أي لحظة تحت وطأة الأزمات الاجتماعية المتلاحقة المتراكمة والشاملة.

يجب أن نعمل على أن نكون جاهزين لهذه اللحظة. فقط عن طريق تنظيم صفوفنا يمكننا ذلك، عن طريق دراسة النظرية الماركسية الثورية يمكننا أن نفهم أسباب بؤسنا وفقرنا واحتمالات الخلاص منه. عن طريق تكوين منظمة ثورية تهدف للقضاء على النظام الجمهوري الرأسمالي يمكننا أن نكون جاهزين للاشتباك مع الأحداث الفارقة القادمة.

إذا كانت الطبقة الحاكمة لا تستطيع تحمل وحماية صحتنا وسلامتنا وتدعيم مستوى معيشتنا، فلا يمكننا تحملها! يجب الإطاحة بها: يجب تأمين ثروتها - البنوك والمصانع والشركات الكبرى - ووضعها تحت سيطرة الطبقة العاملة لتعمل لصالح المجتمع على قاعدة الاقتصاد المخطط لتلبية احتياجات الشعب وليس زيادة ثروات الأغنياء. أكرر الأيام حُبلى، وعلى الثوريين أن يستعدوا وينظموا أنفسهم ليستطيعوا أن يشتبكوا مع الجماهير والطبقة العاملة

هذا هو ما لدى الرأسمالية لتقدمه، أزمات تلو أزمات. والطبقة العاملة وعموم الفقراء هم من يؤدون الثمن. الرأسماليون وحكومتهم بدأوا يشحذون سكاكينهم استعدادا لمرحلة ما بعد كورونا. فقد قررت الحكومة تجميد الترتيبات لعمال وموظفي القطاع العام، كما قررت الاقتطاع من أجورهم، بمن فيهم عمال قطاع الصحة، وكذلك اللجوء المكثف إلى الاقتراض... مما يعني رمي كل ثقل الأزمة على كاهل الكادحين ولأجيال كثيرة مقبلة.

لقد بدأ الرأسماليون منذ الآن يطالبون بتدخل الدولة لمساعدتهم على الحفاظ على أرباحهم ما بعد الجائحة، وذلك على حساب الشعب طبعاً. وفي هذا السياق نشر أخونش (وزير ورجل أعمال) مؤخراً مقالا، كتبه له بالتأكيد أحد أتباعه، ليقدّم وجهة نظر قسم كبير من الطبقة السائدة لما يجب القيام به بعد كورونا. حيث قال: إنه على الدولة أن تستدين لتساعد "الفاعلين الاقتصاديين". أي أن شعارهم هو: "خصخصة الأرباح وتأميم الخسائر".

ستكون المرحلة المقبلة صعبة جداً على الطبقة العاملة. التفكيك الذي تعرضت له العديد من القطاعات واختفاء الكثير من المقاولات الصغيرة والمتوسطة سيرفع البطالة إلى مستويات غير مسبوقة. الاقتطاع من الأجور والغلاء، ومختلف الهجمات التي ستنتهزها الطبقة السائدة ودولتها على العمال، ستزيد أوضاعهم سوءاً.

الطبقة العاملة مكبلّة بقيود بيروقراطية نقابية مجرمة لا هم لها سوى الدفاع عن النظام القائم، كما يوضح ذلك توقيعهم الإجرامي مؤخراً على قرار الاقتطاع من أجور العمال وصمتهم عن الرد على مختلف الاعتداءات التي تتعرض لها الطبقة العاملة. كما أنها لا تمتلك حزبها السياسي الذي يمكنه أن يوحد كطبة ويعطيها برنامجاً للنضال. كل هذا سيرتك أثراً على الطبقة العاملة وقدرتها على الرد على المدى القريب.

لكن الأكيد هو أنه بمجرد مرور الجائحة، سوف تعود الطبقة العاملة إلى المصانع والشوارع ووعبها أكثر تطوراً مما قبل. ستعود وقد رأت بعينها إلى أين أوصلتنا سياسة التقشف والخصخصة، ومختلف السياسات التي فرضتها الحكومات المتتالية. كما رأت الاحتقار الذي تتعامل به الدولة والرأسماليون مع حياة العمال ومعاناتهم. كما ستكون قد رأت أيضاً أن القطاع العام هو من وقف في وجه الأزمة وليس الرأسماليون الخواص الذين كل ما قاموا به هو الاختباء تحت أسرة نومهم.

عندها ستنهض للنضال، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. وستطالب بوقف الهجمات ضد الصحة والتعليم وستتدفق في وجه الغلاء والقمع. وسيتم ذلك النضال في ظل ظروف عالمية مواتية، حيث الصراع الطبقي على جدول الأعمال في كل أنحاء العالم. ستستعيد الطبقة العاملة المغربية تقاليدها الثورية، وتستهلم من خبرة نضالات عمال العالم، كما أنها ستقدم لهم خبرتها.

في ذلك السياق ستصير الأفكار الماركسية، التي تقترح نظاماً ثورياً بديلاً، قائماً على سيطرة العمال أنفسهم على الثروات التي ينتجونها وتوجيهها بشكل مخطط لخدمة المجتمع ككل، ذات جاذبية كبيرة. وسيصير من السهل على العمال أن يفهموا لماذا عليهم ألا يتروا مصيرهم في يد أقلية من الطفيليات، وأنه عليهم أن يأخذوا الزمام بين أيديهم.

لن يكون تطور الوعي تدريجياً بالضرورة، بل سيحصل بطفرات. هذا هو المنظور الذي علينا أن نستعد له ببناء القيادة الثورية التي يمكنها أن تجعل هذه السيرة قصيرة الأمد ومنتهرة، من أجل تشييد مجتمع اشتراكي ستكون فيه الحياة نظيفة صحية جميلة ومتمحررة من كل قمع وكل عنف!

يؤكد كل هذا أنه لا الحكومة ولا النظام الرأسمالي قادران على مساعدة المجتمع على مواجهة الجائحة، بل إنهما بالضبط ما يمنعهما من مواجهتها بسبب عقود من سياسات التقشف والقمع والسعي نحو الربح ولو على حساب حياة الملايين من الرجال والنساء.

من يدفع الثمن؟

رغم تصريحات السيد وزير الداخلية حول "المركب الواحد" فإن الواقع هو أن الأزمة ليست مقسمة بشكل عادل على جميع "الركاب"! فبينما ينسحق ملايين العمال والفلاحين، والفئات الأكثر هشاشة، تحت ثقل أزمة رهيبية مع انتشار البطالة والغلاء والسياسة القمعية، يعيشون الجوع بشكل يومي وصعوبة الحصول على الحد الأدنى الضروري للبقاء، ناهيك عن خطر الإصابة بالفيروس في المصانع والضيعات والأحياء المكتظة والتي ينعدم فيها النظافة وأحياناً حتى الماء النقي؛ تسارع تلك الأقليات من الطفيليات الرأسماليين إلى الاستفادة من الوضع إلى أقصى الحدود، وتراكم الأرباح الطائلة برفع وتيرة الاستغلال والغلاء والمتاجرة في كل شيء بما في ذلك المواد الغذائية الفاسدة والكمامات المضرة بالصحة، الخ.

تدعونا الصحافة الرسمية إلى أن نكون "منصفين وألا ننسى الإشارة إلى المساهمات الكبيرة التي قدمها العديد منهم لصندوق مكافحة كورونا"، والتي تقدر بالملايير. طبعاً، لكن لكي لا نفقد هذه الصورة الجميلة، ينبغي ألا نشير إلى أن كل تلك المبالغ ليست سوى فئات من ثروات هائلة راكموها باستغلال عمل العمال وثروات البلد طيلة عقود، وبطرق تعتبر إجرامية حتى بمقاييس الرأسمالية. كما يجب ألا نشير إلى أنهم ساهموا من أجل إنقاذ نظامهم بالذات. لكن يجب خصوصاً ألا نشير إلى أنهم لم يقوموا بذلك إلا بعد تأكيد وزير الاقتصاد أنه سيتعامل مع مساهماتهم باعتبارها "مصاريف قابلة للخصم" أي أنه سيفيقهم من الضرائب مقابل كرمهم، وأخيراً ليس من اللباقة في شيء أن نشير إلى أنهم وافقوا الآن أمام باب الحكومة ينتظرون منها أن تعطيهم حقهم من مساعدات نفس الصندوق، كما طالب بذلك بوضوح الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

العدو الحقيقي

في المغرب، مثلما هو الحال في كل أنحاء العالم، ليس الفيروس هو الأزمة؛ بل مجرد المحفز الذي سرع سيورة تراكمت قبل مدة طويلة. وقد سبق لنا نحن الماركسيون أن شرحنا ذلك في الكثير من وثائقنا.

السبب الحقيقي للأزمة هو النظام الرأسمالي نفسه. فالفيروس ليس المسؤول عن خراب قطاع الصحة والتعليم، ولا الاقتطاعات المتتالية والخصخصة، مما جعل المجتمع عاجزاً عن المواجهة عندما تطلب الأمر ذلك.

السعي المحموم من أجل الربح، الذي هو غاية الرأسمالية الوحيدة، هو ما حول حياة ملايين الناس إلى جحيم من خلال تكثيف الهجمات على مستويات عيشهم وظروف عملهم، وسرع وتيرة تخريب البيئة وجميع عناصر الحضارة.

كانت الأزمة خانقة أصلاً، فجاءت الجائحة فزادت الأمور سوءاً إلى درجة كارثية. كان المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي، قد توقع منتصف مارس الماضي، ألا تتجاوز نسبة النمو 1%، لكنه عاد يوم الاثنين 13 أبريل إلى مراجعة توقعاته بشكل جذري، وصرح لوكالة EFE، الإسبانية أن النمو سيكون سلبياً (1,8% -)، خلال الدورة الثانية من السنة الجارية، وقال إن المغرب سيسجل أسوأ سنة له في هذا القرن.

أن تخصص لأصحاب "الدماء الزرقاء"، بينما يطلب من الآخرين، الأغلبية، أن يبقوا في منازلهم ويثقوا في أن مناعتهم كفيلاً بإنقاذهم.

ولا ينبغي أن ننسى في هذا السياق أن "جلالته" قد غادر المغرب ليحتمي بجزر الكناري، في يخته الفاره البالغ ثمنه 90 مليون أورو.

"في مركب واحد؟"

خلال كلمته أمام لجنة الداخلية والجماعات الترابية بالبرلمان، ناشد وزير الداخلية "حسن المواطنة لكي تتمكن من أن نتجاوز معا هذه الأزمة"، مؤكداً على أن المغاربة يوجدون جميعاً في نفس المركب.

يا له من مركب هذا! إنه مركب عجيب سيدفع حتى النبي نوح إلى أن يشعر بالחסد. فهو ليس قادراً فقط على حمل الدجاجة إلى جانب الثعلب، بل قادر حتى على أن يحمل الأطباء إلى جانب السيد الوزير الذي قمعهم قبل سنتين عندما خرجوا للاحتجاج على الأوضاع الكارثية للقطاع. هذا المركب قادر أيضاً على أن يحمل العمال المفقرين بأجور البؤس إلى جانب مصاصي دمائهم الذين ما زالوا يفرضون عليهم العمل دون أي ضمانات للحماية!

المخزن هو الذي يعرف كل شيء، وعليه يجب علينا أن نفتتح أن الدولة صارت فجأة قلقة بشأن صحة المواطنين!! فنفس الدولة التي ما زالت تعتقل مئات شباب حراك الريف وحكمت عليهم بمئات السنين من السجن، فقط لأنهم طالبوا ببناء مستشفى في منطقتهم المهمشة، صارت فجأة تخاف على صحة الشعب.

علينا أن نفتتح أن نفس الدولة التي تقتل المتظاهرين العزل، وأطلقت الرصاص على شابة بريئة كل ذنبها أنها كانت تريد الهجرة في قارب بعيداً عن بلد لم يعطها لا عملاً ولا كرامة، قد صارت تهتم لمصير ملايين المغاربة. وعلينا أن نفتتح كذلك أن نفس الدولة التي تترك 20 ألف طفل يموتون كل سنة بأمراض قابلة للعلاج بسهولة (مثل الاسهال وسوء التغذية الخ) ولا تبالي بموت مائة إنسان كل سنة بسبب لسعات العقارب، قد صارت فجأة تشعر بالحنان ومهمهم في مركب واحد. المخزن لا يخطئ، وبما أنه قالها فلا بد أنه محق!

قوانين الحظر لا تطبق على الجميع

رغم أن عدد التحاليل التي أجريت بالمغرب بالكاد تجاوزت رقم 10.000 بقليل، فإن عدد المعتقلين بتهمة "خرق الحظر" قد تجاوز 28.000 شخص!! وطبعاً لا يعاقب من بينهم سوى العمال الذين فرضت عليهم ظروفهم الخروج للكفاح من أجل البقاء في ظل هذه الظروف الصعبة. أما من لديهم معارف في الحكومة، مثل أخت القيادة في حزب العدالة والتنمية، فيمكنهم الاتصال برئيس الحكومة أو بشخصية نافذة لكي يتم إطلاق سراحهم بعد الاعتذار لهم.

كما أن هذا القانون لا يطبق طبعاً على أصحاب المصانع الذين فرضوا على العمال الاشتغال دون أن يكلفوا أنفسهم توفير ولو الحد الأدنى من وسائل الحماية لهم. ينتقل العمال في وسائل نقل مكتظة ويعملون ملتصقين معاً لساعات طويلة، تحت تهديد الخطر من العمل... والتنتيجة هي إصابة العشرات من بينهم في مختلف المناطق الصناعية، وخاصة طنجة والدار البيضاء وفاس. ناهيك عن أسرهم والمخاططين لهم (85 في الدار البيضاء، 66 في مراكش، 21 في طنجة، 68 في فاس).

هل تحركت الدولة لمعاقبة هؤلاء الرأسماليين؟ كلا بطبيعة الحال! هل تحركت النقابات؟ مستحيل فالوقت الحالي "للوحدة" و"السلام الاجتماعي" (من جانب واحد)، الخ، الخ.



الشعب الفلسطيني بين جرائم إسرائيل وبين كوفيد 19

آدم زين الدين

22 أبريل، 2020

السنوات الثلاث الأخيرة بسبب فرار آلاف الأشخاص من القطاع بحثا عن ظروف معيشية أفضل.

هذا الوضع ليس مصادفة بل هو نتيجة سنوات من الهجمات المدمرة التي شنتها الإمبريالية الإسرائيلية، والتي حطمت الظروف المعيشية في غزة وخلقت فجوة بين مستوى المعيشة بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعيشون على الجانب الآخر من الحدود. ومع ظهور جائحة كوفيد 19 في الأفق، فقد خلقت هذه الظروف وضعا خطيرا للغاية للمنطقة بأكملها.

محاصرة في قفص

الابتعاد الاجتماعي بين الطرق التي يتم بها إبطاء انتشار كوفيد 19. لكن هذا الإجراء شبه مستحيل في قطاع غزة، التي لديها واحدة من أعلى الكثافات السكانية في العالم، بوجود 6028 شخص في كل كيلومتر مربع. وفي الجهة الأخرى من السياح في إسرائيل، تصل الكثافة السكانية 500 شخص لكل كيلومتر مربع. المكان الوحيد الذي يسجل كثافة أعلى هو هونغ كونغ، حيث على الأقل توجد حرية حركة نسبية. أكبر المراكز السكانية هي مخيمات اللاجئين، التي تضم كثافة أعلى بشكل غير متناسب من المدن. ففي مخيم جباليا، يعيش 140.000 لاجئ في مساحة 1,4 كيلومتر مربع فقط. يحتوي المخيم على ثلاث عيادات ومستشفى واحد فقط. إن هذا المستوى من الكثافة السكانية، إلى جانب الافتقار التام إلى أي بنية أساسية حقيقية بسبب الحصار والاحتلال المستمرين من قبل إسرائيل، يعني أنه لا يوجد للفلسطينيين في غزة أي مخرج. كيف يمكنك أن تطبق العزل عندما تكون العائلات والجيران والأصدقاء وأبناء العم في نفس المنزل الصغير؟

الفقر المدقع منتشر في كل القطاع ولا توجد وظائف. بين عامي 2012 و 2020، قفزت البطالة الرسمية في غزة من 29% إلى 53%، مع 67% بين الشباب. حتى أبسط الضروريات، مثل المياه الصالحة للشرب، غير متوفرة في غزة. ووفقا للأمم المتحدة، فإن 97% من المياه المخزنة جوفيا غير صالحة للاستهلاك البشري. يتعارض هذا مع كل ما يلزم للتعامل مع الأزمة. تعتبر المعدات الطبية والأدوية والنظافة من المتطلبات الأساسية للتعامل مع أي مرض، ناهيك عن فيروس خبيث مثل كوفيد 19. لكن ما نراه في غزة هو العكس تماما. إن أي مرض سيحتاج السكان، وبسبب الحصار والاحتلال فإنهم

لا شك في أن إسرائيل تأمل في محاصرة الوباء داخل حدود غزة، مما سيعرض ملايين الفلسطينيين للخطر الجسيم. وسيؤدي ذلك إلى اندلاع أزمة رهينة خلال الأشهر المقبلة، وسيصطف طابور طويل من اللاجئين على الحدود الإسرائيلية بحثا عن المساعدة الطبية.

وفي الوقت نفسه تعمل الحكومة الاسرائيلية في الداخل على بذل جميع الجهود لضمان مرور الاقتصاد الإسرائيلي من أزمة كوفيد 19 بأقل قدر من الأضرار. سيفرض على 70.000 عامل عربي في إسرائيل أن يقيموا في أماكن عملهم ليواصلوا العمل في البناء والزراعة. تفضل الطبقة الحاكمة أن تعرض حياة هؤلاء العمال للخطر عوض رؤية الصناعة تتراجع. وهناك تقارير تفيد بأن نتائج بعض العمال الفلسطينيين في إسرائيل جاءت إيجابية، وبدلا من تقديم العلاج لهم، تم طردهم ببساطة إلى حدود الضفة الغربية.

غير صالحة للسكن أصلا

نظام الرعاية الصحية المعطوب في غزة تجاوز حدوده منذ فترة طويلة. فبعد خمس سنوات من بدء الحصار الإسرائيلي المصري، عام 2007، أصدرت الأمم المتحدة تقريرا توقعت فيه أن غزة ستصير غير صالحة للسكن بحلول عام 2020. في بداية العام كان أكثر من نصف الأدوية الأساسية قد انخفض إلى النصف أو اختفى بشكل كامل. لا يوجد سوى 2895 سرير مستشفى لأكثر من 2 مليون نسمة: هذا يعني 1,3 سرير لكل 1000 شخص، بينما كانت منظمة الصحة العالمية قد ذكرت أن هناك حاجة إلى ما لا يقل عن خمسة أسرة لكل 1000 شخص للتعامل مع تفشي كوفيد 19. وما زاد الطين بلة هو أن الحكومة لا تمتلك سوى 62 جهاز للتنفس الاصطناعي، من بينها 15 قيد الاستخدام بالفعل. وقالت منظمة الصحة العالمية إنهم سيحتاجون على الأقل إلى 100 جهاز آخر للتعامل مع تفشي المرض، لكنهم غير قادرين على توفيرها.

لكن على الرغم من ذلك لم تقدم منظمة الصحة العالمية من دعم سوى مستشفى ميداني يتألف من 38 سريرا. وأوضح مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة، عبد الناصر صبح، إنهم قادرون على معالجة الحالات المائة الأولى فقط في حالة تفشي المرض ببطء. وقد أقامت حماس 20 منشأة للحجر الصحي مخصصة قادرة على إيواء 1200 شخص. تفاقمت حدة الأزمة بسبب نقص الأطباء. وفي حين كان تقرير الأمم المتحدة لعام 2012 قد قال إن غزة ستحتاج إلى 1000 طبيب جديد بحلول عام 2020، فإنها فقدت 160 في

أدت جائحة فيروس كورونا إلى الإغلاقات وفرض القيود على الحركة ونقص الإمدادات الطبية والغذائية في جميع أنحاء العالم. لكن كل تلك الأشياء تعتبر هي الوضع العادي في قطاع غزة، حتى قبل الجائحة. قطاع غزة، الذي يبرز بالفعل تحت قيود ثقيلة وخصاص شديد، منذ بداية الحصار قبل 13 عاما، مجبر الآن على أن يواجه تهديد كوفيد 19.

وعلى الرغم من أن صحيفة جيروزاليم بوست وصفت القطاع بأنه "المكان الأكثر أمانا في العالم" بسبب عزله، فإنه سجل، يوم الأحد 29 مارس، أول تسع حالات مؤكدة. بدأ الفيروس في غزة عندما دخلها رجلان مصابان من مصر بعد زيارتهما لباكستان. ردا على ذلك قامت حكومة حماس بإغلاق المطاعم وقاعات الأفراح وأوقفت صلاة الجمعة في القطاع. ودخل حوالي 2000 من سكان غزة في الحجر الصحي الذاتي. وعلى بعد كيلومترات فقط، عبر الحدود العسكرية في إسرائيل، ارتفع عدد المرضى هذا الأسبوع إلى 4247 مع 15 وفاة. حكومة نتنياهو التي أربكها الوضع بشكل كامل فرضت إغلاقا تاما، وقررت معاقبة السفر غير الضروري بغرامات باهظة. أما في الضفة الغربية، حيث اعتاد السكان منذ فترة طويلة على حظر التجول والإغلاق القسري، تم إيقاف الحياة كليا من قبل السلطة الفلسطينية، بقيادة فتح، والحكومة الإسرائيلية منذ تأكيد أول حالة إصابة بكوفيد 19 في بيت لحم بداية هذا الشهر [مارس]. وقد سجلت المحافظة المحتلة بالفعل 99 حالة مؤكدة ووفاة امرأة مسنة. لكن لا فتح ولا حماس قادرتان على التعامل مع ما هو قادم. فمع ظروف الحياة البائسة أصلا والغياب شبه الكامل للرعاية الصحية، فإن غزة والضفة الغربية ستتضرران بشدة بالفيروس.

تدعي إسرائيل أنها قلقة من انتشار الفيروس في غزة. وعلى الرغم من النص في أجهزة اختبار كوفيد 19 في إسرائيل، فقد التزمت إدارة نتنياهو بإرسال 200 من تلك الأجهزة إلى غزة. صرحت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT)، التي هي الهيئة العسكرية المكلفة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، أن: «الفيروسات والأمراض ليس لها حدود، وبالتالي فإن منع انتشار فيروس كورونا في قطاع غزة [والضفة الغربية] مصلحة إسرائيلية رئيسية». لكن هذا الادعاء يتناقض مع الممارسة حيث هاجم الجيش الإسرائيلي مؤخرا الخيام الطبية التي أقيمت في غزة للتعامل مع تفشي المرض.

أزمة في تاريخ الرأسمالية. لكنه في كلتا الحالتين، سيكون في مقدوره أن يراقب الفوضى والدمار من مسافة آمنة، ويمكنه التغلب على كل مخاوفه بفضل المليارات المخزنة بأمان في حساباته المصرفية بعيدا عن متناول وخيال الملايين من المصريين العاديين الذين يعيشون على 100 دولار شهريا.

وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن نجيب ساويرس لا يفهم ما الداعي إلى كل هذا الضجيج حول كوفيد 19. في أوائل شهر مارس، بدأت الحكومة المصرية في الإعلان عن إجراءات وقائية وسط مخاوف من انتشار أزمة صحية كبيرة، في بلد يمكن أن يكلف فيه يوم في مستشفى عام ما يساوي عشرة أيام من الحد الأدنى للأجور، وحيث تعتبر التهابات الجهاز التنفسي وأمراض الكلى والتهاب الكبد الفيروسي من بين أكبر عشرة أمراض قاتلة. كان هذا دافعا لكي يبدأ ساويرس في حملة من التغريدات الاستفزازية التي يمكنها أن تثير إعجاب دونالد ترامب نفسه، حيث قال:

 **Naguib Sawiris**
@NaguibSawiris

انا أخذت قرار مش اعيز أسمع أى حاجة
و لا أتكلّم تانى على الكورونا فيروس ده
... مش معقول يعنى هنوقف الحياة
علشان خايفين من فيروس

أثارت تعليقاته على الفور الغضب على وسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من أن مصر لم تكن قد سجلت سوى عدد قليل من الحالات المؤكدة. يثق معظم المصريين بالصور المزعجة التي يرونها في إيطاليا أكثر من ثقتهم بالتأكدات الفارغة من جانب الملياردير. لكن ساويرس لم يتوقف عند هذا الحد. وبطبيعة الحال ليس المصدر الحقيقي لقلقه هو ما إذا كان الفيروس سيؤدي إلى إيقاف الحياة، بل من أن يوقف عمال شركاته عن العمل، وبالتالي يوقفهم عن إنتاج الأرباح له.

بعد إغلاق المدارس والمؤسسات العامة الأخرى، فرضت الحكومة المصرية إغلاق جميع أماكن العمل غير الضرورية، بما في ذلك قطاعات رئيسية في الصناعة مثل البناء والبيع بالتجزئة والسياحة. فصعد ساويرس من هجماته على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث قال:

”هل يمكننا أن نفكر كلنا، ولا سيما زملائنا الأطباء، حول كيف يمكننا جميعا العودة إلى العمل، بعد فترة الحجر الصحي هذه، حتى لو كان الخطر ما يزال موجودا؟ مثل الحفاظ على المسافة وتجنب المصافحة وتعقيم المكاتب وأماكن العمل وما إلى ذلك... يجب أن تستمر الحياة؟“

العاصمة الجديدة

بعد ذلك هدد علانية بطرد العمال، بمن في ذلك الآلاف من عمال البناء المشتغلين في بناء العاصمة الإدارية الجديدة للبلاذ. تسبب هذا التهديد بالذات في بث الرعب في قلب نظام السيسي. لقد شكل بناء عاصمة مصرية جديدة هوس السيسي. وفي حين أن ذلك المشروع يمثل، من ناحية، تعبيرا عن شغف الرئيس بتلميع صورته الشخصية، فإنه يعكس، من ناحية أخرى، وبشكل أساسي خوف الطبقة السائدة من الجماهير المصرية، نتيجة إرث الثورة المصرية.

باستخدام ذريعة الازدحام في القاهرة - الناتج عن النقص المزمن في تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية على مدى عقود - قرر النظام نقل القطاعات الرئيسية لجهاز الدولة بعيدا قدر الإمكان عن ثورة الثورة في ميدان التحرير. وبالطبع ستكون هناك أيضا مساحة كبيرة للبنوك والشركات الكبرى لتخزين أصولها، وللقطط السمينية مثل

بإمكانهم قيادة أنفسهم. ففي بيت لحم، التي تعتبر بؤرة كوفيد 19 في الضفة الغربية، نظم 3000 عامل صفوفهم في لجنة طوارئ. يمتلك العمال الفلسطينيون تقاليد ثورية عظيمة في القدرة على تنظيم أنفسهم في مجالس، يعود تاريخها إلى الانتفاضة الأولى عندما فشلت قيادتهم عن القيام بالمثل.

على تلك المجالس أن توجه بالدعوة للطبقة العاملة الإسرائيلية، التي تعاني بدورها من نقص تمويل قطاع الرعاية الصحية، على الرغم من الثروة الهائلة الموجودة في المجتمع. ومع تعمق الأزمة في إسرائيل سيزداد السخط الجماهيري تأججا. وهكذا، ستسنع الفرصة، عاجلا أم آجلا، أمام الجماهير الفلسطينية للتواصل مع المزاج المناهض للنظام في إسرائيل من أجل خلق جبهة عمالية موحدة ضد الطبقة السائدة الإسرائيلية.

لقد أدت الأزمة الصحية إلى رفع بعض الأشخاص مطلب الوحدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن ماذا يعنيه ذلك؟ هل يقصدون الوحدة بين الطبقة السائدة الإسرائيلية وبين الشعب الفلسطيني؟ ذلك شعار خاطئ! إن الوحدة الوحيدة الممكنة هي الوحدة بين العمال والفقراء في إسرائيل وفلسطين، الذين سيطلب منهم دفع ثمن الأزمة الصحية التي تسبب فيها النظام الرأسمالي.

**أغنى رجل في مصر
يقول: الحياة يجب أن تستمر
والعمال يقاومون**

ديجان كوكيك

20 أبريل، 2020

أثار أغنى رجل في مصر الغضب عندما صرح أن ”الحياة يجب أن تستمر“ رغم جائحة فيروس كورونا، وهو ما يعني ضرورة استئناف العمل في أسرع وقت ممكن، سواء كان ذلك آمنا بالنسبة للعمال أم لا، من أجل الحفاظ على الأرباح. هذا يفضح ازدهار البرجوازية المصرية المطلق بحياة الناس العاديين، الذين بدأ غضبهم الطبقي يغلي تحت السطح مباشرة.

الملياردير المصري وبارون قطاع الاتصالات، نجيب ساويرس، أحد أفراد أغنى عائلة في أفريقيا. ثروته المعلنة، والتي تبلغ 3 مليارات دولار، هي في الواقع أقل من الثروة التي يمتلكها فعلا، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار حصصه في شركات البناء والشركات الكيماوية المسجلة بأسماء إخوته.

بثروته الشخصية التي لا تحصى يمكنه الطيران إلى أي مكان يريد في العالم، ويحصل دون عناء على أفضل رعاية طبية ممكنة. وإذا تم فرض إغلاق كامل في مصر، سيكون في مكانه أن يغلق على نفسه بشكل مريح في أحد قصوره العديدة، حيث يسهر عشرات الخدم على أن يوفر له كل احتياجاته - من مسافة آمنة، بالطبع -. يمكنه التنقل بحرية، وقد يفضل قضاء الحجر الصحي في الجونة، على شاطئ البحر الأحمر، حيث المنتجع الفاخر الذي يملكه شقيقه سميح. أما إذا ساءت الأمور أكثر في مصر، فبإمكانه دائما الانتقال إلى شفته الفاخرة في نايتسبريدج ومنها 37 مليون جنيه استرليني - كما فعل خلال الثورة المصرية - أو إلى شقة بنتهاوس، التي اشتراها في 2014، مقابل 70 مليون دولار. وبالطبع فإن لندن ونيويورك تعانين من أكبر أزمة صحية منذ أكثر من قرن وأعمق

سيتركون لمصيرهم. غالبا ما يوصف الوضع في غزة بأنه أزمة إنسانية، أي وضع مؤسف بدون حل أو سبب. ويتم تصوير أزمة كوفيد 19 بطريقة مماثلة. لكن هذه الظروف البربرية هي نتاج خالص للإمبريالية الإسرائيلية وحلفائها ”الديمقراطيين“ في الغرب. كما أن الفظائع التي سيتسبب فيها فيروس كورونا بين سكان غزة ستكون مسؤوليتهم أيضا.

الاحتلال الإسرائيلي

لقد تسببت سنوات من العدوان الإمبريالي الإسرائيلي، بدعم من الإمبريالية الأمريكية والأوروبية، في جعل غزة واحدة من أكثر المواقع عرضة للخطر على هذا الكوكب إذا حدث تفش خطير للوباء. لقد وقع عمال غزة بين مطرقة الإمبريالية وسندان الفصائل البرجوازية المتنافسة، مثل حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي فشلت جميعها في تقديم أي حلول.

لقد قيدت الدولة الإسرائيلية قدرة الشعب الفلسطيني على الحصول على الغذاء والكهرباء والإمدادات الطبية. وقامت بتقييد إمكانية الحصول على المواد ذات الاستخدام المزدوج للمستشفيات ومعدات الصرف الصحي، مما سيضعف بشكل ملحوظ أي كفاح ضد كوفيد 19. وهذا ليس بجديد، لأن الحصار حال طيلة سنوات دون وصول المساعدات الإنسانية، حتى الأطباء الذين كانوا يعالجون جرحى احتجاجات العودة الأخيرة تعرضوا لإطلاق نار عشوائي من طرف الجيش، مثل طبيب كندي من مدينة لندن في مقاطعة أونتاريو. لقد أوقفت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق جميع عمليات الدخول إلى إسرائيل من غزة والضفة الغربية. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك، كما قال مسؤول كبير في وزارة الصحة الفلسطينية، يوم الأحد، لصحيفة إسرائيل هايوم، مخاوف كبيرة من أنه إذا انتشر الفيروس في غزة وانهار نظام الرعاية الصحية الهش أصلا، ”سيحاول آلاف الفلسطينيين الوصول إلى الحدود الإسرائيلية“. لقد أدى الحصار إلى نزوح حتى عمال الصحة، مما جعل من توصية توفير ما بين 300 و400 طبيب للتعامل مع تفشي المرض حلما طوباويا. يمثل هذا أزمة إنسانية خطيرة، ويمكن أن يحاول مئات الآلاف من الفلسطينيين اليائسين التماس اللجوء والمساعدة الطبية في إسرائيل نفسها.

وفي الوقت نفسه لا يستطيع الفلسطينيون الاعتماد على قادتهم للتعامل مع الأزمة. يستخدم القادة البرجوازيون معاناة العمال في الصراع ضد خصومهم السياسيين. فالسلطة الفلسطينية، بقيادة فتح، تواصل معاقبة غزة ومنع وصول الإمدادات الطبية الأساسية إلى المرضى. في الواقع ليست فتح اليوم سوى عميل للإمبريالية الإسرائيلية، تعمل كعارس سجن ضد الشعب الفلسطيني. أما حماس، التي كانت على خلاف مع فتح، فقد بدأت الآن تدعو إلى ”الوحدة الفلسطينية“، ملمحة إلى نوع من التعاون مع فتح مقابل رفع العقوبات عن غزة. لكن هذه الوحدة بين جناحي البرجوازية الفلسطينية ليس لديها ما تقدمه للشعب الفلسطيني.

لقد عملت البرجوازية الفلسطينية لعقود جنبا إلى جنب مع الإمبريالية وباغت العمال مقابل جزء من ثمار استغلال الجماهير الفلسطينية. يعود هذا إلى اتفاقيات أوسلو، التي شكلت خيانة كاملة للانتفاضة. القيادة الفلسطينية، بسبب رفضها القطع مع الرأسمالية، دفعت الجماهير إلى طريق مسدود. وقد كانت في هذا مدعومة من قبل الحكام العرب الذين، على الرغم من كل حديثهم عن تحرير فلسطين، كانوا دائما متحدين مع الطبقة الحاكمة الإسرائيلية. ومن ثم فإن أوضاع الجماهير صارت أكثر سوءا. ومع انتشار كوفيد 19 ستسارع هذه السيورة.

وبينما دخلت السلطة الفلسطينية في حالة من الذعر، وأعلنت حالة الطوارئ وقامت بالقليل من الإجراءات، فقد أظهر العمال أنه



تعرضت سمعة نجيب ساويرس لأضرار بالغة بسبب الغضب الذي أثاره، حتى أن تبرعه بمبلغ 100 مليون جنيه مصري (06 ملايين دولار فقط) لمؤسسة عائلته من أجل "التنمية الاجتماعية"، وهو ما يكفي عادة لكسب تعاطف بعض الفئات، لم يحقق له شيئاً. وفي النهاية اضطر إلى أن يوافق على دفع 50% من أجور عماله الذين لم يتمكنوا من العمل بسبب العزل الذاتي. وأوضح أن هذا يعني أنهم "يتشاركون التضحية على قدم المساواة". كيف يمكن لرجل يأخذ لوحده نفس الحصة التي يحصل عليها ملايين العمال أن يدعي أن هذه "تضحية" عادلة؟ هذا لغز يتحدى القدرة على الفهم.

الوعي الطبقي

انتشرت إحدى التعليقات على نطاق واسع تقول إنه لو قام ساويرس بتحويل كل ثروته إلى رزم من فئة 200 جنيه مصري وحاول أن يحرقها الواحدة تلو الأخرى، فإنه سيحتاج إلى 28,5 سنة لينهياها كلها. في الواقع، يمكن لثروته الشخصية المعلنة وحدها أن تدفع أجور مليوني مصري لمدة عام إذا توقف الاقتصاد تماماً.

يتطور الوعي الطبقي في مصر بسرعة فائقة بسبب الممارسات التي يقوم بها نجيب ساويرس، إلى جانب البرجوازيين المصريين الآخرين، بوضعهم للأرباح فوق حياة العمال. ومع تفاقم آثار الجائحة في مصر، سيتم دفع الجماهير المصرية أكثر فأكثر لكي تقف على أقدامها مرة أخرى.

أعلنت الحكومة المصرية عن قائمة تضمنت الصناعات والقطاعات الاقتصادية التي يجب إغلاقها في الوقت الذي تتفاقم فيه الجائحة، وقد استبعدت العديد من شركات نجيب ساويرس من هذه القائمة. يكشف هذا الوضع أن ما يحكم مصر، في نهاية المطاف، ليس رئيس قوي بل يحكمها رأس مال مالي بارد وقاس. وجميع التدابير القمعية التي اتخذتها الأنظمة المتعاقبة على مدى العقد الماضي ليست، في نهاية المطاف، سوى لخدمة رأس المال.

إن ما أصبح واضحاً بشكل كامل خلال الأزمة الحالية، سواء في مصر أو في بلدان أخرى، هو أن هناك قسم صغير من المجتمع يعيش على استغلال العمال، ولا يساهم بشيء ويحرم المجتمع من موارد حيوية. وعلاوة على ذلك فقد رأينا أن مجرد التفكير في قيام العمال بالتوقف عن العمل يجعل الطبقة السائدة مرعوبة وتلجأ إلى الحكومات طلباً للحماية. يكشف هذا أين تكمن القوة الحقيقية في المجتمع. فليرتدع نظام السيسي، والرأسماليون على حد سواء، بينما تبدأ الطبقة العاملة المصرية في إدراك قوتها.

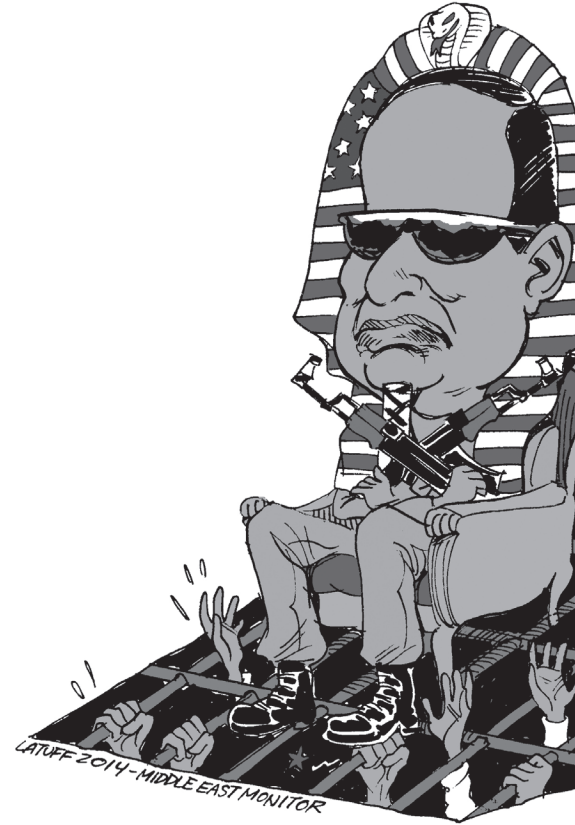
وعوض أن تكون العاصمة الإدارية الجديدة ملاذاً آمناً للطبقة السائدة المصرية، يمكنها أن تصير، حتى قبل أن تكتمل بوقت طويل، مركزاً لصراع طبقي شرس. بسبب ظروف الحجز في الموقع وإجراءات الرقابة في مصر، يصعب علينا الحصول على آخر تطورات الوضع. ومع ذلك فإنه إذا استمرت الاضطرابات بين القوى العاملة كما هو محتمل، فقد تصبح مثالا يحتذى لبقية الطبقة العاملة المصرية، خاصة مع تفاقم انتشار كوفيد 19 في جميع أنحاء البلاد.

سقوط القناع

ليس بناء العاصمة الجديدة في مصر بالنسبة لعائلة ساويرس سوى أحد مصادر الربح العديدة التي يمتلكونها. وحتى لو لم تؤد الجائحة إلى خسارته للمكافأة الحكومية الضخمة التي من المفترض أن يحصل عليها مقابل هذا الورش، فإنه ما تزال لديه الكثير من القطاعات التي عليه أن يقلق من أجلها. وهكذا فقد استمر في التأكيد على أن أي عامل سيتوقف عن العمل لن يحصل على أجر، والتهديد بطردهم نهائياً. فكان الغضب الذي ولده هذا على وسائل التواصل الاجتماعي غضباً غير مسبوق.

ن الجدير بالإشارة أن نجيب ساويرس كان قد تظاهر بدعم الجماهير المصرية خلال مناسبات عديدة في الفترة الثورية سنوات 2014-2011. رفع دعوات غامضة من أجل "الديمقراطية" في 2011 و2012. وبصفته برجوازيًا كبيراً ينحدر من عائلة مسيحية قبطية، فقد احتفل عندما تم إسقاط جماعة الإخوان المسلمين - التي هي أحد مكونات البرجوازية المصرية الذي حاول انتزاع السلطة من يد اللاعبين التقليديين- بفعل حركة جماهيرية في 2013. آنذاك اعتبر بعض الساذجين والمشوشين فكرياً وكذا الجماهيرية في صفوف قادة الثورة نفسها أن ساويرس وغيره من "الديمقراطيين" البرجوازيين حلفاء مثاليين في نضال مشترك. تسببت نزعة التعاون الطبقي تلك في خلق ارتباط هائل في صفوف الجماهير، مما أدى إلى خلق أوهام أكبر في نظام السيسي وإلى إحباط كبير في نهاية المطاف، عندما لم تتحقق الديمقراطية الاقتصادية والسياسية. حتى الحقوق الديمقراطية البرجوازية الأساسية، التي ادعى ساويرس وأمثاله أنهم سيدعمونها، اتضح أنها مجرد أوهام. والآن بعد أن ترسخت أركان النظام، لم تعد الديمقراطية تشكل بالنسبة له أي أهمية.

لقد فضحت أزمة كوفيد 19 بالكامل حقيقة الرأسماليين الكبار حول العالم. وبالنسبة للجماهير المصرية لم تعد هناك أي إمكانية لأن تعتبر نجيب ساويرس حليفاً أو داعماً محتملاً لها. إنه طفيلي قاس يعيش ويراكم الأرباح على حساب الطبقة العاملة. إنه في مقدمة الأعداء الذين يجب خوض النضال ضدهم. وبعده يأتي مختلف العملاء في وسائل الإعلام البرجوازية، مثل تلك الممثلة التي هددت بضرب كل من يدافع عن العمال المؤقتين. رد الفعل الذي يواجهه هؤلاء المدافعون الحقيرون عن الطبقة السائدة وأولياء نعمتهم شرس جداً.



عائلة ساويرس لكي تعيش في رفاهية محمية من أي إضرابات أو احتجاجات في الشوارع. هذا هو الابتعاد الاجتماعي لصالح الأغنياء، بينما يعاني العمال المصريون الفقراء الشقاء في المدن المكتظة، مكسدين في المجمعات السكنية المتهالكة المفتقدة للتنظيم. ستبقى الطرق وأنظمة النقل السيئة آفة المراكز الحضرية القتالة، وستستمر الكثير من المناطق الريفية في مصر تعاني من غياب أنظمة الصرف الصحي الصحية وإمدادات الطاقة.

عد أيام على تهديدات ساويرس، تم الإعلان عن استمرار العمل في بناء العاصمة الجديدة. سيتم حبس العمال في الورشات للحد من مخاطر حملهم للمرض إلى مكان آخر. ولا يهم ما إذا كان إبقاء آلاف الأشخاص يعملون معاً بمقربة بعضهم وبدون مساعدة طبية يعني أن تفشي الفيروس سيؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح.

لم يتقبل العمال هذا باستكانة، إذ يظهر شريط الفيديو أدناه توقف العمل في ورشات العاصمة الجديدة، حيث يقف العمال في مواجهة رؤساءهم ومديري الموقع.

تزايد القلق بوجه خاص عندما تم اكتشاف حالة إصابة بفيروس كورونا في الموقع. يحاول أحد المدراء تهدئة العمال بالقول إنه "لم يتم تأكيد أي شيء". هدد أحد قادة العمال بالإبلاغ عن الوضع لوزارة العمل (القوى العاملة)، فرد عليه المسؤول بتحد: "إذهب إلى وزارة العمل"، الشيء الذي زاد في إشعال غضب أكبر بين العمال، قبل أن يغادروا المبنى لبدء الإضراب.